وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت –
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر على عهد الحاكم العام شارل (جونار) (1900م- 1919م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
- كافي حورية
- كراك نشيدة

إشراف الدكتور:
د. بن حادة مصطفى

لجنة المناقشة

❖ د. بكاري عبد القادر	رئيسا
❖ د. بن حادة مصطفى	مشرفا ومقررا
❖ د.مداح عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية: (1445هـ-1446هـ) .الموافق لـ (2024م – 2025م)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله العلي القدير الذي أعاننا ووفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع، ومن باب العرفان بالجميل لا يسعنا إلا أن نتقدم بعبارات الشكر والتقدير، وكل الاحترام للأستاذ **بن حادة مصطفى** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه طيلة مرافقته لنا، وبسط ويسر لنا ظروف العمل الجيد، فجزاك الله عنا خير الجزاء، كما لا ننسى شكر كل الأساتذة الذين غمرونا بعلمهم وإرشاداتهم خلال مسيرتنا العلمية هاته، كما نتوجه بجزيل الشكر إلى موظفي المكتبة الفرعية للمكتبة الوطنية (بتوسنينة)، وكذا الشكر موصول لموظفي مكتبة جاك بارك بدائرة (فرندة)، وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله أجمعين:

أهدي هذا العمل إلى روح **أبي الطاهرة**، وأسكنها الله فسيح جنانه.

إلى ريحانة قلبي وسر وجودي في الحياة، أمي الغالية، أدامها الله لي وأطال عمرها.

إلى رفيق دربي، زوجي العزيز خالد، أدامه الله سندا لي وتاجا على رأسي، الذي ما فتئ أن يمدني بدعمه المادي والمعنوي، والذي صبر على انشغالي بهذا العمل.

إلى أبنائي وفلذات كبدي، رعاهم الله وسدد خطاهم وحفظهم من كل سوء، توفيق، سلسبيل، نذير.

إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي الأعزاء، خاصة من شجعتاني على هذه الخطوة في حياتي العلمية، ستي ونسرين، وإلى كل عائلتي كبيرهم وصغيرهم.

إلى من قاسمتني هذا العمل وعشنا سويا أسعد اللحظات كراك نشيدة.

إلى رفيقات دربي وصديقاتي وكل طاقم متوسطة إسعد علي.

إلى تلامذتي **الأعزاء** وفقهم الله

إلى كل طلبة الثانية ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر دفعة 2025.

كافي حورية.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله أجمعين:

إلى من قال فيهم الرحمان و "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" والديا الكريمين ناصر ومريم حفظهما الله وزاد في العمر بسطا، وشفاهما من كل سقم.

إلى توأم وحي، زوجي العزيز، أدامه الله سندا لي وتاجا على رأسي، الذي ما فتئ أن يمدني بدعمه المادي والمعنوي، والذي صبر على انشغالي خلال انجازي لهذا العمل.

إلى ذكرى روح ابني بشير رحمه الله وجعله شفيعا لي يوم القيامة، إلى ابنتي وصديقتي، التي كان لها الفضل في إقناعي باستكمال مشواري العلمي، وفقها الله وجعلها في أعلى المنازل، وحفظها من كل سوء وجعل نجم الدكتورة حسين فاطمة يلمع في السماء.

إلى بهجتي وسعادتي أبنائي الأعزاء يوسف ومحمد، بارك الله فيهما، إلى ظلي ومرآتي أختي رحيلة، وكل أخواتي العزيزات، وكل أبنائهن.

إلى أخي الوحيد قرة عيني، عبد الغالي أطال الله بعمره.

إلى من قاسمتني هذا العمل، وعشنا سويا أسعد اللحظات كافي حورية أدام الله وصال محبتنا.

إلى أعز صديقاتي حليمة وفاطمة وسامية، دون أن أنسى شكري الخاص إلى كل طاقم متوسطة سيدي خالد.

إلى صديقتي الدكتورة عفاف التي لم تبخل علينا بمساعدتها وعونها.

كراك نشيدة

قائمة المختصرات

الرمز	معناه
ص	صفحة
ص ص	صفحات
دج	دون جزء
د ب	دون بلد
د ط	دار الطبع
د س	دون سنة
ط	طبعة
ج	جزء
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعريب
ط خ	طبعة خاصة
م	ميلادي
هـ	هجري
تق	تقديم
ص م	صفحات المقال
مج	مجلد
ع	عدد

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية

معناه	الرمز
PAGE	P
REFERENCE PRECEDENTE	OPCIT

المقدمة

المقدمة

عملت فرنسا منذ احتلال الجزائر سنة 1830م، على تطبيق سياستها القمعية ضد الجزائريين من خلال مؤسساتها المختلفة، التي سعت إلى طمس الهوية الوطنية والدينية والتاريخية والحضارية والاجتماعية، بهدف تثبيت دعائم الاستعمار، وخلال مرحلة الحكم المدني تداول على حكم الجزائر حوالي ستون حاكما عاما، تباينت سياستهم اتجاه الأهالي المسلمين الجزائريين، فبينما انتهج معظمهم سياسة تعسفية قمعية، بجعل الإدارة الفرنسية تخدم مصالح المستوطنين وطموحاتهم اللامتناهية، انتهج بعضهم سياسة أقل وطأة وأكثر انفتاحا وليونة مع الأهالي المسلمين الجزائريين، ومن بينهم الحاكم العام شارل (جونار)، الذي بمجيئه بداية القرن العشرين، طبق سياسة أهلية مغايرة لأسلافه، كان أكثر تمكنا للسيطرة على المستعمرة الجزائرية حسب اعتقاده، واتبع خلال عهداته الثلاثة سياسة لبقة ومرنة اتجاه الجزائريين، تمثلت في تطبيق إصلاحات شملت المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعسكري، والثقافي وحتى العمراني لتثبيت السيطرة الفرنسية في الجزائر، أصر ((جونار)) على تطبيق سياسته في الجزائر بالرغم من الصعوبات التي واجهها من الإدارة الفرنسية الرافضة لها، كما كانت سياسته أحد أسباب ظهور النخبة المتعلمة الجزائرية، التي رفضت توجيهاته وسعت جاهدة بمختلف الأساليب للحفاظ على مقومات الأمة الجزائرية المتمثلة في الدين الإسلامي واللغة العربية.

هذا هو فحوى موضوع دراستنا التي سنحاول من خلالها عرض السياسة الأهلية للحاكم العام الفرنسي شارل ((جونار)) في الجزائر خلال فترات حكمه.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية موضوعنا حول الدوافع الحقيقية لسياسة شارل ((جونار)) الإصلاحية في الجزائر، وما مدى مساهمتها في تثبيت الوجود الاستعماري بها؟

تندرج ضمن هذه الإشكاليات مجموعة من التساؤلات الجزئية التالية:

- من هو شارل ((جونار))؟ وما علاقته بلجنة (جول فيري)؟
- كيف كانت الظروف العامة للجزائر قبيل مجيء ((جونار)) إلى الحكم؟
- فيما تمثلت مظاهر سياسته؟ وما مدى نجاحها؟
- كيف كانت ردود الفعل من سياسته؟

- هل كان لسياسته تأثيرا على الجزائريين؟

أسباب اختيار الموضوع: من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

أولا: أسباب ذاتية: تمثلت فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع على الموضوع ودراسته.
- التعرف على المفاهيم الغامضة المتعلقة بالموضوع.

ثانيا: أسباب موضوعية:

- تزويد الجامعات ومراكز البحث بهذا النوع من الدراسات التاريخية.
- محاولات شد الباحث ولفت انتباهه لهذا النوع من الدراسات، وتشجيعه على الاهتمام بها.
- رغبتنا الجامحة في دراسة تاريخنا الوطني وتتبع أحداثه في الفترة الاستعمارية.

حدود الدراسة:

تم تحديد الإطار الزماني 1900م – 1919م وارتباطها بفترات حكم شارل ((جونار)) في الجزائر، أما الإطار المكاني فكان الجزائر، لوقوع الأحداث ضمن تاريخها.

أهداف الدراسة:

- التعرف على شخصية الحاكم العام الفرنسي شارل (جونار) قبل ولايته حاكما على الجزائر، والدور الذي لعبه في لجنة جول فيري.
- الوقوف على أهم مظاهر سياساته ومدى نجاحها.
- إبراز خفايا وخلفيات سياسة شارل (جونار).
- تحديد المواقف المختلفة اتجاه سياسته.

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع الذي تناولنا من خلاله سياسة شارل (جونار) خلال فترة حكمه في الجزائر، هذا ما تطلب منا إتباع منهجين.

المنهج التاريخي سردي: وهذا من خلال استعراضنا للأحداث وسردنا كرونولوجيا لفهم تطورات سياسة الحاكم العام شارل (جونار) في الجزائر.

المنهج التحليلي: تحليل الأحداث لفهم الوقائع وتبيانها قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة.

الدراسات السابقة: نظرا لأهمية الموضوع تناولته دراسات سابقة في مذكرات لنيل الماستر وغيرها من الدراسات أفادتنا ووجهتنا وفتحت أمامنا المجال لنسير على نهجها، وحاولنا تسليط الضوء على بعض الجوانب التي لم يتعمق في دراستها، ومن بين هذه الدراسات نذكر.

- سباعي سيدي عبد القادر، مسألة الإدماج في السياسة الكولنيالية الفرنسية (1870م-1940م)، الجزائر أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، قسم التاريخ (2014م-2015م).
- موسى بن موسى، الحركة الإصلاحية بوادي سوف، نشأتها وتطورها (1900م . 1939م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، (2005م، 2006م)، التي أفادتنا في تحديد موقف النخبة التقليدية من السياسة التعليمية ل(جونار).
- كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاثة في الجزائر التأسيس والتطور (1850م . 1951م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ (2007م، 2008م).

خطة البحث: قمنا بتقسيم دراستنا هذه على النحو التالي:

- بداية مقدمة، ثم مدخل تليه ثلاث فصول، وخاتمة في آخره، وجملة من الملاحق التوضيحية.

المدخل خصصناه لإعطاء نبذة عامة عن أوضاع الجزائر العامة قبيل فترة حكم شارل (جونار) على الجزائر.

- أما الفصل الأول المعنون بشارل (جونار) واللجنة البرلمانية (لجنة جول فيري 1891م)، حيث تطرقنا فيه إلى التعريف بشخصية (جونار)، ثم عرفنا لجنة جول فيري، مع ذكر تقاريرها المختلفة بما فيها تقرير شارل (جونار).

- تلاه الفصل الثاني المعنون بسياسة شارل (جونار) خلال فترات حكمه للجزائر، تطرقنا فيها إلى سياسته خلال عهداته الثلاث، بداية بعهدته الأولى (03 أكتوبر 1900م جوان 1901م)، وضحنا فيها أهم إصلاحاته والقوانين التي أصدرها كقانون 19 ديسمبر 1911م، وتنظيمه للعمالات والدواوير، وإنشاء المحاكم الردعية وفرضه للضرائب والضرائب العربية، أما عهدته الثانية

(ماي 1903م-28 فيفري 1911م)، تطرقنا فيها إلى عرض مفصل لإصلاحات (جونار) السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، الدينية، والعسكرية، والعمرانية، وصولا إلى عهدته الأخيرة (30 جانفي 1918م - جويلية 1919م)، وضحنا فيها إصلاحات جورج كلمنصو (4، 6 فيفري1919م).

- فيما يخص الفصل الثالث عنوناه بردود الأفعال اتجاه سياسة شارل (جونار)، انطلاقا من موقف الأهالي المتمثل في انتفاضاتهم المتعددة بالإضافة إلى المظاهرات والعرائض ... إلخ. يليه موقف النخبة الجزائرية التي عرفناها، وحددنا فرعيها التقليديين والجدد وموقف كل منهما من سياسة (جونار)، كما اخترنا نماذج من أعضاء النخبة الجزائرية البارزين في هذه الفترة، لنصل إلى موقف الفرنسيين من سياسة شارل (جونار)، عرضنا خلاله موقف الحكومة الفرنسية والبرلمان والحكومة العامة، دون أن ننسى موقف المعمرين.

- كانت الخاتمة هي المحطة الأخيرة في بحثنا، اشتملت على حوصلة موجزة لدراستنا، وألحقناها بمجموعة من الملاحق التوضيحية وقائمة للمصادر والمراجع وفهرس للموضوعات.

أهم المصادر والمراجع:

فيما يتعلق بالمادة العلمية التاريخية التي اعتمدنا عليها في إعداد دراستنا، فقد سعينا إلى جمع ما أمكن من المصادر والمراجع قصد الإلمام بالموضوع قدر المستطاع، ومن بين المصادر التي اعتمدناها:

- فرحات عباس (الشاب الجزائري)، الفضيل الورتلاني (الجزائر الثائرة)، عبد القادر المجاوي (المرصاد في مسائل الاقتصاد)، أبي القاسم الحفناوي (تعريف الخلق برجال السلف)، Charles robert ageron , «une politique algérienne libérale sous la république (1912-1919) بالإضافة إلى مصادر أخرى.

- أما المراجع فاعتمدنا على مجموعه من الكتب منها، كتب أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية بأجزائها، وتاريخ الجزائر الثقافي بأجزائه، واحمد مريوش (دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر)، إبراهيم مياسي (مقاربات في تاريخ الجزائر1830م، 1962م)، عبد القادر حلوش (سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر1871م-1914م)...إلخ، إضافة إلى مجموعة من المجلات والمقالات و الأطروحات الجامعية.

الصعوبات: كما هو معروف لا تخلو أي دراسة أكاديمية من صعوبات من شانها عرقله طريق الباحث، ومن أبرز صعوبات التي واجهناها خلال دراساتنا هاته:

- ضيق الوقت حيث كنا في سباق مع الوقت نظرا لكثره التزاماتنا بين العمل والدراسة وواجباتنا الأسرية.
- صعوبة الحصول على ترجمه دقيقه للمراجع الفرنسية.
- نقص المصادر والمراجع المتعلقة بالفترة المدروسة في مكتبه الجامعة.

مدخل

الأوضاع العامة في الجزائر ما بين (1870م–1900 م)

- الأوضاع السياسية و الإدارية.
- الأوضاع الاقتصادية.
- الأوضاع الاجتماعية.
- الأوضاع الثقافية.

بذلت فرنسا كل ما بوسعها لمحو شخصية المجتمع الجزائري ، وتفكيك بنيته في جميع المجالات، خاصة فيما يتعلق بثقافته ودينه الإسلامي، وتعويضها بنشر الثقافة الفرنسية والديانة المسحية ، وتمكين العنصر الفرنسي الدخيل من خيرات البلاد، واشتدت السياسات المستبدة في عهد الجمهورية الثالثة من 1870-1900م التي تمادت في سياستها التدميرية الهمجية ضد الشعب الجزائري المظلوم، إلا أن بعض الحكام العامون كانوا يرون أن تثبيت الاستعمار الفرنسي ، يكون بانتهاج سياسة اللين اتجاه الجزائريين وهذا ما سنراه من خلال سياسة الحكام العامون مع نهاية القرن التاسع العشر وبداية القرن العشرين[1].

الأوضاع العامة في الجزائر قبل مجيء الحاكم العام شارل (جونار) (1870 م – 1899م):

1- الأوضاع السياسية والإدارية:

كانت السياسة الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال سنة 1830م تهدف إلى ثلاث أشياء بوجه الخصوص[2]:

- ✓جعل الجزائر مدينة فرنسية بكل ما يعني ذلك من أبعاد.
- ✓طمس التاريخ والشخصية الوطنية وإزالتها من الاعتبار.
- ✓قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا في الجزائر، واستخدام كل الأساليب والوسائل للوصول إلى ذلك الهدف.

سعيا منها لتجسيد تلك السياسة الرامية إلى بسط نفوذها على الجزائر ، عملت على إصدار جملة من القوانين والإجراءات التعسفية الممهدة لمشروعها الاستيطاني الذي يسمح لها بإتباع الجزائر وجعلها جزءا لا يتجزأ من فرنسا[3]، وخلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870م-1914م) زادت حركة الهجرة إلى الجزائر بصفة لا تطاق، فوصل عدد الأوروبيون عام 1876م إلى 334 ألف،

---

[1]- شريفة (مهني)، سهيلة (مبارك)، سياسة الحاكم العام شارل (جونار) في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري في مطلع القرن العشرين من (1900م-1919م)، مذكرة تخرج شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أحمد قريتلي، جامعة المدية، 2016م-2017م، ص 09.

[2]- أبو القاسم (سعد الله)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص 89.

[3]- عمار (بوحوش)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 198.

منهم 189 ألف فرنسي، وأخذ يتضاعف بصفة كبيرة خلال الربع الأول من القرن العشرين، وخلال هذه الفترة أصدرت القوات الفرنسية مرسوم (كريميو Crémieus) في 24 أكتوبر 1870، الذي يقضي بتمتع اليهود بالجنسية الفرنسية، وفي عام 1899م صدر قانون التجنيس الثقافي الذي يجعل من أبناء الأجانب المولودين بالجزائر فرسيين تلقائيا رغما عنهم[1].

إلى جانب هذه القرارات سنت الإدارة الفرنسية قوانين أخرى أهمها: قانون الإدماج Assimilation[2]، الذي شرعت في تطبيقه بعد مرسوم 30 جوان 1870، حيث قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال: الجزائر، قسنطينة، وهران، وكانت كلها تابعة لوزارة الداخلية الفرنسية وقد تعززت بالقوانين الاستثنائية الفرنسية كقانون الأهالي Code de lindegenat الذي صدر سنة 1881م في عهد الحاكم العام ألبرت، ودعم سنة 1886م في عهد تيرمان (1882-1891م) ومن خلاله أعطيت للسلطات الاستعمارية صلاحيات استثنائية مما كرس المزيد من الهيمنة على الجزائر بين العزل[3].

بعد أن أصبحت شؤون الجزائر من اختصاص الوزارات بباريس، فقد الحاكم العام الكثير من سلطته، وأصبح المستوطنون أسياد هذه البلاد، وهذا ما أدى إلى ارتكاب فضائح وظلم في حق الأهالي، وبهذا تحرك البرلمان الفرنسي خلال سنوات 1890-1892، فقرر أن يهتم بالسياسة المطبقة على الأهالي بالجزائر، وعليه قام (جول فيري jules ferry)[4] بتعيين (جول كامبون Juiles

---

[1]- عباس (فرحات)، ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، د.ت، ص 95.

[2]- **الإدماج L'Assimilation**: هو أن يحصل الفرد على الجنسية الفرنسية، ويصبح مواطنا فرنسيا يتمتع بجميع الحقوق المدنية مع بقائه على دينه، والتمتع بقانون الأحوال الشخصية الخاصة كمسلم، هذا ما طالب به معظم دعاة الإدماج من الجزائريين. ينظر: عباس (فرحات) ، الشباب الجزائري، تر: أحمد منور، الجزائر، 2007م، ص 123.

[3]- عبد المجيد (بن عدة)، مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 1993م، ص 10.

[4]- **جول فيري**: ولد 1832م هو سياسي كبير، تولى رئاسة الوزارة الفرنسية في أعوام (1880م-1881م) و(1883م-1885م) وعين رئيسا للبرلمان سنة 1893م، وبعدها أصبح من المنظرين للاستعمار والسياسة الكولونيالية . ينظر: حكيم (بن الشيخ)، مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية (1945م-1954م)، دار الطبع، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص 18.

Cambo)[1]من (1891-1897) الذي اهتم بشؤون الجزائر بعد إهمال طويل ، وترتب عله وقف عمليات الإلحاق.

بعد رحيل كابون تبلورت سياسة لافيريير[2] (Le Ferriére) في الاستقلال المالي سنة 1898 ، الذي سيهديه إلى الكولون، فأعاد بطريقة سرية تأسيس مصلحة الشؤون الأهلية للأقاليم العسكرية في الصحراء باسم فرنسا، وكل اقتراحاته باءت بالفشل وترك الموضوع عند مغادرته دون حل، وهذا ما جعل الحاكم العام الجديد (لبين louis lepine) يواصل سياسة كامبون، فكان سيفرض سياسة ليبيرالية لو لا خروج معادات اليهود[3] ،و تشكيل منظمات فرنسية معادية لليهود تطالب بإلأغاء القانون القاضي بمنح الجنسية الفرنسية لهم[4]، وفي وسط هذا الهيجان حل لافريير بالجزائر في 31 أوت 1898م، حيث وجد حركة فعلية في الجزائر، وهذا ما جعله يجند الشرطة السرية للاطلاع على ما يدور في المراسلات، واستطاع أن يقسم الجبهة بفضل الفرنسيين، وكان ذلك بالتمييز بين فرنسيي فرنسا، والأوربيين، فهذه السنوات كانت تهدد فرنسا بانفصال الجزائر عنها على يد فرنسيين[5]، فمنح المطالبين بالانفصال مطلبهم، وذلك ما أطلق عليه اسم (الذاتية المالية والميزانية الخاصة بالجزائر) وحل الهيئات الولائية اليهودية، وأحل هيئات إدارية محلها ومجلس الوفود المالية، الذي افتتحه (لافريير) سنة 1898م، كان يتألف من أعضاء جزائريين غير منتخبين، وأعضاء منتخبين

---

[1]- **جول كامبون**: (1845م-1935م): هو حاكم للجزائر، وعرف بسياسة الأهلية الإسلامية التي جاء بها في الجزائر كان سفير الفرنسي بمدريد 1902م، ثم سفير في برلين 1907م، توفي بمدينة فيفاي سويسرا في 19 سبتمبر 1935م. ينظر: حميد (قريتلي)، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1907، مذكرة شهادة الماجيستير في تاريخ الجزائر المعاصر، اشراف د: الغالي (العربي)، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 72.

[2]- **لافيير**: هو إدوارد لافيير حاكم عام في الجزائر، عند حكمه استجاب لمطالب المستوطنين في الاستقلال الذاتي في 25 أوت 1898. ينظر: سعيدة (زفزاف)، عقيلة (حايد)، الحكام العامون في الجزائر (1914م-1930م)، مذكرة تخرج ليسانس، تاريخ الجزائر المعاصر، إشراف : يوسف التلمساني ،جامعة الجزائر، 2007م-2008م، ص 18.

[3]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1900م)، ج1، دار الطبع، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص ص 510-517.

[4]- جمال (خرشي)، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830م-1962م)، تر: عبد السلام عزيزي، مرا: مصطفى ماضي، دار الطبع، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص 359.

[5]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية(1830م-1900م)، ج2، مرجع سابق، ص 524.

يمثلون الكولون، مع التمثيل الدائم في نسبة التمثيل، وسيكون الحضور الجزائري صفر عنه ما يقاس بالعدد الضخم من الفرنسيين الممثلين للمجلس الأعلى للحكومة[1].

2- الأوضاع الاقتصادية:

سعت فرنسا لإلحاق الجزائريين كليا بها، وتمثلت وسائلها الكبرى في طرد الشعب الجزائري من أراضيهم، وإعطائها للمستوطنين، وتوسيع مساحة المحاصيل النقدية على حساب مساحات الحبوب، وإثقال كاهل الجزائريين بالضرائب المجحفة وبعدما استولى الاستعمار على أجود الأراضي الجزائرية، حيث طوروا قطاعا زراعيا حديثا، ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد، وأهمل المحاصيل المعاشية مثل الحبوب، واتجه إلى التوسع في الزراعة، وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي، والمصالح المادية للمستوطنين، وأهمها الأعناب، لإنتاج الخمور، والحوامض، والتبغ، والحلفاء والفلين[2].

بما أن الاقتصاد مرتبط بالأرض، ففي العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر شهدت انهيار سعر القمح، خاصة في السنوات (1892-1893-1894) وصل إلى 15 فرنك في الجزائر وسبب ذلك أن فرنسا كانت تستورد حبوب القمح الرديئة، وسميت بأزمة الحبوب، وتزامن هذا الأمر مع فرنسا ، إلى أن هذه الأخيرة كان فيها المنتوج جيدا، واستمرت الأزمة، وتراجعت المبيعات، وتدنت الاسعار والصادرات مثل 4.666.000 هكتولتر في 1891 و1892، لتنخفض إلى 3.827.000 هكتولتر في 1893 و1892، وانتشر في تلك الفترة مرض الفيلوكسيرا، وهذا ما أدى إل نزع الكروم المصابة وتقديم تعويضات زهيدة، وهذا ما أدى بالمعمرين إلى وصف الدولة بالسارقة وجعل المزارعين يبيعون أراضيهم[3] رغم تفشي هذا المرض إلا أن زراعة الكروم اتسعت مساحتها سنة 1895-1897م، حيث حققت 135 مليون فرنك سنة 1889، وبدأت الأزمة تخف، وأدت هذه الأزمة بالمستوطنين إلى عدم تسديد القروض، وهذا ما أدى إلى تضخم السندات المالية، وبذلك قام البنك بحجز بعض الممتلكات، وشراء ممتلكات المزارعين التي كانت أكثر دينا،

---

[1]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية(1830م-1900م)، ج2، مرجع سابق، ص ص 506-520.

[2]- بشير (بلاح)، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م-1889م)، ج1، دار الطبع، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص ص 247-253.

[3]- شارل (روبير أجيرون)، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، مجلد 2، دار الطبع، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص ص 164-180.

وبهذا أنشأت الملكية الزراعية الخاصة ببنك الجزائر سنة 1892، فصادرت في عنابة 26 ملكية لزراعة الكروم، ولكن القرض العقاري ساءت سمعته بين المعمرين وسموه بالقرض المطور[1].

وعملوا على تصفية البنك عام 1896، وهاجموه بكونه سيد البلاد، وتم شرائه من طرف مدير فرنسي وأرجع البنك إلى النصوص الأولية له[2]، ففي سنة 1897 صدر قانون في 16 فبراير الذي أزال آخر العقبات التي كانت تعترض الملكية الجماعية الجزائرية، وتم إصدار قانون 31 مارس 1899 الذي عمل على إعادة توزيع الأموال المقدمة من طرف البنك الفرنسي للدولة، وهذا الأمر الذي قامت به الصناديق الجهوية لكن لم يتعاونوا في الجزائر لأن المستعمرون كانوا ذوي الفكر الفردي[3].

3- الأوضاع الاجتماعية:

وصلت نسبة السكان من ذوي الأصول الأوروبية في الجزائر سنة 1891 إلى نسبة 45% من جملة السكان الفرنسيين الأصليين، وتبقى هذه النسبة تهدد بالصعود جراء تناقص حركة هجرة الفرنسيين إلى الجزائر، بسبب غياب برنامج واضح للاستيطان الرسمي، ولتدارك خطر الاكتظاظ بالسكان الأجانب يأتي قانون 23 جويلية 1893، ليوسع من مجال تطبيق قانون 26 جوان 1889، الذي ينص على أنه يعد فرنسيا كل شخص مولود من أبوين أجنبيين، ويكون أحدهما مولود بفرنسا أو الجزائر، وتعطي عملية صهر مختلف العناصر الأوروبية إلى وجود فئتين فالأولى: الفرنسيين الأصليين، والأوروبيين المجنسين بالجنسية الفرنسية، أما الثانية اليهود مع أنهم مواطنون فرنسيون، والأجانب الأوروبيين، أما الانديجان[4] المسلمون الجزائريون فنجدهم في المرتبة الأخيرة[5].

---

[1]- شارل (روبير أجيرون)، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، مصدر سابق، ص ص 178-179.

[2]- مصدر نفسه، ص 181.

[3]- بشير (بلاح)، مرجع السابق، ص 249.

[4]- **الأنديجان**: عرفها سعد الله أنها مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنها ووظفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائريين الذن يسكنون في ولائهم حيث ظهر في عهد ديفيدون وجاء لتصنيف الجزائري في المرتبة الثالثة، وجعله وسيلة لقمعهم واستبدادهم. ينظر: أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية، ج1، مرجع السابق، ص ص 448-449.

[5]- جمال (خرشي)، مرجع السابق، ص 251.

من جراء الظلم الذي تعرض له الشعب الجزائري، والظروف الاجتماعية المزرية كان مهدد بالانقراض بفعل الجوع الذي كان واقعا يوميا، وخاصة مجاعات 1893-1897 و بفعل الأوبئة والأمراض والتشرد التي كانت جزء لا يتجزأ من حياتهم[1].

فشهدت الجزائر سنة 1893 سلسلة من المجاعات الجزئية تتبعها أمراض وبائية قاتلة مثل الكوليرا، والتيفوس، مما أدى إلى ثورة الأهالي ضد النظام الكولونيالي، ويدل إلغاء الإلحاق سنة 1896 على فشل سياسة فرنسة الجزائر التي كانت تهدف إلى إلغاء كل ما يميز المجتمع الجزائري من حيث مرجعياته الدينية، والإسلامية، والثقافية، والحضارية، والتاريخية، ليرتفع عدد الأوروبيين المولودين في الجزائر بعد سنة 1896م، إلى نهاية مرحلة الإلحاق في الجزائر، ويصبح أكثر من عدد الوافدين الجدد.

يؤدي تشتت المجموعات الاجتماعية إلى رمي ملايين الجزائريين المسلمين إلى حالة الفقر واليأس، والتشرد فمع نهاية القرن التاسع عشر فاق عدد الأوروبيين المولودين في الجزائر عدد الأوروبيين القادمين من المتروبول، وهذا يجعل المجتمع الجزائري ينقرض من خلال الحياة المزرية، بينما نجد التطور لصالح السكان الأوربيين، ومن خلال هذا بدأت الطبقة الحضرية تعيد تأسيس نفسها ببطء كبير دون التمكن من إعادة مركزها الاجتماعي، ورغم المحنة الشديدة دخل الشعب الجزائري القرن العشرين دون إبادة نهائية[2].

بعد أن تم إخضاع الشعب الجزائري للأهلية الأوروبية من خلال تحويل مخطط السكان إلى مزارعين لدى المعمرين بعدما كانوا أصحاب أملاك، وبتحطيم النظام القبلي وإلغاء المحاكم الشرعية الإسلامية، وإفساد لغة التخاطب، وتوحيش الأسماء والألقاب من خلال رفض تسجيل الجزائريين بألقاب جزائرية شائعة الذي يبدأ بابن أو أبو، أو الانتساب إلى القرية أو المدينة، أو الناحية أو الطريقة أو الحرفة مثل الوهراني، القادري، النجار ويلزمونهم بأسماء (حنش، ذيب، هايشة...) وهذه الألقاب مهينة ومذلة ، محتقرة للإنقاص من قيمة الجزائريين[3].

---

[1]- بشير (بلاح)، مرجع سابق، ص 251.

[2]- جمال (خرشي)، مرجع سابق، ص ص355-358.

[3]- بشير (بلاح)، مرجع سابق، ص ص 319-320.

4- الأوضاع الثقافية:

اتسمت الأوضاع الثقافية في نهاية القرن التاسع بدخول التعليم الفرنسي مرحلة حديثة في تاريخ المدرسة الفرنسية في الجزائر، وظهر ذلك جليا في مرسوم 1892 ليلبي مطالب الكولون التي تنادي بإعطاء التعليم الجزائري الطابع التعليمي والمهني، وليس العلمي، فكان هدفهم إخراج فئة تستعمل في المجال الحرفي والفلاحي، وليس إخراج نخبة من العلماء ، وفي سنة (1890-1898) تم التركيز فيها على إدارة التعليم الجزائري نحو مصالحهم الاستعمارية[1].

فالتعليم الأهلي قد أخذ دورة جديدة منذ 1892، وذلك بظهور عوامل داخلية وخارجية

العوامل الداخلية: تمثلت في مراسيم 1882-1883.

العوامل الخارجية: تمثلت في ظهور تيارات فكرية ودينية في أوروبا تدعوا إلى حقوق الإنسان حتى ولو كان مستعمرا، وضغط الماركسية، وبعض رجال الدين، إضافة إلى ظهور النهضة الفرنسية في الجزائر في حكم جول كامبون (1891 م- 1897 م)، وكان من المتبنين لهذه السياسة، وساعد على تطبيقها، وأبقى على مرسوم 1883 م، وجاء مرسوم 1892 م للتضييق على المدارس الأساسية والابتدائية والتحضيرية[2]، ففي عام 1892 م كسب المستوطنون منظومة التعليم الابتدائي الأهلي ورتبه بالتحضيري، ثم الابتدائي ثم المتوسط، ولكن ظهرت عيوب في هذا التقسيم، فقام جول كامبون بتقديم اقتراح بعد تهميش الهيئة الرسمية لرجال الدين المسلمين[3] ، وطالب بإنشاء نخبة جديدة من الأهالي لتكون بمثابة قيادة أركان للمثقفين المسلمين ، و هي الفكرة التي تم طرحها في اجتماع المستشرقين الفرنسيين المنعقدة في 1897/04/16 م، والذي رأى ضرورة دعوة بعض الشبان الجزائريين المسلمين المثقفين إلى باريس بغرض مساعدتهم على تأسيس حزب ليبيرالي أهلي[4]، وقام كذلك بالمحافظة على شعيرة الحج، حيث غادر 1500 حاج في سنة 1891 م ، و1717 حاج

---

[1]- عبد القادر (حلوش)، سياسة فرنسا التعليمية (1871م - 1914م)، دار الطبع، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 159.

[2]- أبو القاسم (سعد الله)، تاريخ الجزائر الثقافي (1830م-1954م)، ج3، دار الطبع، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص ص 350-352.

[3]- شارل (روبير أجيرون)، مصدر سابق، ص ص 120-124.

[4]- فريد (حاجي)، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، المنطلق السيرورة المال (1837م-1937م)، دار الطبع، دار الخلدونية، الجزائر، 2013م، ص 403.

في 1892 م ، و7000 سنة 1893 م ، وبعدها منع الحج إلى البقاع المقدسة سنتين، وفي 1896 م رخص بالحج ومنع مرة أخرى سنة 1897 م بسبب حرب اليونان التركية.

وبعدها صار يتذرع بالحجج الصحية، وذلك لمنع الجزائريين من المشاركة في الاجتماعات وتأجيج الجزائريين على مشاعر التقوى، وقام كامبون باعتبار الأعياد الدينية أعياد قانونية، فظهر الجزائري المزدوج الثقافة محمد بن رحال، الذي دعا إلى سياسة فرانكو إسلامية، بتحذير فرنسا وأوربا بضرورة تغيير سلوكهما، و أن العالم الإسلامي يمكنه استعادة مكانته، و يشهد القرن العشرون حل المشكلة إما بالكارثة وإما بالسلم، الكارثة فيها إن تمادت المسيحية في معاداتها للإسلام، والسلم إذا مدت له يدها، وإعانتها على النهوض، وبهذا أصبحت الجزائر المسلمة تشعر في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر بالحاجة إلى التجديد، وأصبحت بعض العقول المستنيرة تدرك وتستطيع النهوض من هذا الانحطاط المفروض عليهم[1].

فكان عدد التلاميذ المتمدرسين عند نهاية القرن 19 يقدر ب 23188 تلميذا ، و86 طالبا في التعليم الثانوي، وطالبين فقط في التعليم العالي (الحقوق والطب) وبلغ عدد الذين تحصلوا على شهادة البكالوريا ما بين سنتي (1881م-1910م) 29 طالبا[2].

وفي سنة 1894 م كون الحاكم كامبون لجنة لترجمة الكتب العربية إلى اللغة الفرنسية فقامت اللجنة بترجمة مكجموعة من الكتب المدرسية، أي كتب التراث التي تحتاجها المدارس الثلاث الشرعية الفرنسية[3]، إضافة إلى المستوى الذي يتواصل مع المستوى الذي يليه في المدرسة التحضيرية تقام في مكان بعيد عن مدرسة الطور الذي يليه، وهذا ما أدى بالأطفال الجزائريين إلى عدم مواصلة تعليمهم فكان منهاجهم يعتمد على التجارة والزراعة والحدادة[4].

---

[1]- شارل (روبير أجيرون)، مصدر سابق، ص ص 283-284.

[2]- جمال (قنان)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات في المقاومة والاستعمار، مجلد 4، الطبعة 5، الجزائر، 2009م، ص 380.

[3]- **المدارس الشرعية الثلاث:** هي المدارس التي ظهرت في 1850م أي بعد 20 سنة من الاحتلال، وهي المدرسة العربية الفرنسية الابتدائية، ونظم ستة مدارس فقط، أما المتوسط فجاء فيه ثلاث مدارس فقط موجودة في كل من البليدة وقسنطينة، ولهذا سميت بالمدارس الحكومية الثلاث. ينظر: كمال (خليل)، مرجع سابق، ص 69.

[4]- جمال (قنان)، التعليم الأهلي بالجزائر في عهد الاستعمار، مجلد 6، طبعة خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م، ص ص 306-308.

نجد أن مرسوم 1892م ، قد ميز في موضوع تأسيس المدارس في البلديات الكاملة والبلديات المختلطة، ففي سنة 1893 م كان عدد المدارس الخاصة بالجزائر موزعة كالآتي: 20 مدرسة رئيسية: 45 مدرسة ابتدائية، 60 مدرسة تحضيرية، 7 مدارس صبيانية، 6 مدارس للبنات، فكان التوزيع في المدن الكبرى بنسبة كبيرة في حين ينعدم في المناطق الصحراوية[1]، فالسلطات الفرنسية عملت على تشويه التعليم واستئصاله، وأخذه قاعدة في التدمير والتخريب لأنها كانت تعلم بأن التعليم هو الذي يصنع العقول المفكرة ويبني الشخصية وبالتالي يصبح رافضا لكل المحاولات الفرنسية[2].

وفي سنة 1898 م طالب الحاكم العام لبين بتعديل برامج 1898م، بإعطائها طابعا خاصا وتطبيقيا فهو يعتبر امتداد لبرامج 1890، فجاء بهدف تعليم الأهالي، وتكوين المحترمين والتقرب منهم باستعمال لغتهم، وتحسين ظروفهم وممارساتهم الفلاحية ، فهنا تبقى اهتماماتهم نحو الأرض والحرف وليس نحو الوظائف الإدارية، والعمومية وكان هدف هذا البرنامج خدمة الكولون، وليس التكوين الصحيح العلمي للجزائريين[3].

[1]- عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق، ص 162.

[2]- محمد الأمين (بلغيث)، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، دار الطبع، دار مدين للطباعة، الجزائر، 2008م، ص ص 128-129.

[3]- عبد القادر (حلوش) ، مرجع سابق، ص 176.

الفصل الأول

شارل (جونار) قبل تعيينه حاكما عاما على الجزائر

- التعريف بالحاكم العام شارل (جونار).
- شارل (جونار) و لجنة التحقيق البرلمانية(لجنة جول فيري 1891)
- ردود الفعل اتجاه اللجنة

أولا: التعريف بالحاكم شارل (جونار)

المولد والنشأة:

هو سلستين شارل (جونار) أوغست[1] (Célestin Charles Augst Jounart) ، ولد بفرنسا تحديدًا بفليشين (Fléchine) ، في شهر فيفري 1857 م ، ينحدر من عائلة تنتمي إلى الأشراف الصغار الجمهوريين، زاول دراسته في سان أومار (Saint Omer) بباريس، حيث التحق بكلية الحقوق، ثم انتقل بعدها إلى مدرسة العلوم السياسية لاحتراف العمل الإداري[2].

تقلد شارل (جونار) منصب وزير للأشغال العامة في حكومة (كاسير بيير) سنة 1893م ، وقد أنتخب نائباً في البرلمان الفرنسي وهو لا يزال شاباً، ليتولى بعدها عدة مناصب في الدولة، حيث تولى منصب وزير وسفير عدة مرات، وما بين سنوات 1881 م – 1885م أصبح رئيساً لديوان الحاكم العام (تيرمان LOUIS Tirman) بالجزائر[3]، ولم يتعدى سنه 24 سنة آنذاك، كما شارك في الانتخابات البرلمانية كممثل لفئة الجمهوريين ، إلا أنه لم يفز وخلف والده كمستشار عام لمقاطعة فوكومباق.

في 22 سبتمبر 1889م أصبح ممثلا عن منطقة سان أومار (Saint Omer) المقاطعة الثانية ضد البرونبارتيين الخضر، ثم بقي نائبا إلى غاية انتخابات 1910م[4].

---

[1]- ينظر، ملحق رقم 01 ، ص106.

[2]- حبيبة (لفريد)، مذكرة تخرج شهادة الماستر تخصص تاريخ المعاصر تحت إشراف الأستاذ الصادق بوطارفة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015م-2016م، ص 9.

[3]- **تيرمان:** من موالد 1839 م تحصل على دكتوراه في القانون كما أنه يحتمل أن يكون من جملة الحكام العامين الذين تعاقبوا على الجزائر من سنة 1891م إلى غاية 1919م وقد وصفه جول فيري بأنه الرجل المقصود رجل العمز واللمز، ينظر: شارل (روبير أجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م-1919م)، تر: محمد حاج مسعود وبكلي، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ج1، ص 344.

[4]- مصدر نفسه، ص 826.

إن الكفاءة العالية لشارل (جونار) جعلته يتميز خاصة بعد انتخابه كنائب عن الجمهوريين، هذا ساعده لأن يصبح عضوا بارزا في الغرفة النيابية، كما ترأس (جونار) الحزب الديمقراطي بفرنسا وفي سنة 1923 م تم انتخابه كعضوا في الأكاديمية الفرنسية سنة 1923م.

كما تولى رئاسة مجلس إدارة الشركة من ماي 1913 م إلى 4 أفريل 1927 م وخرج من هذا المنصب لأسباب صحية[1].

وفي سنة 1876 م زار (جونار) الجزائر، وكانت زيارته لأسباب دراسية ، ولم يتوقف خلال زيارته عن جمع المعلومات عن الجزائر، حتى أن صحيفة (La vigea Algérienne) قالت: "أنه رجل مليء بالنوايا الطيبة"، وقد اشتغل (جونار) رئيسا لمصلحة الجزائر في الشؤون الداخلية ما بين 1885م-1889م، وأنتخب نائبا جمهوريا مواليا للحكومة سنة 1889م[2].

كما أنه أحد أعضاء لجنة جول فيري سنة 1891م ومؤيدا له، حيث كلفته هذه اللجنة بكتابة تقريرا حول الجزائر، وانتخب نائبا في البرلمان، وألقى خطابا كان حاسما في ترشيحه لمنصب حاكم عام على الجزائر[3].

قد تم تعيين شارل (جونار) حاكما على الجزائر ، حيث مرت فترة حكمه بثلاث عهدات، العهدة الأولى بدأها من 3 أكتوبر 1900م إلى غاية جوان 1901م إلا أنها لم تدم سوى سبعة أشهر انتهت باستقالته، والتي أرجعها البعض للمعارضة التي وجدها أثناء تطبيقه لسياسته[4]، في حين ردها البعض الآخر لظروف عائلية خاصة، ثم عين مرة أخرى، من طرف والديكروسو (Waldikrousseau) بداية من ماي 1903م إلى 28 فيفري 1911م، وهي عهدته التي

[1]- حبيبة (لفريد)، مرجع سابق، ص 10.

[2]- حياة (سيدي صالح)، اللجان البرلمانية وقضايا الجزائر (1871م-1895م)، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 243.

[3]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1900م)، ج1، مرجع سابق، ص 530.

[4]- حبيبة (لفريد)، مرجع سابق، ص 11.

وصفت بالأطول[1]، وكانت أكثرها تأثيرا، أما عهدته الثالثة فكانت من 30 جانفي 1918م إلى غاية جويلية 1919 م وهي آخر عهده له بالجزائر.

ثانيا: شارل (جونار) ولجنة التحقيق البرلمانية 1891م (لجنة جول فيري):

أ- تعريف لجنة جول فيري[2]:

إن تمادي المستوطنين في فرض سيطرتهم السياسية والاقتصادية في الجزائر، دفع بعض السياسيين للضغط على الحكومات الفرنسية من أجل وضع حد أمام تزايد نفوذهم الذي شكل خطرا أمام فرنسا وعلى السكان المسلمين[3]، وتجسد ذلك في 16 مارس 1891م، أين تكونت اللجنة التي عرفت بلجنة "مجلس الشيوخ" وأطلق عليها كذلك لجنة 18 تعبيرا عن عدد أعضائها ، وترأس هذه اللجنة[4] جون فيري من أجل وضع قانون محدد لتسيير الجزائر، كما قرر أيضا تعيين كامبون حاكما عاما على الجزائر ، وذلك بالرغم من معارضة المستوطنين الأوروبيين ، وتقديم اقتراح مضاد يتمثل في تعيين برلماني يسمى "بيردو" (Burdeau) ، حيث كلف هذا الأخير بإعداد تقرير عن ميزانية الجزائر[5].

خلال شهر مارس عينت اللجنة سبعة أعضاء منها للتوجه إلى الجزائر ، فحضروا في شهر أفريل وماي، وجوان، ودام بقاؤهم وتحقيقهم حوالي خمسين يوما ، وكان فيري من بين السبعة وقد طاف الوفد مختلف أنحاء الجزائر واستمع إلى أراء الجزائريين والأوروبيين سياسيين وغيرهم، أما في باريس استمعت اللجنة إلى شخصيات لها اطلاع ودراية بالجزائر من إعلاميين وسياسيين ومؤهلين

---

[1]- أبو القاسم (سعد الله)، مرجع سابق، ج1، ص 532.

[2]- ينظر، ملحق رقم 02، ص 107.

[3]- عبد الله (مقلاتي)، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830م-1962م)، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013م، ص ص 101-102.

[4]- حياة (سيدي صالح)، مرجع سابق، ص ص 205-206.

[5]- عمار (بوحوش)، مرجع سابق، ص 188.

ومن بينهم الحاكم العام السابق تيرمان وجانمير، مدير التعليم بالجزائر وغيرهم، أما من المسلمين فلم يستدعى إلى باريس سوى اثنين لتقديم رأييهما، وهما الدكتور بلعربي (ابن العربي)، ومحمد بن رحال[1].

قسمت اللجنة أعمالها إلى محاور كبرى، واختص كل عضو بمحور درسه من مختلف جوانبه، ثم قدم عنه تقريرا مفصلا أمام مجلس الشيوخ، وهي تسعة محاور:

- ✓التعليم الابتدائي الأهلي (كومبيس).
- ✓التنظيم والاختصاصات (صلاحيات الحاكم العام في الجزائر) (فيري).
- ✓النظام الجبائي (كلامجران).
- ✓نظام الغابات (قيشار).
- ✓الملكية العقارية (فرانك – شوفو).
- ✓المسؤولون الوزاريون (دوبوي).
- ✓التعليم العالي الإسلامي، المدارس الرسمية الثلاث (كومبيس).
- ✓القضاء الإسلامي والفرنسي، الشرطة والأمن (إسحاق).
- ✓الاستعمار (لابيش)[2].

بعد أن تحصل الوفد على شهادات للمعمرين وبعض الأهالي، كما جمعت اللجنة شهادات هامة في فرنسا نفسها، وقد كلف حول فيري بتنظيم صلاحيات حاكم الجزائر العام[3]، وبعد النقاش صاغت اللجنة مقترحاتها التي تشمل 18 بندا، وقدمتها لمجلس الشيوخ الفرنسي للتداول بشأنها[4]، وتتلخص اقتراحات اللجنة فيما يلي:

- ✓إلغاء مرسوم (كريميو) الصادر في 24 أكتوبر 1870م.

---

[1]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية (1830م- 1900م)،ج1، مرجع سابق، ص ص 526-527.

[2]- أبو القاسم (سعد الله)،الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص ص 527-528.

[3]- صالح (عباد)، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870م-1900م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص ص 112-113.

[4]- عبد الله (مقلاتي)، مرجع في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830م-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014م، ص 122.

✓إنهاء العمل بقانون الأراضي الذي صدر في 1873م.

✓إعادة السلطة إلى القاضي بحيث يتولى النظر في المنازعات والخصومات التي تقع بين المسلمين.

✓إدخال نظام اللامركزية على الجزائر، بحيث يكون الحاكم العام غير متحيز لأي فئة ولا يكفي القيام بدور المفتش العام للاستعمار.

✓إعطاء ضمانات وحقوق لأبناء الجزائر، وذلك بأن يختاروا من يمثلهم في المجالس البلدية، لأن عدم السماح لهم بانتخاب من يمثلهم قد ينتج عنه بروز قادة وطنيين معاديين لفرنسا[1].

بعد وفاة جول فيري في 17 مارس 1893م ، تقرر تأجيل مناقشة تقرير فيري إلى ماي 1893م[2]، وبعدة مدة ثلاث سنوات من النقاش (1893م-1896م)، تمكن التيار الكولونيالي من تمييع هذه القرارات، ليصدر المجلس بعض القرارات غير المجدية بالنسبه للجزائريين وهي كالتالي[3]:

✓إعادة تنظيم الإدارة العليا في الجزائر.

✓إعادة التنظيم في كيفية مراقبة الإدارة.

✓تغيير أسلوب تشكيل ، و دور المجلس الأعلى للحكومة[4].

بمقتضى مرسوم 31 ديسمبر 1896م الذي وضعه "كامبون" لإلغاء نظام الالحاق، وإعادة الاعتبار للحكومة العامة ، وقد ترك النظام الجديد إدارة المصالح المتشابهة مع مصالح الميتروبول للوزارات وأسند المصالح الخاصة في الجزائر إلى الحاكم العام، وفي هذا الصدد أعطى لهذا الأخير سلطات خاصة تمكنه من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمسائل الجزائرية[5]،ومنه أصبحت التعيينات السياسية تخضع للحاكم العام، حيث قرر إنشاء مصلحة خاصة لمتابعة قضايا الجزائريين وجعلها مرتبطة بمكتبه، للتعرف على ما يجري في المناطق الخاضعة للحكم المدني أو العسكري، ولكن باختفاء "جول فيري" من الساحة السياسية وتعاون رؤساء البلديات في الجزائر، ونواب في البرلمان الفرنسي

[1]- عمار (بوحوش)، مرجع سابق، ص ص 189-190.

[2]- شارل (روبير أجيرون)، تاريخ الجزائر المعاصر، مصدر سابق، ص ص 71-72.

[3]- عبد الله (مقلاتي)، مرجع في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 122.

[4]- عمار (بوحوش)، مرجع سابق، ص 190.

[5]- صالح (عباد)، مرجع سابق، ص ص 114-115.

على الإطاحة بالحاكم العام، وخلق أزمة أمن في الجزائر واتهام "جول فيري" بأنه يميل إلى العرب، كل هذه العوامل عجلت بإبعاده من منصبه في سبتمبر 1897م[1]، وأصبحت الجزائر في يد المستوطنين، إذ حققوا مطلبهم المتمثل في الاستقلال المالي سنة 1898م، وإنشاء مجلس لتسيير شؤون الجزائر، والذي أصبح أداة لسلطة في يد المستوطنين.

ب- تقارير لجنة جول فيري (Jules Ferry):

لقد كان للبرلمان ومجلس الشيوخ الفرنسي اهتماما كبيرا بالإصلاحات الجزائرية ما بين سنتي 1893م-1896م، غير أن هذا الاهتمام بدأ في التراجع كما تناقص نشاط اللجنة المشيخية ولاسيما بعد وفاة جول فيري الذي عدم اللجنة من حماسه وخبرته.

✓ **تقرير شارل (جونار) 1892م:**

لقد تجلت علاقة (جونار) بلجنة التحقيق البرلمانية، بوضوح بعدما كلفه البرلمان باعتباره نائبا وفيا فضلا على أن آرائه كانت منسجمة ومتوافقة مع آراء اللجنة عامة، هذا ما دفع اللجنة إلى تكليفه بإعداد ميزانية الجزائر سنة 1893م[2].

فما ميز تقريره هو غزارة معلوماته، ومحتواه السياسي، ودقة أسلوبه وأفكاره، وكذا معرفته بشؤون المجتمع الجزائري، وقد كان تقريره موازيا لتقرير جول فيري، هذا ما دفع رئيس لجنة تحقيق المشيخة أن يقتبس بعض الصيغ من تقريره، نظرا لتجاربه الثرية في دواليب الحكم والإدارة الفرنسية[3].

- محتويات تقرير شارل (جونار):

تضمن تقريره ما يلي:

1- سياسة الاستيطان:

يرى (جونار) أنه على فرنسا الاعتماد على سياسة التقارب بين المستوطنين والأهالي، وإلغاء قانون الأهالي، لأن هذا القانون إن واصلت فرنسا تطبيقه وشددت على الأهالي، فإنه لن يأتي لها بأي نتيجة داخل المستعمرة، وكان يلح على ضرورة تحقيق الأمن، وليس بمزيد من القمع وإنما بواسطة معاملة الأهالي، أكثر عدلا حيال المجتمع المغلوب على أمره[4]، وإنشاء تنظيم قائم على احترام حقوق

[1]- عمار (بوحوش)، مرجع سابق، ص 192.

[2]- شارل (روبير أجيرون)، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، مصدر سابق، ج2، ص 380.

[3]- مصدر نفسه، ص 72.

[4]- حبيبة (لفريد)، مرجع سابق، ص 23.

الأهالي[1]، وقد عبر عن ذلك بقوله "يكمن الخطأ في اعتقادنا أن الأهالي يمكن أن يصبحوا فرنسيين، بمجرد إخضاعهم إلى المؤسسات الفرنسية"، وقد انطبقت مقولته مع مقولة جول فيري التي يقول فيها "لتكن لدينا الشجاعة الأدبية اللازمة للاعتراف بأن القوانين الفرنسية غير قابلة للتطبيق بصورة عشوائية ، و أن تتلك القوانين لا تملك مفعولا سحريا يجعلها تسري على جميع البلدان التي تصدر إليها"، وهذا اعتراف آخر لجول فيري و(جونار) بفشل السياسة العامة التي انتهجها الاحتلال في الجزائر بعد ثلاثة وستين سنة[2].

وقد صرح (جونار) قائلا "أنه إذا أردنا إرساء احتلالنا للجزائر على أسس متينة لا تنهار، فلا مناص من تمتين علاقتنا مع المسلمين الجزائريين بوشائج أقوى من التي تربطنا بهم حاليا، وتخضعهم لهيمتنا"، وبعبارة أوضح يجب تعطيل القوانين الاندماجية، والتخلي عن سياسة الفوضى في إنشاء المزيد من البلديات الكاملة الوظائف، ومراقبة تصرفات الإدارة[3].

كما نص تقريره أيضا على تأسيس ديوان مكلف بتفعيل السياسة الجزائرية بهدف الوصول إلى سياسة منسجمة مع المطالب الوطنية للأهالي، واقترح تأسيس مجلس بالجزائر مهمته توزيع الاعتمادات المالية داخل المستعمرة[4].

لقد كان (جونار) يود تخليص الجزائر من تلك الوضعية، ويدعوا فرنسا إلى تسطير سياسة تقارب بين المستوطنين والأهالي.

2- البلديات المختلطة:

عمد شارل (جونار) في تقريره إلى تشكيل هيئة، عبارة عن مجلس موسع يكون مقرها بالجزائر العاصمة ليحل محل المجالس العامة[5].

---

[1]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج2، ص ص 524-525.

[2]- حياة (سيدي صالح)، مرجع سابق، ص 243.

[3]- شارل (روبير أجرون)، الجزائريين المسلمون و فرنسا، مصدر سابق، ج1، ص 827.

[4]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية (1900م-1930م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992م، ص ص 529-530.

[5]- شارل (روبير أجرون)، مصدر سابق ،ج1، ص ص 827-829.

أما الدواوير الملحقة، فيتم إدماجها في محيط البلديات المختلطة ويمثلها جزائريون، كانت هذه أهم مقترحاته خلال تقريره الذي تم توزيعه على نواب البرلمان في بداية الدورة البرلمانية لسنة 1892م، فقد حاول بصفة عامة تقديم بعض الإصلاحات لضمان تثبيت السيطرة الفرنسية في الجزائر[1].

✓ **تقرير جول فيري (Juley Ferru):**

كان جول فيري يشرف على اللجنة الفرعية الرابعة والمكلفة بإصلاح دستور الجزائر، أصر أن يعرض على مجلس الشيوخ أولا حصيلة استنتاجاته وملاحظاته على طريقة حكم الجزائر[2]، أدان تقرير جول فيري كيفية تنظيم المستعمر وصلاحيات الحاكم في الجزائر، كما أدان على وجه الخصوص سياسة الإدماج بالطرق الإدارية، وكذا تقليص صلاحيات الحاكم العام.

اعترف جول فيري بأن القوانين الفرنسية غير قابلة للتطبيق بصفة مباشرة على واقع الجزائر، وأن الشعار القائل بأن الجزائر امتداد لفرنسا، إن هو إلا استعارة مجازية لا يمكن الأخذ بها حرفيا[3]، دعا جول فيري في تقريره، للرجوع إلى تنظيم إداري لا مركزي، يتمتع فيه الحاكم العام بسلطات كاملة، وينبغي الالتزام بما نص عليه مرسوم 1860م[4].

كما رأى جول فيري أنه لابد من الابتعاد عن تهميش الأهالي، وتوفير الظروف المناسبة لهم وخاصة التعليم[5]، بعد فشل تجربة نابليون الثالث في الإدماج الإداري، اعترف فيري بطريقة ضمنية أنه أنه لا يمكن أن يفرض على أوروبيي الجزائر الإذعان لسياسة وطنية إلا بوجود دولة قوية، ونظام قوي، أيضا لقد برهن فيري أن واقع الجزائر معرض إلى صدام عنيف بين (جنسين خصمين) ، لذا لا ينبغي التنازل قيد أنملة عن مصالح الأهالي لفائدة الأوروبيين، كما تطرق في تقريره إلى قانون الغابات، إلا أن برنامجه لم ينشر على الملأ بكامله، وكان تقريره بمثابة إنذار وطنيا[6].

---

[1]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص 529.

[2]- شارل (روبير أجرون)، الجزائريون المسلمون و فرنسا ،مصدر سابق، ج1، ص 824.

[3]- مصدر نفسه، ص 824.

[4]- نفسه، ص 824.

[5]- حبيبة (لفريد)، مرجع سابق، ص 25.

[6]- شارل (روبير أجيرون)، مصدر سابق، ص 825.

✓ **تقرير حول غيشار (Jules Guichard)**: [1]

تضمن تقرير غيشار النظام الغابي 1893م[2]، إذ رأى أنه من المستحيل تطبيق قانون الغابات الفرنسي على الجزائر، بحكم عدم صلاحيات قانون الغابات الفرنسي، وهو يعتبر أول تقرير نوقش في مجلس الشيوخ، كما طرح فيه القناعة الراسخة للجنة وطرح فيه عدة توصيات، حول تحديد ما يمكن اعتباره غابات حقيقية، ومنع مصالح الغابات من التدخل في مناطق الدغل والنباتات الشوكية، والت ينبغي إعادتها إلى النشاط الزراعي والرعوي، وطالب التقرير بضرورة تحرير قانون خاص بالغابات الجزائرية وبتنظيم المراعي التي ترعى فيها قطعان الأهالي وكذا تأسيس معهد جزائري متخصص في الغابات، لتكوين حراس الغابات[3].

✓ **تقرير كلامجران Clamagrans**:[4]

أما التقرير الذي حرره كلامجران حول نظام الجباية في الجزائر فقد تميز بضآلة مضمونه، و اكتفى باقتراح تبسيط نظام الجباية التقليدي، واقترح إدماج ضريبتي العشور[5] والحكر[6]، وتعميم العشور العشور الساري العمل به في قسنطينة وهو ضريبة يتم تقدير مبلغها بعدد المحاريث الضرورية لحرث

---

[1]- **جول غيشار**: هو سياسي فرنسي ولد في 10 ديسمبر 1827 م في سوسي (يون)، هو ابن فيكتور غيشار نائب (يون)، تابع دراسته في الحقوق بباريس، وأصبح محاميا، انتخب مستشارا عاما سنة 1878 م وأصبح رئيسا للمجلس العام كان جزءا من الجمهوريين الانتهازيين، تدخل كثيرا في القضايا الجزائرية وخاصة الزراعية منها، وأصبح رئيس المجلس الأعلى للزراعة توفي في 17 يوليو 1896م. ينظر: https://fr-wikipedia-org/wiki/jules-guichard .

[2]- شارل (روبير أجيرون)، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، مصدر سابق، ص 73.

[3]- شارل (روبير أجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، مصدر سابق، ص 834.

[4]- **كلامجران Clamagrans**: ولد في 29 مارس 1827م في نيواورلينز بالولايات المتحدة الأمريكية، كان دكتور في القانون محامي وسياسي فرنسي، كان واحدا من مؤسسي الاتحاد البروتيستنتي الليبيرالي عام 1861م، شغل منصب وزير المالية في حكومة هنري بريسون في 6أفريل 1885م وتنازل عن منصبه بسبب المرض، توفي في 4جوان 1903م.-https://fr wikipedia-org/wiki/jules- Clamagran

[5]- **العشور**: يمثل عشر المحصول ويتغير حسب مردودية المحصول يقبض في كامل التراب الوطني إلا عند الأشراف ويكون العشر على القمح والشعير، كما كان في عهد الأتراك وبداية من 1886م، فرض على كافة المزروعات الأخرى. ينظر: شارل (روبير أجيرون)، مصدر سابق، ج1، ص 463.

[6]- **الحكور**: ويعني هذا المصطلح إيجار أراضي العزل. ينظر: نفسه، ص 463.

مساحة معينة من (10 أو 11هكتار)، وتقييمها بمبلغ 40 فرنك، وخفف ثقل الضرائب إذ اقترح إعفاء صغار مربي المواشي من دفع ضريبة الزكاة[1].

لم يدعو كلامجران إلى إلغاء الضريبة العربية ولا إلى المساواة الضريبية مع الأوروبيين على أساس الضريبة العقارية، وإنما كان يكتفي بالإيعاز أنه ربما يتحقق ذلك يوما من الأيام، أوضح كلامجران أن الأمر لا يتعلق بإعفاء الأهالي من الضرائب، وإنما ينبغي عدم إثقال كاهلهم بمزيد منها، وقد تمت المصادقة على هذا التقرير بالجزائر[2].

✓ **تقرير إسحاق (Isaac):**

كان إسحاق[3] يرى أنه من حق المسلمين التابعين للبلديات الكاملة الوظائف المشاركة في الانتخابات التشريعية، وكان شخصيا يحبذ إشراكهم في هيئة انتخابية واحدة مع الأوروبيين، كما أخبر اللجنة المشيخية عن رغبة المسلمين في تمثيل الأهالي دون غيرهم، قائلا "ما الذي يمنع إشراك ممثلي المسلمين في عضوية مجلس خاص بالجزائر يكون مقره بباريس، رفض مقترح اسحاق، فيما يتعلق بالتمثيل البرلماني إلا أنه تمكن من إقناع اللجنة المشيخية بتحرير مشروع قرار لدعوة الحكومة إلى إصدار مرسوم توسيع تمثيل الأهالي في المجالس المحلية.

عرض مشروع إسحاق على اللجنة بتاريخ 12 جويلية 1892م، وفي 20 من نفس الشهر تم تأجيله إلى بداية موسم 1893 م وبهذا تم وأد المشروع نهائيا[4].

---

[1]- شارل (روبير أجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، مصدر سابق، ص ص 835-836.

[2]-مصدر نفسه، ص 836.

[3]- **إسحاق كريميو**: عرف باسم أدولف كريميو ولد في 30 أفريل 1796 م في عائلة يهودية ثرية في مدينة نيمز، درس القانون، وكان من أشد المعجبين بنابليون، اشتغل بالمحاماة، كان وزيرا للعدل الفرنسي سنة 1870م، كان نائبا برلمانيا خلال الجمهورية الثانية 1852م. أصدر قرار: حظر تعدد الزوجات على يهود الجزائر، وقرار كريميو 24 أكتوبر 1870م، القاضي بمنح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر حوالي 35.000 يهودي في الجزائر، توفي عام 1880 م بباريس. ينظر:عبد الوهاب (المسيري)، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الثاني، 1999، ص 14.

[4]- شارل (روبير أجيرون)، مصدر سابق، ج1، ص 838.

✓ **تقرير فرنك شوفو**[1] **(Franck Cheveau)**:

تقدم بتقرير حول الملكية العقارية في الجزائر، حيث ناقشته اللجنة المشيخية يوم 15 فيفري 1894م، وقد كان عبارة عن مشروع ثوري، فيما يتعلق بقانون الملكية القائم على السجلات العقارية والتسجيل التسلسلي للمباني، وقد قلب هذا النظام المستحدث واقع التشريعات المتعلقة بالملكية العقارية في الجزائر رأسا على عقب.

هذا ما دفع الحاكم العام كامبون لأن يبقيه تحت الدراسة المستفيضة، ثم قرر كامبون الاحتفاظ بالمادة 45 من مشروع شوفو دون غيرها، والتي تتعلق باللجوء إلى المزايدة المفرطة في بيع العقار ،كما يسمح هذا المشروع للقضاء بالإشراف على الصفقات العقارية.

ظل هذا القانون يتميز بغموضه وملابساته، وكان يهدف لوضع حد لجشع المضاربين ويروم حماية ملكية الأهالي، باستحالة بيعها في المزاد، كما كان يهدف أيضا إلى تسهيل الاستيطان[2].

✓ **تقرير إميل كومبيس(EMILE COMPES)**:

حدد السيناتور (COMPES) [3] تقريرين بخصوص عليم الأهالي، ولقد تمت دراسة التقرير المتعلق بالتعليم الابتدائي من طرف مجلس الشيوخ قبل انطلاق لجنة التحريات إلى الجزائر، أما التقرير المتعلق بالمدارس العربية فتمت دراسته يوم 15 جوان 1894م، لم يصادف كومبيس أي صعوبات في إقناع مجلس الشيوخ بضرورة تعليم ابتدائي مخصص للأهالي كما تم التصويت على قانون المالية في 28

---

[1]- **فرنك شوفو**: هو فرنسوا جوزيف شارل شوفو، وهو سياسي فرنسي ولد في 1 سبتمبر 1846م بباريس، حاصل على دكتوراه في القانون، واشتغل بالمحاماة، كان نائبا عن منطقة (أواز) سنة 1876م، وأصبح سيناتورا عليها سنة 1888م كان سكرتيرا لمجلس الشيوخ عام 1889م، ونائبا للرئيس عام 1898م إلى 1901م، وشارك في المناقشات المتعلقة بالميزانية. ينظر: موقع ويكيبديا ، الموسوعة الحرة.

[2]- شارل (روبير أجيرون)، مصدر سابق، ج1، ص ص 839-840.

[3]- **إميل جيستان لويس كومب**: ولد في 6 سبتمبر 1835م في وكويورب (تارن)، سياسي فرنسي ترأس حكومة تحالف اليسار من يونيو 1902م إلى جانفي 1905م، درس اللاهوت ليصبح راهبا لكنه تخلى عن الفكرة، درس الطب وتخرج عام 1867م وفتح عيادة في بونس ثم انتخب رئيسا لبلدية بونس، دخل مجلس الشيوخ سنة 1893م وانتخب نائبا لرئيس المجلس، زار الجزائر ثلاث مرات مابين 1892م و 1894م انتقد سياسة فرنسا التعليمية اتجاه الأهالي وطالب بالتعليم الابتدائي واحترام ثقافة ولغة ومعتقدات الأهالي كما أيد نظام المدرسة الجزائرية، توفي يوم 25 ماي 1921 في بونس.-موقع ويكيبديا الموسوعة الحرة.

جانفي 1892م الذي رفع مبلغ الاعتماد المالي من 219 ألف فرنك إلى 471 ألف فرنك وخصص مساعدات معتبرة للبلديات من أجل بناء مدارس لفائدة الأهالي.[1]

كما اقترح تمديد مدة الدراسة من ثلاث سنوات إلى ست سنوات.

ج- ردود الفعل اتجاه اللجنة:

تباينت مواقف كل من الجزائريين والكولون اتجاه لجنة "جول فيري"، حيث كان الكولون يؤيدون اللجان التي تخدم مصالحهم وتدافع عنها داخل البرلمان[2]، بينما كانوا معارضين تماما للجنة "جول فيري" منذ البداية، وعبروا على ذلك بتصريحات معادية منها "إن الجزائر لتهزأ بالسيد فيري، ولقد سبق لنا أن خبرنا آفات أخرى قبله وانتصرنا عليها في نهاية المطاف"[3]، ومن جهتها دعمت الصحف والمجلات موقع المستوطنين فمجلة "الجزائر تونسية" كتبت في عددها الثامن ما يلي:" العرب شعب مغلوب يجب معاملته وفق ما يخدم مصالحنا..."[4].

أما موقع الجزائريين "الأهالي" فكان كالعادة، القلق والتذمر اتجاه ما تصدره إدارة الاحتلال من قوانين تعسفية في حقهم، ولكن بعدما أكدت لهم حسن نواياها اطمئنوا لها وعبروا بدورهم عن رفضهم للاحتلال وسياسته عن طريق العرائض والشكاوي المقدمة للجنة التي سمحت لهم بطرح انشغالاتهم بكل حرية[5].

---

[1]- شارل (روبير أجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مصدر سابق، ج1، ص 841.

[2]- حياة (سيدي صالح)، مرجع سابق، ص 208.

[3]- مرجع نفسه، ص 209.

[4]- نفسه، ص210.

[5]- نفسه، ص 212.

الفصل الثاني

سياسة شارل (جونار) خلال فترات حكمه في الجزائر

- سياسة شارل (جونار) خلال عهدته الأولى: 3 أكتوبر 1900م – جوان 1901 م
- سياسة شارل (جونار) خلال عهدته الثانية: ماي 1903م – 28 فيفري 1911م
- سياسة شارل (جونار) خلال عهدته الثالثة: 30 جانفي 1918 م – جويلية 1919 م

أولا:سياسة شارل (جونار) خلال عهدته الأولى: 3 أكتوبر 1900 م –جوان 1901م:

تعد أقصر عهدة تولاها شارل (جونار) في الجزائر، حيث كانت مدتها سنة واحدة فقط، لكن قدم فيها العديد من القوانين والأعمال التي من شأنها منح تسهيلات للمعمرين والجزائريين، ومن بين ما قدمه (جونار) في هذه العهدة ما يلي:

1– قانون 19 ديسمبر1900م:

منح هذا القانون الحكم المالي للمستوطنين ،فاستقلوا بميزانية الجزائر عن الميزانية العامة لفرنسا، وبسطوا سيطرتهم على كل السلطات المالية والاجتماعية الخاصة بالجزائر، وتحكموا في رقاب الأهالي[1]، فهذا القانون بمثابة برلمان مستقل يشرف على سن القوانين التي تدير الجزائر، ويحوز فيه المستوطنون على الأغلبية المطلقة، حيث لا يمثل المسلمون الجزائريون سوى بعض المقاعد ويكون هذا بالتعيين، وبذلك أصبحت سياسة الإدارة الفرنسية تعتمد على إظهار مشاركة الجزائريين في إدارة بلادهم، والحقيقة أن أغلبهم لم يكونوا يمثلون سوى مصالحهم الشخصية، ويخدمون الإدارة التي قامت بتعيينهم بتفاني وإتقان، وأصبح النواب الأوروبيون يشرعون القرارات المالية التي تخدم مصالحهم، ويوجهون سياسة الحكام العامين باتجاه خدمة مصالحهم وتهميش المسلمين الجزائريين[2]

بمقتضى هذا القانون أصبحت الجزائر مستقلة ماليا، إلا أن هذا القانون منح المعمرين الأوروبيين الاستقلال المالي أيضا، وقد نص هذا القانون على إدراج كل الإيرادات المحصلة في الجزائر ضمن الميزانية الجزائرية ، وعلى تعاون الحاكم العام والنيابات المالية في إعداد مشروع ميزانية الجزائر ، الذي يرسل بعد ذلك إلى باريس للمصادقة عليه وإعلانه، وبالنظر إلى هذا الامتياز الجديد ولحضورهم وتأثيرهم في كافة الدوائر التنفيذية، الاستشارية، والقضائية، والإعلامية بالجزائر وللتمثيل النيابي للذين كانوا يتمتعون في الجمعية الوطنية الفرنسية بباريس، حيث أصبح المستوطنون سادة البلاد الفعليين،

---

[1]– عبد القادر (خليفي)، احمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية تونس والجزائر (1889م – 1983م)، رسالة تخرج شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والأثار، 2006م-2007م، ص7.

[2]– عبد الله (مقلاتي)، مرجع سابق، ص ص 125- 126.

وأصحاب نفوذ في الشؤون المالية والاقتصادية الجزائرية، ما مكنهم من صياغة القوانين الخاصة بالجزائر وتوجيه البلاد حسب أهوائهم[1]

منذ صدور قانون 19 ديسمبر 1900م انتقلت السلطة الفعلية إلى يد النواب الأوروبيين ، في المجلس المالي الذي أقاموه في الجزائر العاصمة، وأصبح الحاكم العام ينفذ في قراراتهم التي يتخذونها في هذا البرلمان الصغير الذي تم إنشاؤه أساسا لخدمة نسبة عشرة بالمئة من السكان الذين ينحدرون من أصل أوروبي ويهودي ، وحرمان تسعة أعشار من السكان المسلمين من الحقوق الطبيعية التي يحصل عليها عادة أي إنسان يقيم في أرض آبائه وأجداده، ونسي بأن هؤلاء المنتخبين الأوروبيين الذين يمثلون الأقلية الأوروبية في الجزائر ، هم الذين كانوا يؤثرون في مجريات الأمور في باريس والجزائر، بحيث لا يتم تعيين حاكم عام ألاّ بعد موافقتهم عليه وقبولهم[2]

2- تنظيم العمالات والدواوير:

لما تسلم شارل (جونار) منصبه بادر في أكتوبر 1900م، إلى دعوة عمال العمالات إلى بعض الإصلاحات الإدارية لتعزيز صلاحياتهم، وإعادة تنظيم إدارة شؤون الأهالي، ومن بين الإصلاحات التي اتخذها (جونار) ضمن مخططه الخاص، والهادف إلى خلق تنظيم إداري جديد، قرر أن يجعل أولئك الموظفين أمناء عامين للعمالة، بحيث تكون أوضاعهم الإدارية أفضل وسلطتهم أوسع نظرا لكونها تشمل كافة تراب العمالة، وتحقق مراده فورا بإصداره مرسوم 11 جانفي 1901م[3] ، الذي نص على تزويد كل عمالة بأمين عام ثاني مكلف بالشؤون الأهلية وبمصلحة الشرطة العامة (الأهالي والأوروبيين)، بالإضافة إلى قيام عمال العمالات بإصدار قرارات متباينة تهدف إلى تحديد وتقليص وظائف الأمناء العاميين الجدد وتحويلهم إلى رؤساء مكاتب إضافيين[4].

أما شارل (جونار) كان موقفه من هذا جازماَ عن طريق برقية في 27 جانفي 1901م ورد فيها "أهم شيء هو أن يكون لهذا الموظف دور نشيط وأن يتفرغ للقضايا المتعلقة بوظائف الشرطة ولمراقبة الأهالي في البلديات المكتملة الوظائف.[5]

---

[1]- بشير(بلاح)، مرجع سابق، ص 235 .

[2]- عمار(بوحوش)، مرجع سابق، ص 197 .

[3]- شارل (روبير جيرون)، مصدر سابق، ج2، ص 666.

[4]- شارل (روبير جيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق، ، ص666.

[5]- مصدر نفسه، ص 666.

كان شارل (جونار) يهدف إلى تطبيق المزيد من الإصلاحات ، التي سبق وأن أعلن عنها في تقريره سنة 1892م، وكان يرى أن العمالة هيكلا إداريا غير مناسب، وبالتالي لم يكن هناك حسبه أي داعي لوجود هيكل الدائرة على النمط الفرنسي، وقال "فالدائرة جسم زائد"، واعتبر نواب العمالات وسطاء لا فائدة من وجودهم بين رؤساء البلديات والعمالات بل هم مجرد رؤساء مكاتب سجناء الطقوس المترفة" وكان يتصورهم موظفين متنقليين[1].

في 25 أكتوبر 1900م، أصدر (جونار) منشورا خاصا باللامركزية الإدارية وإعادة تنظيم العمالات والدوائر، وأعلن فيه عن نيته في إلغاء مكاتب نواب عمال العمالات، وأن يتخذ من هؤلاء مفتشين نشطين ودائمين في مقاطعاتهم الإدارية، ويكونوا بمثابة (DOMINIC MISSI)، مهمتهم هي البحث عن تحسين الأداء بأفضل الوسائل الممكنة، ولتحقيق هذا الإصلاح الهام بواسطة منشور بسيط تم إصداره في 27 ديسمبر 1900، وقد تم تحديد المهام الموكلة لنواب عمال العمالات، والحرص على أن يجد الأهالي لدى ممثلي السلطة ليس فقط المساواة التي هي من حقهم، ولكن أيضا الدعم الذي يستوجبه نقص خبرتهم، كما سبق ل(جونار) أن اقترح أن تفصل عن البلديات المكتملة الوظائف جميع الدواوير التي التحقت بطريقة عشوائية وتضم إلى السلطات المختلطة[2]، وقام أيضا بتحويل المناطق العسكرية إلى بلديات مختلطة، استقر بها عدد من الأوروبيين وسجلت بها 12 بلدية مختلطة في عام 1900 م[3].

طالب (جونار) بإنجاز أبسط الإصلاحات البلدية وهي إلحاق الدواوير بالبلديات المختلطة، واقترح على رؤساء البلديات الذين لا يتوفرون على الوقت اللازم ولا الكفاءات الضرورية إدارة الأهالي أن أعوضهم بحكام يعرفون لغة الأهالي وعاداتهم، ويتم ربطهم مباشرة بالحاكم العام الذي يعتبر الوصي الحقيقي على رعايانا المسلمين.[4]

---

[1]- نفسه، ص666

[2]- شارل (روبير جيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، ص667.

[3] - مصدر نفسه، ص 668.

[4] - نفسه 668.

3- توسيع مهام القضاة المسلمين:

بعث شارل (جونار) إلى وزارة العدل مرسوما حول هذا الموضوع، حيث تم تحضيره من طرف لجنة، تقترح مضاعفة مهام هؤلاء القضاة بعد أن قلصت بشكل مبالغ فيه، وبالمقابل صرّح (جونار) في مدينة الجزائر عن نيته بجعل القضاء خاص بالجزائريين المسلمين أسرع أداء وأكثر حزما، ولقد تصور (جونار) نظاما يخفف إجراءات التحقيقات المتعلقة بالجرائم والجنح ويعمم العمل بلجان الطاعة، فكتب إلى لجان المالية مايلي: "دلّت التجربة على أن نظام لجان الطاعة هي في آن واحد أسهل تطبيقا وأكثر فعالية"، كما أحيا الحاكم العام في 18 ماي 1901 م العمل بالتقارير الشهرية من طرف المكاتب العربية[1]، وأنه بصدد التحضير لنفقات جديدة من عائدات بعض المستثمرات المضافة إلى الضرائب العربية، لكن مرض زوجته حال دون استكمال البرنامج[2].

4 – إنشاء المحاكم الردعية:

أصدر شارل (جونار) قرار خاص بإنشاء المحاكم الخاصة والمحاكم الزجرية، وذلك يوم 26 مارس 1902 م ،و أعد يوم 29 مارس 1902م القرار الذي يسمح للمستعمريين المدنيين بإنشاء شرطة بالبلديات المختلطة، وبعد هذا أقر المجلس القانون الخاص بإنشاء المحاكم الجنائية الخاصة بالأهالي الجزائريين[3] ،فالمحاكم الردعية عوضت المحاكم العادية بالدرجة الاولى، ويترأسها شيخ البلدية أو أحد ممثلي الإدارة بدلا من قضاة الصلح[4] ، و يظهر أن الجزائريون كانوا يستهزؤون بهذه المحاكم فيما بينهم، ولهذا أطلقوا عليها إسم "تروبينال بسيف" كما أنها أحلت المحاكم الجنائية محل محاكم الجنح في جميع ما يخص مخالفات الجزائريين، وهناك بعض الإحصائيات تقول بأن هاته المحاكم حاكمت حوالي 71,162 جزائري في الفترة الممتدة من 1902 م و 1905م ، حيث كان ثلاثون ألف منهم من عمالة وهران، ونظرت هذه المحاكم أيضا إلى 557797 قضية عرضت عليها في الفترة

---

[1]- **المكاتب العربية**: حلقة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استوطن الجزائر منذ 1830م، والسكان المحليين الذين يقطنون البلاد، ينظر سلاماتي عبد القادر، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر، في مجلة البدر، الحجم3، العدد3، مارس 2011م، كلية الآداب واللغات، جامعة بشار، 2011م، ص70.

[2]- شارل (روبير اجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مصدر سابق،ج2، ص670.

[3]- يحي (بوعزيز)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009م، ص21.

[4]- يحي(بوعزيز)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د ، ب)،2007م، ص41.

نفسها، وفي هذا السياق سنعرض جدولا يوضح بعضا من مخالفات قانون الأهالي للمحكمة الردعية للدائرة القضائية لعين الأربعاء بسيدي بلعباس في عهد شارل (جونار).

منحت الإدارة المدنية سلطات زجرية للحاكم العام ، مثل سلطة توقيع العقوبات على الأهالي بدون محاكمة، وسلطة للمسؤولين الإداريين قصد سجن مسلمي الجزائر ومصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي[1].

5- فرض الضرائب – الضرائب العربية:

من بين الإصلاحات التي حاول شارل (جونار) تطبيقها إبان عهدته الأولى فرض الضرائب، وكان يطلق عليها اسم "الضريبة العربية"[2] ، ويعود تاريخ ميلادها إلى سنة 1845م، والتي كانت تقيض من طرف الفرنسيين، وبداية من هذا التاريخ لم يعد الأهالي يدفعون الضريبة العربية نقدا، وتتشكل الضريبة العربية من الحكور والعشور واللوسة[3]، وضريبة اللزمة، والضرائب العامة الفرنسية أنواع:

أ – الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي تفرض على الأهالي[4].

ب – الضرائب غير المباشرة: هي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات ، والخدمات كالرسم على القيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات، والرخص المختلفة، وحقوق العبيد وغيرها. [5]

لهذا سعى الحاكم العام للتركيز على جمع الضرائب، وعان الأهالي من فرض الضرائب خلال 1900 م- 1901م ، وهذا ما أدى إلى استيائهم ورغبتهم في الهجرة من منطقة لأخرى، وفي هذا الموضوع ذكر أحمد توفيق المدني عن وضع الأهالي إبان عهدة شارل (جونار) الأولى "كانت حالة الأهالي المسلمين لا تطاق، وكان الضيق الأكبر يكتنفهم، يدفعون ضرائب فادحة، ويحاكمون في

---

[1]- ابراهيم (مهديد)، القطاع الوهراني ما بين (1850م- 1919م)، دراسة حول المجتمع الجزائري "الهوية والثقافة الوطنية"، منشورات دار الأديب، الجزائر، ص 22.

[2]- محفوظ (قداش)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919م-1939م)، تر أ. محمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011م، ج1، ص37.

[3]- **اللوسة:** هي نوع من أنواع الضريبة التي كانت يدفعها القبائل الصحراوية، ولكن تم إلغاء هذه القبيلة سنة 1885م، ينظر،شارل(روبير اجيرون)، الجزائريون المسلمون فرنسا، ج2، مصدر سابق، ص 463.

[4]- بشير (بلاح) ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م- 1989م)، ج1 ، مرجع سابق ، ص 259.

[5]- مرجع نفسه، ص 259.

محاكم زجرية قاسية، ويحجر عليهم الاجتماع ولا ينتقلون من مدينة لأخرى"[1]، وسعى شارل (جونار) أيضا إلى التحضير لنفقات جديدة من عائدات السنتيمات المضافة إلى الضرائب العربية، وهذا ما حاول إيحاءه من خلال إصداره لمنشور18 ماي1901[2].

ثانيا: العهدة الثانية لشارل (جونار): ماي 1903 م إلى 28 فيفري 1911م:

عاد شارل (جونار) مرة أخرى للجزائر، بعد تعيينه حاكما عاما عليها للمرة الثانية، ليتولى مسؤولية الحكومة العامة، إلا أنه لم يحظى بالاستقبال الذي لقيه خلال عهدته الأولى، في يوم 28 ماي1903 م[3]،توجه شارل بخطاب إلى اللجان البرلمانية قائلا فيه "بأن حق الاحتلال يتضمن مسؤوليات وواجبات، وأن واجبنا هو أن نثبت حرصنا الصادق على توفير الضروري من الظروف المادية والمعنوية للمسلمين". وقد واجه خلال هذه الفترة عدة صعوبات ، وهذا ما قال عنه "ETIENNE"، ويخبره بأن الأمور قد اختلطت عليه ،وأنه لم يلتقي بتلك الجزائر التي كان يعرفها من قبل ، وأنه مصدوم من أعضاء اللجان والمجلس الأعلى [4].

حرص شارل (جونار) خلال فترة حكمه في الجزائر، على التنظيم والاهتمام بشؤون الأهالي ومصالحهم، كما كان حريصا على إبقاء كل ما نص عليه قانون الأهالي ، ولكن مع استخدام الأسلوب اللين[5].

- إصلاحات شارل (جونار) خلال عهدته الثانية:

سعى شارل (جونار) لتحسين ظروف الأهالي المادية و المعنوية، حيث قام بجملة من الإصلاحات مست الجانب الاقتصادي و الاجتماعي فقد جعلت هذه الإصلاحات الحاكم العام (جونار) يقوم بتشكيل ثلاث مديريات للحكومة العامة التي كانت تضم :

- مكتب الإحصائيات.
- مكتب الفلاحة و التجارة و الدعم.

---

[1]- مليكة (قليل)، هجرة الجزائريين من الاوراس إلى فرنسا (1900م – 1939م)، مذكرة تخرج شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009م، ص91.

[2]- احمد (توفيق المدني)، كتاب الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر، 2010م، ص88.

[3]- شارل (روبير اجيرون)، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982م، ص 111.

[4]- شارل (روبير اجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق، ،ص 674 .

[5]- مصدر نفسه، ص 674.

- خدمات الديوان و البنك.

و من جملة إصلاحاته ما يلي:

أ. **الإصلاحات الاقتصادية:**

1-إصلاحات الملكية العقارية:

عبرت المندوبيات المالية في 27 جانفي 1901م عن آمالها في العودة إلى دراسة المشروع الإصلاحي في 08 أكتوبر 1901م، صدر قرار تم بموجبه تأسيس لجنة برئاسة الرئيس الأول لمجلس قضاء الجزائر فيما كان نظام (TORRENS) صالحا للتطبيق في الجزائر[1].

بعدها صدر مرسوم 13 سبتمبر 1904م، الذي أبقى على الامتياز المجاني للكولون بشرط الإقامة في الجزائر لمدة عشر سنوات على الأقل، كما نص على استعادت عملية البيع باستثناء الأهالي الجزائريين، وفي 08 نوفمبر تم إيداع المشروع في البرلمان من طرف (ETIENNE)، الذي كان وقتها وزيرا للداخلية، إلاّ أن هذا المشروع كان مرفوضا تماما، كما تقدم الحاكم العام (JONNART) بمشروع أول سنة 1906م، ثم مشروع نهائي سنة 1907م إلاّ أنه لم يكن حريصا على ذلك[2].

2- استغلال الغابات:

اهتم شارل (جونار) بحماية الغابات واستغلالها لما له من أهمية كبيرة في الجانب الاقتصادي، إن قانون الغابات الصادر في 21 فيفري 1903م، اشتمل على 190 مادة لم يأتي بجديد ولم يلغي التغريم الجماعي[3]، ضف إلى ذلك إعلانه عن مشروع يخص إعادة تنظيم جذري لمصلحة الغابات عام 1905م، تتمثل العملية في إلغاء الرتبة الإدارية الوسيطة ،وإنشاء قيادات صغيرة مرتبطة بمحافظي البلديات، وتأسيس مصلحة للمراقبة، تحت إشراف مفتش واحد أو اثنين في كل عمالة، وتم بناء مراكز حراسة غابية جديدة سهلت عملية المراقبة حيث صرح (جونار) بأنه تخلى

[1]- شارل (روبير اجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق، ، ص 165.

[2]- مصدر نفسه، ص 266.

[3]- شريفي (مهني) وسهيلة (مبارك)، سياسة الحاكم العام شارل (جونار) في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري في مطلع القرن العشرين من (1990م- 1919م)، مذكرة تخرج شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف:أ.حميد قريتلي، المدية، 2016 م -2017م، ص28 .

عن سياسة القمع وتوصل إلى تحقيق التصالح بين الأهالي والغابات وذلك عن طريق إلغاء الغرامات، التي كانت مسلطة على الأهالي القاطنين بجوار نطاق الغابات.[1]

كما تم إنشاء شبكة من الخنادق الوقائية واسعة النطاق لضمان الدفاع عن أشجار الفلين من الحريق، وتم تنفيذ حوالي 1600كلم من الخنادق من 10 إلى 30متر في نفس الوقت، بالإضافة إلى زرع الكثير من الأشجار في الجزائر، وارتفعت إرادات الغابات في عهد (جونار) إلى 354.000 فرنك سنة 1900م، و 1.800000 فرنك سنة 1901م لتصل إلى ما يقارب خمسة ملايين سنة 1907م، وقال في هذا الصدد " عادة ما يكلف الحريق المستعمرة الكثير من الملايين في السنة، وبفضل مجموعة من التدابير التي طبقها رؤساء الأقسام، فإن الخسائر ومنذ ثلاث سنوات أصبحت قليلة ....."[2].

5: استغلال السكك الحديدية:

سعى شارل (جونار) لاستغلال السكك الحديدية الجزائرية، ورأى بأنه يجب بذل مجهودات من أجل إنشاء أكبر عدد ممكن منها داخل المستعمرة، ويسمح هذا المشروع بتلبية الاحتياجات الاقتصادية للبلاد وقد قال:" إن مما لا شك فيه، أن خط السكك الحديدية هي أداة فعالة للاستعمار وهو نظامنا للنقل أبعد ما يكون من تلبية الاحتياجات الاقتصادية للمستعمرة، ولم يكن لمعظم الخطوط الموجودة في عقول المصنعين أية فائدة إستراتيجية.

قام شارل (جونار) بدعوة إلى التصويت على قانون 24 جويلية 1904م و الذي ينص على تسليم الجزائر خطوط السكك الحديثة وقد قال في هذا الصدد: "أن تسليم خطوط السكك الحديثة للجزائر، يعترف بها الجميع بأنها مفيدة للمستعمرة"[3]، وقد كان (جونار) يهدف من وراء هذا إلى خدمة مصالح الإدارة الفرنسية حيث قال: "إنها عادة ما يكون مشروع إستغلال السكك الجزائرية، بمثابة مصالح استثمارية كبيرة لنا"[4].

[1]- شارل (روبير أجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق، ص ص 282، 285 .

[2]- حبيبة (لفريد)، مرجع سابق، ص59.

[3]- حبية (الفريد)، مرجع سابق، ص58.

[4]- حبية (لفريد)، مرجع سابق، ص58.

ب. الاصلاحات الاجتماعية:

نجد أن الحاكم (جونار) برز في جميع المجالات حتى في الجانب الاجتماعية، فقد حرر منشورات، تحدد كيفية إجراء عمليات الإحصاء و وزعها على المصالح المختلفة وحدد (جونار) (JONNART)الهدف الخاص للإحصاء لسنة 1911م، للتفرقة في الجانب الوطني ، وهذا ما يقوي الجالية من أصل فرنسي.[1]

بعد تزايد السكان من خلال إحصائيات (1901م، 1911م) ، حلت الفترة الممتدة من 1907م- 1919م)، و هي سنوات الجراد، والبؤس حسب (جونار) الذي ذكر بصفة أخص، عمالة قسنطينة، حيث سجلت حالات من الطاعون في (بجاية، سوق أهراس، قسنطينة) وتسببت في تدهور الأجور[2]، ففي شهر ديسمبر قدر عامل العمالة السابق (RAYSANT) في مقال نشرته (LA DEPECHE ALGERIENNE) معدل الأجور ب 1.47 فرنك في شرقي قسنطينة وب 1.57 فرنك وسط الجزائر وب 1.88 فرنك في الغرب الوهراني، وبذلك تحدد المعدل العام للجزائر ب 1.64 فرنك بالنسبة للعامل الفلاحي المسلم، مقابل 2.77 فرنك بالنسبة للعامل الفلاحي الأوربي.

سعى (جونار) لإنشاء مراكز التكوين المهني في الصناعات التقليدية، والمفتشية الخاصة لعمال النساء (معهد باستور)، كما أنشأ مكاتب للأعمال الخيرية بموجب قرار 26 فيفري و16 نوفمبر 1903 م، والتي بلغ عددها آنذاك 19 مكتب ثم أنشأ سبعة مكاتب أخرى سنة 1908م.[3]

✓**الجانب الصحي:** سعى (جونار) لتطوير وتأسيس هياكل المساعدة الطبية لتحسين الصحة العمومية، و وضعها في متناول المسلمين بشكل واسع ، و عين أطباء في مناصب المساعدة الطبية المجانية للأهالي في المناطق الداخلية.[4]

---

[1]- كمال (كاتب)، أوروبيون، أهالي، ويهود بالجزائر (1830م-1962م)، تر، رمضان زيدي، دج، ط خ، دار المعرفة، الجزائر، 2011م، ص ص 151،266.

[2]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، مصدر سابق ، ص374.

[3]- أسماء (تيفورة)، دليلة (لونيس)، السياسة الاستعمارية لفرنسا في الجزائر، حول كامبون (1891م-1897م)، شارل (جونار)، (1900م-1918م)، الأبعاد والخلفيات، مذكرة تخرج شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الغالي غربي، جامعة المدية، 2014م-2015م، ص42.

[4]- يحي (بوعزيز)، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912م-1948م)، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 15-16.

أمر (جونار) بتنظيم الفحص الطبي المجاني، لنساء و أطفال الأهالي في المدن حيث قام بتوجيه نداءين، الأول للطبيبات الفرنسيات يستقدمهن للعمل في الجزائر (501،33 فحص سنة 1904م)، والثاني لجمع التبرعات المالية، فتلقى أموالا من بعض المتبرعين[1]، وفي سنة 1906 م أجمعت المجالس العامة على انتقاد مبادرات، (جونار) في هذا المجال ، لكنه حاول تهدئتها وإقناعها بانتهاج سياسة تهدف لتحسين الأوضاع الاجتماعية وقال لهم: "ندعي بعض المصحات، الأهلية وبعض الفحوص الطبية من شأنها أن تهد أركان سلطتنا" أما الصحافة الجزائرية، ردت على هذا بسخرية قائلة ، "المناورات التي تفضح سياستنا العصرية" ، وفي هذا الوقت كان (جونار) يصر على أنه لا مناص من توفير الإسعاف الصحي للأهالي.[2]

✓ **الإدماج :**

كان (جونار) خلال سياسته، معارضا للإدماج الإداري، ودعا للابتعاد عنه غير أنه كان مؤيدا لسياسة تجنيس المسلمين، كان يدعو عمال العمالات إلى قبول التجنيس بسرعة وذلك من خلال منشوره 17 مارس 1910م، والذي سبقه منشور1909م الذي جاء فيه: "إن المصلحة الوطنية تقتضي تسهيل تجنيس الأهالي الراغبين في الجنسية قدر المستطاع وهذا الإجراء يكون المحرك الذي يعجل بالإدماج"[3].

سعى (جونار) إلى تطبيق هذه السياسة، التي تحمل في فحواها المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من مسلمين وغيرهم، ويسمح لهم بممارسة جميع الوظائف في كافة المجالات و الإدماج يمنحهم حرية العمل في جميع أراضي الجمهورية، وأن تكون لهم الامتيازات نفسها الممنوحة للفرنسيين[4]، وقد بدأت السياسة الإدماجية تظهر بشكل واضح في عهد (جونار) سنة 1907م، إلا أن هذه السياسة لم تعد صالحة وغير قادرة على المقاومة، فالشعب الجزائري لم يعد يثق في قرارات

[1]- شارل (روبير أجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق، ص ص 679-680.

[2]- شارل (روبير أجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق ، ص 681.

[3]- يحي(بوعزيز)، التجاه اليميني، مرجع سابق، ص16 .

[4]- يحي(بوعزيز)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية(1954م-1962م)، القسم الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2009م، ص ص 24-25.

فرنسا ووعودها، وأصبح الشعب يرى بأن هذا الإدماج ما هو إلا سبيل لتغلغل فرنسا في الجزائر، وإلحاقه بها، وجعله خاضعا لأوامرها وتابعا لها، سواء على الصعيد الداخلي و الخارجي.[1]

جاء (جونار) بسياسة أهلية واضحة، كان يهدف من ورائها إلى جلب طبقة المثقفين إلى فرنسا من جهة وجعلهم أداة لبث رسالة فرنسا الحضارية من جهة أخرى في وسط الأهالي، فما هدف إليه (جونار) لم يكن لصالح الجزائر وشعبها بل كان لصالح فرنسا وحضارتها، ف(جونار) كان يرمي من وراء سياسته لنشر رسالة فرنسا، وإقناع الشعب الجزائري بأن فرنسا هي الحضارة.[2]

ج. الجانب القضائي:

حاول شارل (جونار)، أثناء فترة حكمه تطبيق عدة مشاريع ستقضي على القضاء الإسلامي، قرر إبعاد اللغة العربية من التداول بين الموثقين المسلمين (القضاة) عام 1606م، وأن يحرروا باللغة الفرنسية بعد هذا التاريخ، وكان تقرير الحاكم العام (جونار) (JONNART) إلى الوزير واضحا ورد فيه: " إن هذه المحاولة تقوم بإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية بصورة تدريجية في جميع العقود المبرمة في بلاد القبائل"، وعملت السلطات الفرنسية على تشتيت اللحمة الجزائرية وطبقت ما يعرف سياسة "فرق تسد"[3]، وقد كانت فرنسا تسعى إلى فرنسة القضاء القبائلي من خلال مرسوم 1906م، حيث أمر (جونار) بتعيين 5 محاكم للقضاء والموثقين من أجل تحرير العقود بالفرنسية، إلا أن المحاولة باءت بالفشل، فالقبائل فضلوا التحرير باللغة العربية.[4]

جاء في مرسوم 12 ديسمبر 1908م، قرار يخص بالدرجة الأخيرة الفصل في الدعاوي المدنية والتجارية والمنقولات العقارية التي لا تتجاوز 500 فرنك بالاعتماد على المحكمة الابتدائية الكبرى، وهي تختص بالفصل في الاستئناف الموضوع ضد الأحكام الصادرة من محاكم الصلح.[5]

---

[1]- سيدي عبد القادر (سباعي)، مسألة الإدماج في السياسة الكولونالية الفرنسية،(1870م، 1940م)، الجزائر أنموذجا، أطروحة تخرج شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، قسم التاريخ، 2014م-2015م، ص ص 59-60.

[2]- أبو القاسم (سعد الله)، أفكار جامحة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 م، ص85.

[3]-شارل (روبير أجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق، ، ص ص433-446.

[4]- سعيدي (مزيان)، السياسة الاستعمارية الفرنسية في بلاد القبائل وموقف السكان منها (1871م-1914م)، ج2، د ط، دار سيدي خير، الجزائر، 2010م، ص62.

[5]- مرجع نفسه، ص61.

في سنة 1910م جاء مرسوم يحل اللغة الفرنسية محل اللغة العربية بصورة شاملة لتحرير عقود القضاء الموثقين خلال مهلة لا تتعدى خمس سنوات، فوافق مجلس الحكومة وأصدر النائب العام منشور 1911/01/31م للتطبيق، وامتنع القضاة والموثقون للانصياع لهذا المرسوم وظلوا يحررون بالغة العربية[1]، في سنة 1909م وحدوا صلاحيات محاكم الصلح الجزائرية، ورحب بهذا المشروع كل من اللجان المالية، والمجلس الأعلى ومحاكم الاستئناف، غير أن ذوي النفوذ عارضوا هذا المرسوم بشدة ضد نظام "القاضي الأوحد" والخاضع للحكومة العامة.

في 1910/02/04م تم تعميم شرط حيازة شهادة في التشريع الجزائري والعادات والتقاليد الأهلية اشترطت على القضاة ونوابهم، وقد تمثلت العقبة الوحيدة في هذا الإجراء في جعل ممارسة القضاء في الأقاليم حكرا على الطلبة الجزائريين، باعتبار أن جامعة الجزائر وحدها هي التي تدرس قانون الجزائر والتشريع الإسلامي[2].

في سنة 1910م أصبح يوجد 104 قاضي مصلح، و36 قاضي مأجورين، و4 قضاة يتقنون اللغة العربية، وواحد يتقن اللغة القبائلية، وقاموا بتحويل صلاحيات محافظي البلديات المختلطة إلى قضاة الصلح، بردع كل المخالفات الخاصة بقانون الانديجينا، والحاكم العام تعلل بعدم إتقانهم للغة العربية، وفي 23 سبتمبر 1911م أعلن (جونار) أنه يعد إعلان مشروع يشترط على قضاة الصلح معرفة اللغة العربية، وخضوعهم إلى اختبارات إلا أن المشروع لم يطبق[3]، كان تسيير المحكمة الزجرية، والمحكمة الجنائية عاديا، غير أن القضاة المسلمين المحلفون المساعدون كانوا مجرد آلات للتصويت، يتصرف الرئيس في زمامها وتعويض القضاة الشرعيين بقضاة عدليين لتفادي قضاء باهض التكاليف وغير مطابق للعرف[4].

---

[1]- سعيدي (مزيان)، السياسة الاستعمارية الفرنسية في بلاد القبائل وموقف السكان منها (1871م-1914م)، ج2، مرجع سابق، ص63.

[2]- شارل (روبير أجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق، ، ص ص102-103.

[3]- سعيدي(مزيان)، مرجع سابق، ص 102.

[4]- شارل(أندري جوليان)، إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر، المنجي سليم وآخرون، دج، دط، الدار التونسية للنشر، تونس 1976م، ص127.

د. **الجانب الديني (الحج):**

سعت السلطات الفرنسية جاهدة لقطع الصلات بين الجزائريين والعرب المسلمين في المشرق العربي، خوفا من أن يعطيهم ذلك التواصل نفسا جديدا، اتجاه انتمائهم العرقي الإسلامي[1]، هذا ما جعل السلطات الفرنسية تمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج وأخضعتها للتنظيم والمراقبة، حيث تم في عهد (جونار) ترخيص الحج أربع مرات ومنع ثلاث مرات (1910م-1912م)[2]، حيث قام (جونار) بإصدار منشور سنة 1908 القاضي بمنع الحج إلى مكة بسبب وجود الطاعون والكوليرا في الشرق الأدنى[3]، وهذا ما ينفيه أبو القاسم سعد الله بقوله:" والحق أننا لا نملك في هذه اللحظة ما يثبت هذا التقرير، وكل ما نستطيع أن نؤكده أن سنة 1908 م كانت سنة الثورة التركية".[4]

كان هدف (جونار) أن لا تصل الثورة التركية إلى الجزائر[5]، كانت السلطات الاستعمارية تعاقب الجزائريين الذين يحجون بدون رخصة، وتخضعهم للسجن والحجز الإداري، حيث كان الولي العام هو من يقرر مدة السجن.[6]

هـ. **الجانب الثقافي والتعليمي:**

منذ بداية القرن العشرين سعت الإدارة الاستعمارية لمقاومة تعلم اللغة العربية والتضييق على من أراد تعلمها، وذلك من خلال إصدار عدة قوانين خطيرة من بينها قانون يوم 24 ديسمبر 1904م الذي نص على عدم السماح لأي معلم مسلم بأن يتولى إدارة مكتب تعليم اللغة العربية بدون رخصة يمنحها إياه عامل الولاية أو قائد الفيلق العسكري، ويعد فتح مكتب بدون رخصة اعتداء على حدود القوانين الخاصة بالأهالي، مع العلم بأن هذه الرخصة التي أوجبتها سلطة الاحتلال كانت على شروط صعبة حيث انبعثت فيها سياسة المراقبة الشديدة، والصرامة عليها وعلى رجالها، وعلى مواد التدريس، ومن أهم هذه الشروط نذكر:

---

[1]- شريفة (مهني)، وسهيلة (مبارك)، مرجع سابق، ص36.

[2]- شريفة (مهني)، وسهيلة (مبارك)، مرجع سابق، ص36.

[3]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص107.

[4]- مرجع نفسه، ص107.

[5]- عبد القادر (خليفي)، مرجع سابق ص08.

[6]- جمال (قنان)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات المقاومة والاستعمار، مج4، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م، ص142.

- اختصار التعليم على تحفيظ القرآن الكريم.
- استعادة تدريس تاريخ الجزائر وتاريخ العرب المسلمين.[1]

أما عن برنامج التدريس لهذه المدارس فهي بسيطة تجعلهم منحصرين في محيطهم، حيث كان (جونار) يسعى إلى إنشاء مدارس ذات تكلفة بسيطة، وإسنادها لمتقاعدين فرنسيين أو أهالي عسكريين[2]، إلاّ أنّ هذا الأخير تبنى سياسة انفتاحيه إذ دعى الجزائريين إلى الانفتاح على حضارتهم العربية الإسلامية، وإصلاح أحوالهم وذلك من خلال احترام التقاليد الجزائرية، والسماح بتعليم اللغة العربية في مختلف المدارس كما شجع على إحياء فن العمارة الإسلامي، وبعث التراث المكتوب، والتقرب من طبقة المثقفين التقليديين، وتشجيعهم على القيام بمهمتهم القديمة كإقامة الدروس في المساجد ونحوها[3]، وفي 18 مارس 1905م[4] قرر (جونار) تطوير مستوى تعليم اللغة العربية وإعادة تنظيم المدارس، بعرض المناهج التي يركز فيها المدرسون على تقنية الحفظ أكثر وأسس لأبناء الأوروبيين مدارس تستوعب جميع مراحل التعليم فيما ذلك الثانوية والعليا فحيثما وجدت جالية أوروبية تأسست المدارس الابتدائية[5].

❖ **إنشاء المؤسسات التعليمية**

✓ **إنشاء المدارس الابتدائية:** يعتبر التعليم الابتدائي القاعدة الأساسية لتكوين النشأ وتوجيهه حسب السياسة التعليمية المعتمدة، كما أنه المنطلق الحقيقي في تحقيق سياسة الدمج لذلك لجأ الاستعمار إلى تقسيم التعليم الابتدائي إلى ثلاث مراحل، المرحلة التحضيرية لتحضير الطفل نفسيا وطريقة الكتابة والقراءة ليمهد للمرحلة الثانية ثم المرحلة الثالثة التي يتحصل فيها على شهادة التعليم الابتدائي الأساسي، ففي سنة 1908م كان عدد التلاميذ حوالي 33.400 تلميذ أي بنسبة 4.34%

---

[1]-جيلالي (طيب)، رمكي (أحمد)، الأوضاع الثقافية في الجزائر ما بين سنتين 1830م و 1914م، مذكرة تخرج شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015م-2016م، ص ص 76، 77.

[2]- جمال (قنان)، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار (1830م – 1944م)، دط، منشورات المركز الوطني للدراسات و الأبحاث، الجزائر، 2007م، ص ص 190 -191.

[3]- مازن (صلاح حامد مطقاني)، جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، (1349هـ 1358هـ / 1931م. 1939م)، تق، أبو القاسم سعد الله، دج، دط، عالم الأفكار، الجزائر، ص31.

[4]- ينظر، ملحق رقم 03، ص ص 108 - 112.

[5]- جيلالي (طيب)، رمكي (أحمد)، مرجع سابق، ص ص 70- 71.

وارتفع العدد إلى 47.200 تلميذ، وفي سنة 1914م بلغ عدد التلاميذ نسبة 5% حوالي 47.200 في سن الدراسة.[1]

✓ **تعليم البنات:** تشمل المدارس الخاصة بالبنات نوعا واحدا بالرغم من أن لها عدة أسماء مثل المدارس الابتدائية لبنات الأهالي، وتنقسم هذه المدارس إلى مدارس تعليم الحرف، ومدارس المشاغل، ومدارس مهنية للبنات، تحتوي كل مدرسة على قسم أو عدة أقسام بخلاف المدارس الخاصة بالذكور التي تتميز بتنوع أشكالها.[2]

جدول يوضح تعليم البنات منذ 1898 إلى 1914م حسب المدارس[3]:

السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
1898م	5	1300
1900م	7	1500
1905م	11	2100
1907م	15	1600
1909م	18	3300
1914م	/	3992

كما قام أيضا شارل (جونار) بكتابة تقرير للكولون، ما بين 1914م- 1918م أوضح فيه أن نسبة المتعلمات الجزائريات في المدارس الفرنسية قد عرفت ارتفاعا في هذه الفترة، وهذا راجع لأسباب عسكرية من بينها قرار التجنيد الإجباري 1912م، الذي أدى إلى نقص الشباب وتشجيع

[1] - Guy Pervillé : les étudiants algériens de l'université française 1880-1962, populisme et natiolisme chez les étudiants et intellectuels musulmans algériens de foemation française, préface de Charles-Robert Agerom, éditions du centre national de la recherche scientifique 15, qui anatole France - 75700 Paris, 1984.

[2]- عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق، ص220.

[3] - مرجع نفسه ، ص 220.

البنات على ممارسة أعمال كالخياطة والنسيج قصد تنشيط الصناعة النسيجية، وكان يهدف من وراء هذا إلى خدمة الفرنسيين وتوفير كمية كبيرة من الملابس لهم.[1]

في سنة 1907م كان عدد المدارس الخاصة بالبنات موزعا على المدن كالتالي: قسنطينة (وهي الأقدم تحتوي وحدها على 58 عاملة)، بجاية، أورليان فيل، شلالة، مستغانم، وهران، تلمسان، ويرى ميليو L.MILLIOT على أن أغلب البنات الملتحقات بالمدارس كن من اليتيمات اللواتي كان أولياؤهن يريدون التخفيف عن أعبائهم المالية ببعثهن إلى المدارس.

✓ **تنظيم المدارس الإسلامية:** أصدر (شارل (جونار)) قرار 18 مارس 1905م بغرض تنظيم المدارس القرآنية وسيرها وكان يسعى من وراء ذلك إلى تشجيع الدراسات العربية الإسلامية، التي هي جزء من سياسته الأهلية، وذلك بغية التقرب إلى الجزائريين، ومصلحته من هذا تتطلب الاستفادة من طاقاتهم[2].

سعى (جونار) لتأسيس عدة مكاتب في المدن الكبرى، للرفع من مستوى تعليم اللغة العربية، ومن أجل تسهيل مهمة تكوين مثقفين جدد، وفي إطار هاته الإصلاحات التي رفعتها الإدارة الاستعمارية، شهدت هذه المدارس صدور قرار 18 مارس 1905م[3].

زاد عدد الطلاب الحاصلين على الشهادات من المدارس الإسلامية الحكومية مابين (1911م-1914م)، وارتفع عددهم من 11 طالبا إلى 26 طالبا[4]، وكل واحد منهم يتلقى مكافئة سنوية تقدر ب 360 فرنك، أما مرتبات الأساتذة الجزائريين من هذه المدارس فكانت تتراوح مابين (300، 2600، 1800، 1500فرنك)، إلا أن المعمرون قابلوا هذه المدارس بالرفض، واستمروا في معارضتهم للتعليم الإسلامي سواءا المعطى في المدارس الحرة أو المدارس الإسلامية، وفي هذا الصدد صرح السيد (مورينو): "ليس لدينا نية في الإكثار من المدارس الإسلامية".[5]

---

[1] - عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق ، ص 221.

[2] - نفسه، ص 227.

[3] - كمال (خليل)، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر، التأسيس والتطور (1850م-1951م)، مذكرة مقدمة تخرج شهادة الماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، إشراف : أ.د أحمد صاري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007م-2008م، ص 111.

[4] - عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق، ص 225.

[5] - عبد القادر (حلوش)،سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، مرجع سابق، ص 229.

✓ **المدارس القرآنية:** قام شارل (جونار) بإصدار قانون 24 ديسمبر 1904م الذي نص على أنه: "لا يجوز لأي معلم أن يتولى إدارة مدرسة التعليم بالعربية، وتحفيظ القرآن الكريم حتى يتحصل على رخصة من عامل العمالة أو قائد الفيلق العسكري"[1].

كان هدف السياسة الفرنسية من تكوين هذه المدارس نشر اللغة الفرنسية[2]، والاهتمام بالمواضيع الفرنسية في البرامج التعليمية لهذه المدارس، لأن الهدف يكمن أساسا في ترجيح كيفية الأفكار الفرنسية، وفي سنة 1908م تأسس قسم جديد تجاري بمدرسة العاصمة لطلاب المدارس الإسلامية الثلاث قصد تنشيط المجال التجاري للأوروبيين، غير أن هذا القسم حكم عليه بالفشل، وكان قد تأسس قسم للصحة العامة سنة 1904م بموجب قرار الحاكم العام يشرف عليه طبيب في كل مدرسة من المدارس الثلاث، وقد استطاعت أن تتخرج من هذه المدارس الإسلامية الفرنسية بعض العناصر القليلة، إلا أنها برزت بشكل فعال في الحركة الوطنية[3]، كما منح هذا القانون فتح أي مدرسة لتعليم القرآن إلا برخصة من السلطات الفرنسية وإذا فتحت يمنع عليها تدريس تاريخ وجغرافية الجزائر[4].

✓ **التعليم في الزوايا والمساجد**

✓**في الزوايا:** حينما تولى (جونار) الحكم في الجزائر سنة 1900م طرح مسألة إصلاح الزوايا من حيث المناهج، ومواد التدريس والإدارة والتفتيش[5] ،كما دعمه في هذا الطرح أبي يعلى الزاوي من خلال قوله: "الزوايا في بلادنا الجزائر عبارة عن جوامع ومقامات يجتمع فيها الناس للصلاة والقراءة وهذا مراد مؤسسها... ،وقصدنا الآن أن نقول أن تلك الزوايا لطول الأمد عليها وقدم عهد تأسيسها، وعدم تعهدها بالإصلاح تكاد تكون عقيمة إذا لم يحسن شيء منها[6]"، وهذا إن دل

---

[1]- يحي (بوعزيز)، الوضع العام في الجزائر عشية ثورة أول نوفمبر 1954م، مجلة الذاكرة، العدد 7، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ديسمبر 2001م، ص 23.

[2]- عمار (هلال)، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830م-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص 105.

[3]- عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق، ص 223.

[4]- عمار (عمورة)، الجزائر من بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962م، (الجزائر عامة)، دار المعرفة، الجزائر، ج2، 2006م، ص 312.

[5]- زينب (عمراوي) أحلام (شتوح)، مرجع سابق، ص 52.

[6]-أبو يعلى (الزاوي): تاريخ الزواوة، مر ، تع، سهيل الخالدي، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2005م، ص 133.

على شيء إنما يدل على تأييد رجال الزوايا لإصلاح هاته المؤسسة الدينية، وأهم مقترح ورد في الإصلاح هو العمل على تقسيم التعليم إلى مراحل، ويكون التعليم فيها بطريقة تدريجية، وذلك حسب درجة الاستيعاب والحفظ وهذا ما تناوله بن الحسين في قوله: "أن الرتبة الابتدائية الوسطى ينبغي للمعلم الاقتصار فيها على تقرير مسائل مجردة عن ذكر الخلافات والأدلة طويلة الذيل، حتى إذا اقتصر المعلم على إحدى الرتبتين أو عاقته دون الترقي لما بعدها عوائق، فقد نال ما فيه كفاية من أن يخفف مدة من حياته فيما لا فائدة فيه لمثله...."[1]، وسنذكر نموذجا من هذه الزوايا:

الزاوية العلوية: تأسست هذه الزاوية في الغرب الجزائري بمستغانم بنيت بأيدي أتباع مؤسسها، كانت مضاءة بالكهرباء، وتعد الزاوية مركزا للتعليم والعبادة كما كان لها تأثير سياسي كبير على السكان، مؤسسها هو الشيخ أحمد بن عليوة المستغانمي، الذي كان مواليا لفرنسا، يعد الشيخ الوحيد الذي أسس زاوية بفرنسا (بباريس) في شارع سان جرمان، وقد كان لهاته الزاوية صحيفة عربية تهدف لتلقين العامة الثقافة الروحية تحت اسم "التقدم الجزائري" وكان للإخوان العلويين تأثيرا كبيرا على الناس[2]، كما اشتهرت بلاد القبائل بكثرة الزوايا، والتي تحدث عنها ابن زكري سنة 1903م في قوله: "وهي كثيرة يبلغ عددها باعتبار الكبيرة والصغيرة ما بين خمسة وثلاثون إلى الأربعين فيما أعلم، ويمكن أن تزيد[3]، ما يلاحظ من قول ابن زكري فإنه كانت هناك العديد من الزوايا بشكل كبير في عهد الحاكم العام (جونار) نتيجة لدعمه للزوايا وشيوخها.

- ✓ **في المساجد:** شجع (جونار) التعليم في المساجد، وأمر حكام ونواب الأقاليم بحضور دروسها التي نظمها وأعطاها شيئا من الحيوية.[4]

كما أصدر بيان إلى جميع المسؤولين في القطر الجزائري طالبا منهم حث الناس[5]، ولا سيما الراغبين منهم في إحدى الوظائف المخصصة للجزائريين، كالتعليم والقضاء، وكان يحث الأهالي على

---

[1]- محمد الخضر (حسين)وآخرون، خمس رحلات إلى الجزائر،(1904م- 1932)، تح، تق، محمد صالح الجابري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004م، ص 39.

[2]- أحمد (حماني)، صراع بين السنة والبدعة أو القصة الكاملة للسطو بالإمام الرئيس عبد الحميد ابن باديس، ج1، دار البعث، د.ب، د.س، ص ص 286، 288.

[3]- زينب (عمراوي)، أحلام (شتوح)، مرجع سابق، ص53.

[4]- عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق، ص211.

[5]- أبو القاسم (سعد الله)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص67.

حضور الدروس بالمساجد، التي يقوم بها الموظفون الرسميون وخصوصا دروس النحو والصرف والحساب والفرائض والأدب، والحديث والتفسير، وقد ذكر الحاكم العام بأن هذه الدروس المسجدية تخدم نفس الهدف الذي وضعه إصلاح 1895م[1].

استمر (جونار) (JONNART) في تشجيع التعليم في المساجد حتى أثناء عهدته الثانية والطويلة، ففي 6 ماي 1905م اصدر قرار نص على تنظيم التعليم المسجدي وتوسيعه ووضع الرقابة على الدروس في بعض المساجد[2]، وما يلاحظ ازدياد عدد الأئمة بعد توليه الحكم بفترة وجيزة حيث أصبح عدد الأئمة 149 إمام وفي 1907م أصبح 182 إمام منهم 23 مفتي و19 مدرسا، وهذا راجع إلى سياسة (JONNART) الرامية إلى رد الاعتبار للمؤسسات الدينية ولا سيما المساجد، والدليل على ذلك قيام الولاية العامة بالتكفل بالمساجد الكبرى[3].

قام (جونار) بتعيين " ابن الموهوب" مفتيا في قسنطينة ومدرسا بجامعها الكبير، وعين عبد الحليم بن سمايه مدرسا بالجامع الجديد بالعاصمة[4]، ومن بين المساجد التي تم تنظيمها في عهد (جونار) (JONNART) نذكر على سبيل المثال ما يلي:

- ✓ **المسجد الكبير**: أشرف عليه السيد الحفناوي حيث كان يشتغل خمس مرات في الأسبوع من منتصف النهار إلى الساعة الواحدة، وكان الذين يحضرون الدروس من عمال المسجد البسطاء، ومن الخواص المسلمين الذين هم غرباء عن المدينة الأصل، كما كان السيد الحفناوي[5] يقدم دروسا، تشمل مبادئ العلوم الأوروبية ويجعلهم يتقبلونها، بالإضافة إلى بعض الدروس في مجال الفقه الإسلامي[6].

---

[1] – أبو القاسم (سعد الله)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص67.

[2] – مرجع نفسه، ص67.

[3] – شارل (روبير اجيرون)، الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج2، مصدر سابق، ص ص 469 – 470.

[4] – أبو القاسم (سعد الله)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص86.

[5] – **السيد الحفناوي**: هو ابو القاسم محمد الحفناوي، ولد بقرية (الديس) قرب مدينة بوسعادة سنة 1850م، حفظ القرآن الكريم على يد شيخه الديسي، تعلم مبادئ العلوم من والده، كما تلقى الشريعة والأدب على يد العديد من الشيوخ، توفي سنة 1942م، ينظر عبد الرحمن (الجيلالي)،تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة، الجزائر،2010، ص294، بتصرف.

[6] – عبد الحميد (زوزو)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830م، 1900م)، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص232.

✓ **مسجد سفير**: كان يشرف عليه السيد مصطفى كمال[1]، خمس مرات في الأسبوع، كان يقدم دروس في مادة القواعد، وكان يدعو بوضوح إلى حرية الفكر في موضوع العقيدة، كما تميز بقوة التأثير في مستمعيه[2]، كما قام (جونار) بتحديد مرتبات المدرسين داخل المساجد، بإصداره لقرار 18 فيفري 1914م، حيث قسمهم إلى ثلاث طبقات، وزادت مرتباتهم عن ذي قبل كما سعى أيضا إلى توحيد برنامج الدروس في المساجد[3]

- **مدارس التعليم المهني**: اهتم (جونار) في إصلاحاته التعليمية بمدارس التعليم المهني ، حيث قام بافتتاح ثلاث مدارس منذ سنة 1903م وذلك لصناعة الزرابي (مستغانم، فرندة، تفيلاس)، وفي سنة 1904م تم افتتاح مدرستين للبناء ببلدية (FORT-NATIONAL) المختلطة وبلدية آقبو[4]، زيادة على ذلك تم إنشاء مدارس للتعليم اليدوي والمهني، وهذا لتلبية رغبة الأوروبيين[5]، كما أمر بإقامة أول معرض عمومي للأعمال الفنية التي انجازها المسلمون، و ارتفع عدد حصص التمهين إلى 20 حصة[6]، لكن لم يساعد هذا النوع من التعليم العنصر الوطني الجزائري، بقدر ما ساعد التجار الأوروبيين في تكوين يد عاملة محلية رخيصة[7].

- **إنشاء جامعة الجزائر**[8]: أنشأت الاستعمار الفرنسي جامعة الجزائر سنة 1909م، وجعلها ملحقا سياسيا و أيديولوجي يخدم شرعية فوقها وأمنها الخاص، ويعزز موقعها في المسار الثقافي القيادي[9]، حيث تحدث شارل (جونار) عن مشروع الجامعة في جلسة أعمال المندوبيات المالية لشهر

---

[1] - **مصطفى كمال**: (مصطفى كامل باشا)، هو ابن علي محمد نابغة مصر في عصره، وأحد مؤسسي نهضتها الوطنية، ولد بالقاهرة سنة 1874م، تحصل على شهادة الحقوق من جامعة تلوز الفرنسية، أنشأ في مصر جريدة اللواء اليومية، توفي سنة 1908م بالقاهرة، خير الدين (الزركلي)،قاموس الأعلام، مجلد7، ط5، دار العلم للملايين بيروت، 1980م، ص239.

[2] - عبد الحميد (زوزو)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق،ص233.

[3] - أبو القاسم (سعد الله) تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص158.

[4] - شارل (روبير أجرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق، 537.

[5] - احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مصدر سابق، ص148.

[6] - شارل (روبير أجرون)، مصدر سابق،ص537.

[7] - احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مصدر سابق، 148.

[8] - ينظر، ملحق رقم 04، ص 118.

[9] -حسين (مجاوي)، المؤسسات التعليمية ودورها في ترسيم السياسة الكولونالية الفرنسية بالجزائر، جامعة الجزائر،1909م، أنموذجا، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد14، العدد1،جويلية 2022م، ص103.

لشهر مارس 1907م فقال الشهادات الخاصة التي كانت تقدمها ويقصد هنا المدارس العليا التحضيرية، تكون لصالح التعليم المهني والتطبيقي، والذي نقترح توزيعه على نطاق واسع من المدارس المهنية، والجامعة الجديدة يمكن لها أن تقدم العلوم البحتة والأعمال الحرة وتضمن توظيف دقيق للزراعة والتجارة في الجزائر[1]"، لعبت الإدارة الفرنسية بقيادة شارل (جونار) دورا في تأسيس جامعة الجزائر 1909م ،والهدف من وراء ذلك، التعرف على كنوز الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر[2]، واستغلال إدماج منظومتها.

بدأت الجامعة نشاطها ب 1605 طالب، ولم تكن تختلف في مناهجها ولغتها عن الجامعة الفرنسية، سوى باهتمامها ببعض الجوانب الثقافية والاجتماعية المحلية، لخدمة أغراض الإدارة الاستعمارية[3]، وقد أشار (جونار) بقوله:" إن المدارس العليا للجزائر أكثر ملائمة لاحتياجات الاستعمار، وتحولت إلى جامعة ومكان مشع للتقدم، سوف تنشر في جميع أنحاء القارة الإفريقية تأثير وهيبة و عبقرية الوطن[4]، وقد شملت الجامعة عدة تخصصات مثل: الحقوق، الطب، الصيدلة، الصيدلة، الآداب والعلوم، كما كانت تابعة لها عدة معاهد مثل: معهد الدراسات الإسلامية، معهد العلوم السياسية، معهد التجارة العليا، معهد باستور، معهد الفنون الجميلة[5]، ونظرا للتطور الذي شهدته الجامعة أصبح الفرنسيون يسمونها (السوربون الفرنسية)، وكانوا يعتبرونها الجامعة الفرنسية الثالثة لارتفاع مستواها العلمي[6].

تحتوي الجامعة على العديد من المختبرات، بالإضافة إلى مكتبة كبرى، تضم كنز من المجلدات الضخمة، والكتب، والقواميس، والنشرات البالغ عددها نحو نصف مليون، ولم تقف المهمة عند هذا

---

[1]- خميلي (العكروت)، جامعة الجزائريين، الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين، (1909م، 1956م)، مذكرة تخرج شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2008م، 2009م، ص53.

[2]- زينب (عمراوي) وأحلام (شروح)، مرجع سابق، ص44.

[3] - بشير (بلاح)، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 280.

[4]- حبيبة (لفريد)، مرجع سابق، ص89.

[5]- ابراهيم (الشريفي)، الجزائر في القرن العشرين، دائرة المعارف والعلوم الدولية،ط1، نهج القاهرة،تونس، 1955م، ص 56.

[6]- أبو القاسم (سعد الله)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م ، ص 100.

الحد فحسب بل تواصلت، لتشمل توسيع قاعات التعليم، وبناء المختبرات وتجهيزها، وإنشاء مجموعة من الغرف لإيواء الطلبة.[1]

إلا إن جامعة الجزائر، فرضت على كل من يلتحق بها من الطلبة الجزائريين الالتزام بالتخصصات التي لها علاقة بالمهن الحرة، كالطب والتجارة، ومنعهم من البحث العلمي والالتحاق بالشعب ذات العلاقة بالتفكير والإبداع والسياسة[2].

كان عدد الطلبة المسجلين في المدارس العليا والجامعة ضئيلا نظرا لتشدد الجامعة في قبول الطلبة الجزائريين، لأنها ترى في تعلمهم خطرا على مصالح الاستعمار[3]، ولم يتجاوز عدد المتخرجين الجزائريين من كليتها، ففي سنة 1904م تخرج من كلية الحقوق 12 طالبا مسلما بشهادة ليسانس في الحقوق، و من كليه الطب طبيب واحد وصيدلي واحد، وثلاث قابلات وحاز 33 طالب على دبلوم في اللغة العربية[4]، وبالرغم من مساهمة شارل (جونار) في تطوير المدارس وتنظيمها بهدف نشر الثقافة والتعليم إلا أن الجزائريين لم يكن لهم الحظ الوفير منها بل ساهمت بشكل بسيط في تدريسهم وتثقيفهم.

الترجمة والتأليف في عهد (جونار):(JONNART): لعب شارل (جونار) دورا كبيرا في تطوير الواقع الثقافي في الجزائر وذلك بفضل تشجيعه لطبقة المثقفين في مجال النشر والتأليف، كما ساهم (جونار) في بعث التراث الفكري والحضاري للشعب الجزائري عن طريق نشر كتب التراث القديم، ومن بين المؤلفات التي نشرت في عهد شارل نذكر منها بعض النماذج:

1- كتاب تعريف الخلف برجال السلف:

ألفه أبي القاسم الحفناوي، بطلب من الحاكم (جونار)[5]، تناول فيه تراجم طائفة من علماء الجزائر الجزائر وأدباءها، الذين لولاه لما عرفهم تاريخ الجزائر، ولاندثرت أخبارهم ونسيت بمرور الزمن، عاشت

---

[1]- ابراهيم (الشريفي)، مرجع سابق، ص 68.

[2]- الحواس (الوناس)، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية،(1927م . 1954م)، دط، دار شطايبي، الجزائر، 2013م، ص74.

[3]- بشير (بلاح)، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 280.

[4] - شارل (روبير أجيرن)، المسلمون الجزائريون و فرنسا، مصدر سابق،ج2 ، ص 591.

[5] - أبي القاسم (الحفناوي)، تعريف الخلف برجال السلف، بيير فونتانة الشرقية في الجزائر، 1906م، ص02.

هذه الشخصيات بين القرن العاشر ميلادي وبداية القرن العشرين[1]، ومن بين مؤلفاته أيضا كتب في دمشق الشام، والسنغال السوداء الغربية، وله بحوث علميه عديدة نذكر منها: المستطاب في أقسام الخطاب وغوص الفكر في حروف المعاني، وهو زجر مشروح بقلمه اسمه " صيوغ الدرر على غرض الفكر"[2].

2- كتاب البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان:

ألفه محمد بن مريم التلمساني[3]، ونشره بتشجيع من JONNART، وهذا في مطلع القرن العشرين، بالإضافة إلى كتاب الدارية للغبريني، ورحله الورتلاني المسماة بنزهة الأنظار وغيرها من الكتب[4].

أما الأعمال الجزائرية والإسلامية القديمة التي أمر شارل (جونار) بنشرها وقررها على المدارس التابعة لفرنسا نذكر من بينها: الحلل السندسية لأبي راس الناصري، وكذلك قيام كل من الجنرال (فوربيقي) بترجمة عقيقة المنداسي، وما ساعد على النشر والتأليف تأسيس العديد من المطبعات نذكر منها ما يلي: **تأسيس مطبعة يبير فونتانا**[5] **، تأسيس المطبعة الثعالبية (الرودوسي)** [6].

نماذج عن أهم الصحف في عهد شارل (جونار)(JONNART): انعكس اهتمام (جونار) بالجانب الثقافي وبعثه في المجتمع الجزائري وخاصة طبقة المثقفين منه إلى ظهور العديد من الصحف التي كانت السبيل الأول في رفع الوعي الفكري والسياسي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، وذلك بفضل المقالات والدراسات التي كانت تنشرها في مختلف المواضيع وخاصة فيما يتعلق بالظلم والجور

[1] - حبيبة (لفريد)، مرجع سابق، ص97.

[2] - عبد الكريم (بو صفصاف)، معجم أعلام الجزائر في القرنين (19م، 20م)، منشورات الدراسات التاريخية والفلسفة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010م، ص 73.

[3] - **محمد بن مريم التلمساني**: هو محمد بن احمد الملقب بابن مريم الشريف المليتي المديوني التلمساني، احترف التعليم واشتغل بالتأليف وحثه والده على الاستمرار، ينظر: محمد بن مريم التلمساني، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1908، ص 07.

[4] - أبو القاسم (سعد الله)، أفكار جامحة، مرجع سابق، ص85.

[5] - أبو القاسم (سعد الله)، أفكار جامحة، مرجع سابق ، ص86.

[6] - ابو القاسم (سعد الله)، مرجع سابق، ص86

المسلط على الجزائريين[1] وقت تزامن ظهورها مع بروز زعماء الحركة الإصلاحية بالجزائر خلال الفترة (1900م، 1919م) من بين هذه الصحف والمجلات ما يلي:

أ- **جريدة كوكب أفريقيا**[2]: أصدرها الشيخ محمد كحول في ماي 1907م، كانت تنقل كتاباته ومحاضراته إلى قراءها، فقد كان كحول يدعو من خلالها إلى الإصلاح الاجتماعي والديني، وهذا ما جعل الخائفون من الفرنسيين والمحافظون من الجزائريين يتصدون له ويحاربونه، ولكنه ثبت على موقفه حتى انتشرت دعوته[3]،وتوقفت عن الصدور بتاريخ 31 جويلية 1914م[4].

ب- **جريدة المصباح**: (1904م . 1905م)، صدرت هذه الجريدة باللغتين العربية والفرنسية سنه 1904م كانت تهدف لتحقيق التفاهم بين الجزائر وفرنسا، ورفعت الجريدة شعار "جريدة إفريقيا" [5] التي أصدارها العربي فخار[6].

ج- **مجلة المنار**: سمحت السلطات الفرنسية بإصدار هذه المجلة في عهد الحاكم العام شارل (جونار) (**JONNART**)[7]، وكانت تمثل لسان الحركة العبدوية في الجزائر، فكانت هذه المجلة عبارة عن مدرسة إصلاحية متنقلة، كما سمحت السلطات الفرنسية في عهد (جونار) بإعلان بعض المثقفين الجزائريين، الذين كانوا يديرون الصحافة، أنهم من إتباع محمد عبده وهم يعبرون عن وجهة نظره الإصلاحية[8].

د- **مجلة الجزائر**: 1908م: أنشئها الفنان عمر راسم، صدر أول عدد منها يوم 27 أكتوبر 1908م بالعاصمة، احتوت المجلة على أربع صفحات، ومن بين مواضيعها احتجاجها على التجنيد

---

[1]- يحي (بو عزيز)، الاتجاه الميني، مرجع سابق، ص12.

[2]- ينظر الملحق رقم 12، ص 121.

[3]- أبو القاسم (سعد الله)، أفكار جامحة، مرجع سابق ، ص84

[4]- زكرياء (مفدي)، تاريخ الصحافة العربية الجزائرية، تح، أحمد حمدي، دط، منشورات مفدي زكرياء، الجزائر، 2013م، ص 44.

[5]- خالد (بوهند)، مرجع سابق، ص181.

[6]- عواطف (عبد الرحمن)، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، (1954م- 1962م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص30.

[7]- خالد (بوهند)، بحوث وقراءات في تاريخ الجزائر العام، ج 1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2008م، ص ص 181، 182.

[8]- أبو القاسم (سعد الله)، أفكار جامحة، مرجع سابق، ص81.

الإجباري وفضاحة الضرائب، إلا أنها صودرت من قبل السلطات الفرنسية، بعد أشهر قلائل من إصدارها بسبب صدق لهجتها وإقبال الشعب عليها[1].

➢ **نماذج عن الجمعيات والنوادي[2] على عهد شارل (جونار):**

الجمعيات: من العوامل التي كان لها دور في ظهور الجمعيات والنوادي الثقافية في عهد شارل (جونار)، هو أن السلطة الفرنسية أعطت إذن الضوء الأخضر لتكوين النوادي والجمعيات[3]، ولهذا تأسست جمعيات ونوادي عديدة نذكر منها:

✓ **الجمعية الرشيدية:** تم تأسيس هذه الجمعية من قبل شبان جزائريون متخرجون من المدارس الفرنسية، ومن أعضائها الدكتور ابن التهامي، وكان لها فروع عديدة في أنحاء البلاد، فنجد فرع العاصمة الذي كان يضم 251 عضو وذلك سنة 1910م، وركزت هذه الجمعية على نشر التعليم وتقديم الدروس[4]، ولعل أهم هدف لها هو مساعدة الشباب الجزائري على العمل بالإضافة إلى أنها قدمت جملة من المحاضرات[5] سنة 1907م، ولابد أن نذكر بأن الجمعية كانت تصدر "نشرة" باللغتين باللغتين العربية والفرنسية.

✓ **الجمعية التوفيقية:** تأسست بالعاصمة في 1908م، ثم أعادة النخبة الجزائرية تنظيمها في 1911م، وبلغ عدد أعضائها في السنة الموالية 200 عضو[6]، ومن خلال القانون الأساسي للجمعية للجمعية يتبين لنا أنها كانت تهدف إلى جمع أولئك الجزائريين الذين يرغبون في تطوير أفكارهم العلمية والاجتماعية، وتثقيف أنفسهم ترأسها ابن التهامي وناب عنه محمد بن صوالح، وقد نظمت الجمعية التوفيقية سلسلة من المحاضرات العلمية سنة 1911م، ولا شك أن هذه الجهود توضح موضوعين هامين أحدهما دور الجمعية التوفيقية كمنظمة ثقافية، والثاني الروح التي كانت سائدة في الجزائر في عهد النهضة[7].

---

[1]- زكرياء (مفدي) ، مرجع سابق، ص54.

[2]- ينظر، ملحق رقم ،05 ص 114.

[3]- أبو القاسم (سعد الله)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، (1830م- 1954م)، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص 314.

[4]- بشير (بلاح)، مرجع سابق، ص 332.

[5]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص 139.

[6]- بشير (بلاح)، مرجع سابق، ص332.

[7]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص137، 138.

النوادي: لم تكن النوادي منتشرة بشكل كبير على غرار الجمعيات، فقل ما كان هناك نوادي ناشطة في الجزائر في عهد الحاكم العام شارل (جونار).

✓ **نادي صالح باي:** أسسه بعض المثقفين الجزائريين وأيده الفرنسيون العاطفين على الجزائريين، وفي سنة 1908م كان يضم 1700 عضو وكان له فروع كثيرة في مدن الجزائر، وفي سنة 1911م أخبر ابن موهوب أحد المثقفين الجزائريين البارزين في ذلك الوقت، مؤسس النادي السيد أريب "بأن مناقبكم العالية، وإخلاصكم وحرمة إدارتكم للنادي بالإضافة إلى حزمكم، تستحق الاحترام والإعجاب والاعتراف"، ومن أهم أهداف النادي نشر التعليم، والمساعدة على تحرير الجماهير الجزائرية، والتوفيق بين المجموعتين الفرنسية والجزائرية، كما عقد محاضرات علمية وأدبية وخلق جمعيات خيرية[1]. لقد لعب كل من نادي صالح باي والجمعية الرشيدية والجمعية التوفيقية وساهم مساهمة فعالة في يقظة الجزائر خلال هذه الفترة، وذلك بالتركيز على التعليم والتقدم والتحرر[2].

➢ **علاقةjonnart بالتراث الإسلامي:**

تأكد (جونار) من حب الشعب الجزائري لمقدساته الإسلامية وحرصه على الاحتفاظ بكل ما يصله بحضارته الإسلامية وتراثه العميق وحرصه على الاحتفاظ بكل ما بصله بحضارته الإسلامية وتراثه العريق، ويثبت هويته وانتمائه العربي الإسلامي، فحاول (جونار) التقرب من الخصائص الإسلامية للشعب، فترجم سياسته بإحياء التراث المكتوب، وكذا بعث العمارة الإسلامية وفنونها، لذا يجب الحفاظ على التقاليد الوطنية، وتشييد المباني الضخمة وفق الطراز العربي الإسلامي[3]،وبهذا أطبق عليه اسم (جونار) (STYLE JONNART)[4].

أصدر (جونار) مرسوما يدعو فيه إلى استخدام الأشكال المغاربية، بغرض مواجهة التطور الحاصل في الهندسة المعمارية الأوربية العصرية، ولإعادة فنن همش لزمن طويل، وقام باستدعاء مهندسين فرنسيين وجزائريين لهذا الغرض، ولبى العديد منهم دعوته من بينهم هنري، لويس، وبول بيتي[5].

---

[1]– أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص ص 138 . 139.

[2]– مرجع نفسه، ص 140.

[3]– إبراهيم (مياسي)، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830م–1962م)، دار هومة، الجزائر، 2008م، ص233.

[4]– شريفة (مهني) سهيلة (مبارك)، مرجع سابق، ص40.

[5]– سعيد (علمي)، الاستعمار والعمران السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج1، تر، نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، دار دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م، ص263.

➢ **تشييد البريد المركزي**[1]: في سنة 1913م تم تشييد البريد المركزي، من طرف المهندس المعماري فيونو (M.Vionot)، حيث صمم حسب النمط المعماري الموريسكي (الإسلامي الأندلسي)، في عهد (جونار) الذي كان معجبا بالهندسة المعمارية الإسلامية[2]، استخدم فيه الزخرفة الخطية والنباتية والهندسة، كما اعتمد في بناءه على الأعمدة والتيجان والقباب، هذا ما يعكس العمارة الإسلامية وزخرفتها كما اعتمد على الرخام والخزف والزجاج والمعادن والخشب المنقوش لتزيينه.

➢ **تشييد المباني والمؤسسات التجارية:** بنى الأوروبيون المعمرون، لأنفسهم عمارات جميلة ذات ثلاثة، أربعة، خمسة طوابق تحتوي على شرفات غنية بديكورها وزخارفها، في حين أن المدينة العليا (القصبة) ظلت مركزا للحياة الإسلامية يسكنها الأهالي الجزائريون الفقراء، يزدحمون في شوارعها الضيقة المظلمة، بينما تطور عدد البنايات في حي مصطفى ما بين سنتي 1906م-1926م من 2857 مسكن وفيلا إلى 4469، وأنشأ إلى جانب هذا الحي، أحياء أخرى راقية.

كما شيدت أهم المؤسسات التجارية والمالية والإدارية مثل: مبنى الأروقة شارع إيميلي ذو الطراز الإسلامي الكائن بشارع العربي بن مهيدي حاليا، ومقر ولاية الجزائر سنة 1906م، وابتداء من سنة 1902م وألحقت ساعات الورشات (أول ماي حاليا) ببلدية الجزائر، وبعد أن كانت من قبل منطقة تدريب عسكرية شرعت بلدية الجزائر في تشييدها على شكل أحياء ذات عمارات بتكاليف قليلة سميت فيما بعد بالسكن ذو الكراء المعتدل HABITAT LOGEMENT MODERE (H-L-M) تتوسطها في ساحة كبيرة دار الشعب المقر الحالي للاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1935م من تصميم المهندسين جون كلارو وألبيرساس[3].

قام المهندسين المعماريين ابن يمين بوشال، وفيدال بتصميم العديد من الفيلات المشابهة للمباني والقصور القديمة الواقعة في القصبة وذلك سنة 1900م، كما قام (جونار) بتأسيس المدرسة المستشرقة والجزائرية للرسم المعروفة باسم (فيلا عبد اللطيف) ولقبت هذه المدرسة بفيلا ميديشي (médicis) أسست سنة 1907م-1908م، داخل فيلا مغاربية في أعالي الحامة بمدينة الجزائر، كانت تدرس فيها المجالات المختلفة من الطبيعة والإنسانية الجزائرية، تمتع المقيمين والرسامين والنحاتين

[1]- ينظر، ملحق رقم 07 ، ص 116..

[2]- عمار (عمورة)، الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى 1962م، الجزائر خاصة، ج2، مطبعة، دار المعرفة، 2006م، ص322.

[3]- عمار (عمورة)، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة، ج2، مرجع سابق، ص322.

والنقاشين بحرية واسعة الإبداع[1]. وفي سنة 1908م دعا (جونار) إلى إقامة أنظمة أكثر مرونة وتنوع لملائمة عادات ومتطلبات الحياة الجزائرية وذلك من خلال تزويد الجزائر بمؤسسات يمكنها تحقيق ذلك وقد تجسدت في مجال التهيئة العمرانية والرغبة في صيانة المباني والأحياء القديمة هذا ما أدى إلى تأسيس لجنة الجزائر العاصمة القديمة في 1901م[2].

و. الجانب العسكري

التجنيد الإجباري 30 فيفري 1912م:

منذ بداية القرن العشرين ظهر منعطف جديد في عهد (جونار)، الذي اقترح سنة 1904م أمام لجنة الدفاع الفرنسية في مجلس الشيوخ أن تقوم وزارته في الدفاع بتجنيد عدد كبير من الجزائريين وغيرهم، وإضافتهم إلى عدد المجندين السابقين من أجل تدعيم الجيش الفرنسي وتقويته للمحافظة على مصلحة فرنسا[3]، فقد صرّح الحاكم العام (جونار) أنه يوجد على الشاطئ الأخر للبحر الأبيض المتوسط احتياطي جيد من الرجال، ونحن مخطئون إن لم نعمل على استغلاله بعمق، فأنتم تسجلون في الأوساط الشعبية للأهالي ألاف المستوطنين من الجزائريين كلما أردتم ذلك[4]"، وفي سنة 1908 جاء مشروع Messimy "ميسيمي"واقترح مدة الخدمة في البداية ثلاث سنوات، والاحتياطي سبعة سنوات[5].

لهذا أصدرت السلطات الفرنسية قانون التجنيد الإجباري الذي نص على تجنيد الشباب الجزائريين إبتداءاً من سن الثامنة عشر، ولمدة ثلاث سنوات بعد فحص طبي، بينما الشباب الفرنسيين من بين العشرين[6]، ولكن هذا المشروع رفضه المعمرون[1]، وشككت جرائد المستوطنين في قابلية

---

[1]- سعيد (علمي)، الاستعمار والعمران السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر ، ج1، مرجع سابق، ص ص264، 265.

[2]- مرجع نفسه، ص276.

[3] –gilbert meynier, l'algerie revelee la guerre de 1914 – 1918 et le premier quart du xx (20) siecle, liberire droze,geneve,1981,p 89.

[4]- صالح (محمد بجاوي)، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي (1838 م –1918م)، د ج، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص315.

[5]- belkacem rachan, les musulans algerien dans l'armee francis (1919 - 1945), paris 1996, p 17.

[6]- بشير (كاشة الفرجي)، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م . 1962م)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 95.

الأهالي للخضوع للانضباط العسكري بالنظر إلى طبائعهم التمردية وخطر تدريبهم على الأسلحة[2]، وحتى تتمكن فرنسا من تحقيق أهدافها وتقنع الأهالي الذين رفضوا القانون منذ الوهلة الأولى[3]، قامت بإصدار عدد من القوانين والتشريعات فيما بين 1908م و 1914م، لتخفيف تعسف القوانين الزجرية وذلك بإعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الأنديجينا وإلغاء رخصة التنقل داخل فرنسا والجزائر[4].

أما شارل (جونار) وفي مسالة تجنيد الأهالي والذي عرف نقاشا على عهده واتضح موقفه من خلال إصداره منشور 12 مارس 1908م، كان شارل (جونار) يرى أن المشكل المطروح من خلال التجنيد الإجباري هو في الأساس مبدأ الإكراه، حيث قال " لن يشمل التجنيد جميع الناس، ومع هذا فالجميع يشعرون بأن هذا خطر يهددهم فلا داعي لخلق الذرائع"، بالإضافة إلى هذا أكد على التعويض السياسي مقابل أداء الخدمة، فقد ألحَّ على ضرورة التمسك بقانون الأنديجينا وبالمحاكم الردعية، وفي أخر تقرير ختم (جونار) بقوله " إنني لا أعارض تجنيد الأهالي مبدئيا، لأن التجنيد الإجباري سيفرض نفسه في يوم من الأيام".

لقد رفض (جونار) مشروع التجنيس ومنع الحقوق السياسية للأهالي، وأوصى بإجراءات انتقالية مثل: استدعاء المجندين بأعداد قليلة، والإكثار من قرارات الإعفاء واستدعاء المجندين في سن 18 عاما لتحاشي وجود عدد هام من المتزوجين[5]،سجل جورج كليمنصو[6]، أن (جونار) لا يستبعد إمكانية تطبيق التجنيد الإجباري بشرط أن تتبعه بعض الإجراءات المناسبة بعد موافقة لجنة التحقيق،

---

[1]– الجمعي (الخمري)، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، مذكرة تخرج شهادة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م، ص 356.

[2]– سعيدي (مزيان)، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م –1914م)، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2010م، ، ص195.

[3]– عز الدين (معزة)، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية في مرحلة الاستقلال (1899م . 1985م)، مذكرة تخرج شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005م، ص4.

[4]– يحي (بوعزيز)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية من (1830 إلى 1954م)، مرجع سابق، ص57.

[5]– شارل (روبير أجرون)، مصدر سابق، ص734.

[6]– **جورج كليمنصو**: (1841م، 1929م) رجل دولة فرنسي، رئيس وزراء فرنسا عام 1917م، رئيس لجنة الأمور الخارجية بمجلس الشيوخ، وشغل أيضا وزيرا للحكومة الفرنسية، ووزيرا للداخلية، ينظر: أحمد توفيق (المدني)، مصدر سابق، ص88.

بناء على هذا قرر كليمونصو تنفيذ التجنيد الإجباري وأصدر مرسوم 17 جويلية 1908م وأمر بإحصاء الشباب المحتمل تجنيدهم في سنة 1908م[1].

نشر (جونار) إعلانا في 14 سبتمبر 1908م أوضح فيه أن الحكومة لم تتخذ أي إجراءات وأن الإحصاء ما هو إلا عملية إدارية عادية، لكن في 19 من نفس الشهر بعث منشورا إلى عمال العمالات حدد فيه عدد المناصب والوظائف المخصصة للمحاربين القدامى، وفي نفس اليوم نشرت الصحافة استجوابا للحاكم العام في صحيفة "Le matin" أعلن فيه أن المستشارين العامين المسلمين سوف يتم انتخابهم[2].

كان موقف (جونار) واضحا أكثر برغبته في التجنيد الإجباري عند تحريره لتقرير في 31 جانفي 1909م صرح فيه بأنه لا يعقل أن تأمر المسلمين بقضاء ثلاثة سنوات في صفوف الجيش في الوقت الذي يمكث الفرنسيين سنتين فقط، كما ينبغي التفكير في حالات الإعفاء، وفي المساعدات إزاء عائلات المنخرطين والأزواج، وهم يمثلون 10%، وأنه من الضروري أن يؤدي المسلمون خدمتهم العسكرية في فرنسا وقبل مغادرة (جونار) منصبه صرح أن فكرة التجنيد المخفف قابلة للتطبيق بدون صعوبات تذكر[3].

ثالثا: سياسة شارل (جونار) خلال عهدته الثالثة 30 جانفي 1918م إلى جويلية 1919م:

عاد شارل (جونار) إلى الجزائر ليعين حاكما عاما عليها من جديد في عهدة ثالثة كان ذلك في 30 جانفي 1918م من قبل جورج كليمنصو (George Clemenceau)، لم تدم عهدته سوى ثمانية 10 شهرا، وفي نفس التاريخ أعلن كليمونصو أن وزارته قد قررت أن تضع موضع التنفيذ، "بدون تأخير جديد" وعد الشرف الذي كان قد أعطي للجزائريين، وقد كرر (جونار) الوعود نفسها التي كان قد وعد بها الجزائريين، وألحق أن إدارته قد جعلت المجلس المالي، يصوت على لائحة يلغي بها الضريبة العربية البغيضة[4]، كما صرح (جونار) بعد تعيينه للمرة الثالثة قائلا: "الجزائر لن تمارس تمارس على كل الذين يعرفونها نوعا من السحر الذي لا يقاوم، تجمعني بها روابط متينة لا تنقطع، إنها

[1]- سعيد (مزيان)، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م -1914م)، ج1، مرجع سابق، ص 196.

[2]- شارل (روبير أجرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مصدر سابق، ص735.

[3]- مصدر نفسه، ص ص 737، 740.

[4]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص270.

لفرحة كبيرة لإثبات قدرتي وإخلاصي لمدة أخرى"[1]، فرغم ما تميزت به سياسته من قمع إداري شديد، ومنشوره الاضطهادي سنة 1906م، وقراره الباغي عقب ثورة عين بسام إلا أنه دعا من جهة أخرى إلى الانفتاح الحضاري على الجزائريين، وإصلاح أحوالهم، والسماح لهم بالتعليم، وتخفيض الضرائب عنهم، وكذا احترام تقاليد الجزائريين ونشر تراثهم العربي الإسلامي، وإشراكهم في الحكم....إلخ[2]، إلا أنه هذه المرة يئس (جونار) من كسب ثقة الشعب الجزائري مرة أخرى، لأن الشعب زاد وعيه وتفطن لسياسته الإغرائية والمراوغة خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى هذا من جهة ومن جهة أخرى لقصر فترة عهدته هذا ما منع (جونار) من قيامه بأعمال كثيرة كالسابق.

- **إصلاحات فيفري 1919م:**

قدم (جونار) خلال عهدته الثالثة جملة من الإصلاحات مست عدة جوانب، سواء كان في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإداري والعسكري من أهمها:

إصلاحات فيفري 1919م، حيث قامت الإدارة الفرنسية بإصدار قانون 04 فيفري 1919م ومرسوم 6 فيفري 1919م بعد مشاورات طويلة بين الحاكم العام (جونار) في الجزائر، وكليمنصو رئيس الحكومة الفرنسية للاعتراف بالدور الكبير الذي لعبه الجزائريين إبان الحرب العالمية الأولى، وبمجرد نهاية الحرب، أراد كليمنصو أن يسجل ويكرس مساهمات الجزائريين في انتصار فرنسا، فوضع مع (جورج ليك) و(جونار)، مشروع قانون يتضمن إصلاح الهياكل في الجزائر[3]، ولولا نفوذ كليمنصو في باريس، و(جونار) في الجزائر لما اضطرت الحكومة لإنجاز تعهداتها[4]، وخلال سنة 1918م، قدمت الحكومة الفرنسية إلى المجلس الوطني مشروعا بخصوص الإصلاحات، التي أرادت من خلالها ترضية الجزائريين الذين كانوا ينادون بالإصلاح من جهة، ولتعبر لهم من جهة أخرى عن اعترافها بالدور الهام الذي لعبه الشباب الجزائري في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني[5].

---

[1]- بشير (بلاح)، كرولونوجيا الجزائر، مرجع سابق، ص 327.

[2]- بشير (بلاح)، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، مرجع سابق، ص327.

[3]- عباس (فرحات)، الشاب الجزائري، تر، أحمد منور، د ط، وزارة الثقافة، الجزائر 2007م، ص91.

[4]- شارل (أندري جوليان)، مصدر سابق، ص50.

[5]- عمار (بوحوش)، مرجع سابق، ص 216.

1- الإصلاحات الإدارية – إعادة تأسيس هيئة تاجماعت–:

قدم شارل (جونار) إلى المجلس في 15 فيفري 1918م اقتراحا حول إعادة تشكيل هيئة تاجماعت[1]، في البلديات كاملة الصلاحيات على إثر اقتراح مشترك من JONART و FLANDIN، ويرتقب من خلاله إعادة تشكيل جماعات البلديات الكاملة الصلاحيات[2]، وهذا الاقتراح فتح حوله النقاش ووجهت عدة انتقادات ل(جونار) وبالرغم من ذلك، تمت دراسته في 22 مارس من قبل الحكومة بالجزائر، وبصدور مرسوم 6 فيفري 1919م أعيد طرح تقديم تشكيل هيئة، تاجماعت في الدواوير وأقسام البلديات الكاملة الصلاحيات[3]، ومن أجل تسييرها وضبط مهامها لابد أن يتم ذلك وفق قرار رسمي متعلق بالدواوير الجزائرية[4]، وعلى الرغم من انتقاد هذا المشروع، إلا أن (فلاندين) و((جونار))كان لهما الدور الفعال في تشكيل هاته الهيئة[5]، فهذا التشكيل كان فرصة ثمينة ثمينة لخدمة مصالح فرنسا، وفي المقابل فكك وحدة الشعب الجزائري وقسمها.

2- الإصلاحات العسكرية:

فيما يخص هذا الجانب، أصدر (جونار) إصلاحات تبدو ممكنة، وذلك من خلال حرية التحاق المسلمين بكل الرتب العسكرية والمساواة في الأجور ومراجعة المعاشات لجنود الأهالي[6]، وإذا كان قانون 1919م ساوى بين الطرفين في المنح وفتح مجال الترقية على قدم المساواة بينهما، فإن الضباط المسلمين لم يكن يسمح لهم بالعمل إلا في الوحدات الخاصة بالأهالي: الصبايحية أو القناصة، وفي حالة وجود ضابط فرنسي بينهم مساوي لهم في الرتبة فإن القيادة تؤول إليه[7].

---

[1]- **تاجماعث، بخط، التيفيناغ**: هي مجلس إدارة تقليدي في القرى الأمازيغية الجزائرية يرأسها الأمين، تتكون من مجالس وهي بمثابة مجلس شورى يعقد جلساته في كل قرى العروش الأمازيغية، ينظر موقع واي باك مشين:
http://Lesqanounskabyles-mustaphaganlouz-googllivres.2018 .

[2]- شارل (روبير أجرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق، ص872.

[3]- **بلديات كاملة الصلاحيات**: هي البلديات التي يقطنها الفرنسيون بكثرة، ينظر عبد الحميد (زوزو)، الدور السياسي للمهاجرين إلى فرنسا بين الحربين (1914م- 1939م)، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص24.

[4]- شارل (روبير أجرون)، مصدر سابق، ص874.

[5]- مصدر نفسه، ص875.

[6]- جمال (قنان)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص181.

[7]- عبد الحميد (زوزو)، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائري والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص82.

أما بخصوص التمثيل النيابي، الذي نص عليه القانون، هو توسيع القسم الانتخابي الخاص بالأهالي، بحيث أصبح عدد المنتخبين حوالي 400,000 بدلا من 15,000، وتضمن أيضا عدد الجزائريين في المجالس العمالية يجب أن لا يتجاوز ربع الأعضاء في كل مجلس، كما احتوى أيضا على القائمة الانتخابية الجزائرية التي ستضعها وتراجعها لجنة مكونة من رئيس البلدية أو متصرف إداري[1]، والحقيقة أن قانون 1919م لم يكن عادلا، وغير ديمقراطي، فقد أبقى على نظام القسمين الانتخابيين منفصلين، حيث كان هناك جزائري أهلي وآخر فرنسي فالأعضاء الجزائريون، رغم أنهم يمثلون الأغلبية، كانوا يمثلون ربع الأعضاء[2].

لم يكن هذا القانون محل نقد من الفرنسيين فحسب من الجزائريين أيضا، إذ تم رفضه على أساس انه كان غير كافي، ولجئوا إلى المبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسون آنذاك وبناء على رأي فرحات عباس فان هذا القانون، لم يقدم أي حل لقضية الجنسية[3]، وكان الإصلاح في جوهره ضئيلا، ووضعت أمام تجسيده عراقيل جمة، وهو لم يرضي حركة النخبة التي كانت تطالب بالتجنيس والاندماج الكلي بدل الإصلاحات الجزئية[4].

[1]- مرجع نفسه، ص272.

[2]- نفسه، ص275.

[3]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص277.

[4]- عبد الله (مقلاتي)، في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى الفاتح نوفمبر 1954م، دط، وزارة الثقافة، الجزائر، ص ص 180، 181.

الفصل الثالث

ردود الأفعال اتجاه سياسة شارل (جونار) في الجزائر

- موقف الجزائريين من سياسة الحاكم العام شارل (جونار).
- موقف الفرنسيين من سياسة الحاكم العام شارل (جونار).

أولا: موقف الجزائريين من سياسة شارل (جونار)

➢ **موقف الأهالي**

رفض الجزائريون السياسة الفرنسية خلال عهد شارل (جونار)، فقاموا بانتفاضات عديدة منها انتفاضة مارغريت 1901م، وعين بسام، وثورة الأوراس 1916م، وبني شقران، وعليه سندرس هذه الثورات الذي كانت بدايتها ب:

1-ثورة عين تركي[1] 1901م

والتي عرفت كذلك بثورة مارغريت Margueritte[2]، ومن أهم العوامل التي أدت إلى هذه الانتفاضة:

- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة نظراً لفقدانهم معظم مصادر دخلهم الأساسية، وهي الأراضي الزراعية، وقطعان الماشية بسبب سياسة مصادرة الأراضي ونقل الملكية.[3]
- قيام الإدارة الاستعمارية بعمليات تفتيش واسعة للأراضي الفلاحية قبل الأحداث في عدة مناطق، ونواحي للسطو على ما تبقى منها، وتسليمها للمعمرين الوافدين، وحسب تقارير مجلس الحكومة، فإن الإدارة الاستعمارية رخصت عملية بيع الأراضي الفلاحية عن طريق المزاد العلني.
- قيام مصالح الغابات بمعاقبة عدد كبير من الأهالي في بلدية مليانة وسكان القرى المجاورة لها.[4]
- إيغال فرنسا في اضطهاد الشعب الجزائري بالتمادي في إصدار الأحكام الزجرية لأبسط الأسباب، بلغت 325 حكما زاجريا خلال العقد السابق للثورة ضد سكان ريغة وحدها.
- تأثر الجزائريين بالحركات الإصلاحية، وبحركة الجامعة الإسلامية في المشرق.

---

[1]- **عين تركي**: تقع قرية عين تركي على بعد كيلومتر جنوب شرق مدينة مليانة، التي كانت تابعة حسب التقسيم الإداري الاستعماري لعمالة الجزائر ينظر محمد (بكار)، أحداث بلدية حمام ريغة بمليانة يوم 26 أفريل 1901م حسب تقارير الإدارة الاستعمارية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع14، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف 2005م، ص 58.

[2]- **مارغريت Margueritte** أطلق هذا المصطلح على منطقة عين تركي نسبة إلى الجنرال الفرنسي Jean Auguste (Margueritte، ينظر: مرجع نفسه، ص 58.

[3]- يحيا (بو عزيز)، ثورات الجزائر، ما بين القرنين 19 و20م، مرجع سابق، ج1، ص 15.

[4]- محمد (بكار)، مرجع سابق، ص 58.

قاد هذه الثورة يعقوب بن الحاج، لكن تدخل نجدة فرنسية قوية قدمت من مليانة حسم الموقف لصالح المحتلين الذين انتصروا بسهولة على الثائرين.[1]

➢ **نتائج ثورة عين تركي:**

- اعتقال ونقل 241 مجاهدا إلى مونبولي(Montpeliér) بفرنسا، أين حكموا وصدرت بحق كثير منهم أحكام بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة.
- إنشاء محاكمة رادعة بمقتضى قراري 29 مارس و28 ماي 1902م.
- دعم سلطات الإداريين المحليين لتشديد القبضة الحديدية على الشعب.
- تفكير بعض الجهات الفرنسية في القيام بإصلاحات.

2-ثورة عين بسام 1906م:

➢ **أسبابها:**

- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل تطبيق سياسة المصادرة والحصار الاقتصادي.
- الاضطهاد الأمني والإداري والثقافي الفرنسي، ممثلا في تطبيق القوانين الاستثنائية.
- تأثر الجزائريين بحركة الجامعة الإسلامية، وبالحركات الإصلاحية الأخرى، خاصة بعد زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر عام 1903م وبالحركات الإصلاحية الأخرى.
- هاجم الثوار أولا مراكز الدرك الفرنسي بعين بسام، ثم مراكز المستوطنين وسائر المصالح الفرنسية في المناطق المجاورة مطالبين بالعدالة، لكن تدخل قوات معادية متفوقة مكن الفرنسيين من التغلب على الحركة سريعا.

➢ **نتائجها:**

- تعزيز القوات الفرنسية في الجزائر حيث بلغت إعدادها 75 ألف جندي.
- تسليط العقوبات الجائرة على آلاف المواطنين.
- صدور منشور شارل (جونار)1906[2]، الذي ارتبط بمقاومة عين بسام[3]، حيث أمر بمراقبة الجزائريين في كل مكان، والقبض على كل مشكوك فيه، وغلق مقاهي الجزائريين، ومنع

---

[1] - بشير (بلاح)، موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830م – 1989م)، دار المعرفة الجزائر،2000م، ص 75

[2] - بشير (بلاح)، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1889، ج1، مرجع سابق، ص ص 311 -312.

[3] - حياة (سيدي صالح)، مرجع سابق، ص 185.

المهرجانات الأهلية في المناطق المشكوك فيها، وسحب كل رخص حمل السلاح، وسجن كل جزائري غير موثوق فيه.[1]

أصدر شارل (جونار) منشور 1908م الذي نص على منع الجزائريين من الحج (تم التطرق إليه سابقا).

- جدول يوضح عدد المحكوم عليهم في الجزائر (بالعمالة) 1905م 1907م[2]

جويلية 1905م إلى جوان 1906م	جويلية 1906م إلى جوان 1907م
عمالة الجزائر 5436	عمالة الجزائر 6971
عمالة وهران 6128	عمالة وهران 6170
عمالة قسنطينة 11765	عمالة قسنطينة 15059
المجموع 23329	المجموع 28200

❖ موقف الأهالي من السياسة التعليمية والثقافية لشارل (جونار):

تمثل في عدم رضا الجزائريين عن التعليم الذي كانت فرنسا توفره لأبنائهم في المدارس الفرنسية القليلة التي أنشأها الحاكم الفرنسي شارل (جونار)، وهذا راجع لأن تعليم هذه المدارس خال من اللغة العربية والدين الإسلامي، والتاريخ العربي الإسلامي للجزائر، ولذا فهو أجنبي في أهدافه ومناهجه ولغته، وهذه كلها أمور تتعارض مع مقومات الشخصيات العربية الإسلامية للشعب الجزائري، ولهذا وقف الجزائريون موقفا معاديا منذ بداية تطبيق (جونار) لسياسته التعليمية[3]، ولهذا كانت نسبة إقبال الجزائريين على التعليم الفرنسي منخفضة، فنسبة المتعلمين من الأهالي سنة 1901 م كانت حوالي 38% أما وسط المعمرين ب84%.[4]

---

[1] - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 106.

[2] - مرجع نفسه، ص 107

[3] - بوضياف (سميرة)، ملمح تكوين المعلمين والأساتذة في الفترة الاستعمارية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 08 جامعة قسنطينة 2، 2014م، ص 72.

[4] - ابراهيم (لونيسي)، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دار هومة، الجزائر 2013م، ص 86.

أظهر الجزائريون حرصهم على عدم إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية، وحثهم على التعلم في المؤسسات القرآنية، بعد أن تبين لهم هدف المدارس الفرنسية في القضاء على مقاومات الشخصية الجزائرية، وقد أطلق عليها اسم المدارس الشيطانية.[1]

مما يدل أيضا على رفض الشعب الجزائري للسياسات الثقافية المطبقة في بلاده هو سعيه في تغيير أساليبه النضالية حيث أدخل الدعاية باللسان والقلم وذلك من خلال استغلاله لقوانين (جونار) التي تسمح بإقامة الجمعيات والجرائد وغيرها لصالحه[2]، وقد رفض الأهالي سياسة (جونار) الثقافية لأنهم أدركوا أن الهدف من كل هذه التسهيلات هو جلب طبقة المثقفين من جهة وجعلهم آداة لنشر وبث رسالة فرنسا الحضارية التي لم تحظى الجزائر منها سوى بجوانبها السلبية، ومن جهة أخرى لم تكن نية (جونار) في تبنيه لمشاريعه الثقافية والإصلاحية في الجزائر رفع مستوى الشعب الجزائري بقدر ما هو محاولة لتثبيت السيطرة الفرنسية في الجزائر، وهذا ما أكده في قوله: «المدرسة الفرنسية الابتدائية التي تعتبر في فرنسا أساس الجمهورية، هي أساس سيطرتنا في الجزائر»[3].

استمر الشعب الجزائري في رفض السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ومقاومتها طوال الوجود الاستعماري بمختلف الوسائل، وكان سبيلهم إلى ذلك هو الرفض الكامل لكل ما يأتيه من الإدارة الفرنسية، ويبقى الوازع الديني والفارق الثقافي هو الفاصل الجوهري بين المجتمعين، الذي حال دون الوصول إلى الفرنسة، أو الإدماج، وبقي الجزائريون يحاولون الحفاظ على لغتهم وشخصياتهم القومية، وفي هذا الإطار بدأت الحركة الإصلاحية تنشر التعليم العربي الإسلامي من جديد، وتطور الكتاتيب القرآنية للنهوض، وإحياء اللغة العربية من جديد فالتف الأهالي الواعون حول رجال الإصلاح، وسعوا بمجهوداتهم الخاصة لإنشاء المدارس مع تطوير أسلوب التعليم في الكتاتيب.[4]

❖ موقفهم من التجنيد الإجباري:

رفض الأهالي قانون التجنيد الإجباري واستنكروه، وغادر كثير منهم المدن، وظهرت الهجرة الجماعية في كثير من المدن الجزائرية إلى بلاد المشرق، الشام، تركيا، حيث أن تلمسان كانت أكثر

---

[1] – شارل (روبير اجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مرجع سابق، ، ص ص 530، 531.

[2] – الفضيل (الورتلاني)، الجزائر الثائرة، ط 4، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة –الجزائر، 2009م ص 53.

[3] – عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق، ص ص 110 -111.

[4] – رشيد (مياد) السياسة التعليمية في الجزائر ورد فعل الجزائريين اتجاهها (1830م–1954م)، في مجلة دراسات وأبحاث (المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد 4، العدد 1، جانفي 2022، (ص.م 852–863)، ص 859.

المدن التي عرفت الهجرة و التي قدرت بحوالي 800 عائلة، وبعدها معسكر، وبلعباس، وسطيف وبرج بوعريريج، وتمرد سكان الأوراس 1916م-1917م وسكان بني شقران 1914م، وثورة التوارق في الجنوب[1]، بالإضافة إلى أسلوب تحرير العرائض كأسلوب جديد في إطار معارضة ورفض السياسة الإستعمارية الفرنسية، فأهالي مدينة تلمسان مثلاً بعثوا بعريضة إلى الإدارة في سبتمبر 1908م مرفقة ب17 صفحة من التوقيعات، أعلنوا فيها رفضهم القاطع للتجنيد الإجباري وأنهم سيهجرون البلاد إذا أرغموا على ذلك[2] وهو ما أعلنوه صراحة في المظاهرات التي قام بها حوالي 2000 شخص أمام المقر الإداري للبلدية يوم 19 سنة سبتمبر 1908م .[3]

❖ **موقف النخبة من سياسة شارل (جونار):**

في البداية يتوجب علينا تعريف مصطلح النخبة.

- **لغة:** تعني عملية الانتقاء، تكون طبيعية أو اجتماعية أو ثقافية تتمايز من خلالها قلة من الناس على الكثرة.[4]

- **اصطلاحا:** تعرف على أنها الأقلية داخل المجتمع، وتمارس نفوذا متنوعا، على أن تكون هذه الأقلية متميزة بالتفوق ويمكن أن يطلق عليها اسم الصفوة الحاكمة أو الصفوة السياسية أو الصفوة المثقفة.[5]

- **النخبة الجزائرية:** يعرفها عبد الحميد زورو على أنها «كل الواعين من الجزائريين على اختلاف ثقافاتهم ومشاربهم وتباين انتماءاتهم وتوجهاتهم، وتنوع مواقفهم وطموحاتهم وتعدد وظائفهم ومهنهم.»[6]

كما أخذ مصطلح النخبة في مفاهيم الحركة الوطنية الجزائرية، تلك الجماعة ذات الثقافة الفرنسية وخريجو تلك المدرسة ومناهجها التربوية والتعليمية وعلى اعتبار أنهم قليل من حيث العدد ومتميزي الثقافة فانهم شكلوا ذلك المفهوم الجديد فيقول عنهم ابن حبيلس وهو يعرف تياره «بأنهم

---

[1] - يحي (بوعزيز)، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، صفحة 58

[2] -Meymier Gilbert, L'Algerie Révélée, OP, CIT, p91.

[3] - ناصر (بلحاج)، الهجرة كمظهر من مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الاجباري في الجيش الفرنسي فيما بين (1908م – 1912م)، مجلة جامعة الامم عبد القادر للعلوم الاسلامية، حجم 29، العدد 1، 2015م، ص ص 424 -425.

[4] - طوني (بينيت) وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، تر، سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، سبتمبر 2010م ص 667.

[5] - كمال (خليل)، مرجع سابق، ص 123.

[6] - عبد الحميد (زوزو)، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر 2018م، ص 22

ثريات أو شموع الشباب الذي درس في الجامعات الفرنسية وتخرج منها والقادرون على نشر الحضارة.»[1]

يرى أبو القاسم سعد الله «بأن مصطلح النخبة يطلق فقط على خريجي المدارس الفرنسية والمتأثرين بالثقافة الأوروبية ما عدا كتلة المحافظين، أوما يطلق عليها من قبل عدد من الباحثين النخبة التقليدية التي حافظت على انتمائها الحضاري، واستمرت في اتصالها بالمدارس العربية والإسلامية»[2]، كما عرفت على أنها «ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين»[3].

عرفها جورج مارسي الذي كان مديرا للمدرسة الجزائرية الإسلامية بتلمسان، على أن النخبة تلك الأقلية من الموظفين والمحامين والصحافيين والمعلمين، لكن أولئك الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية والذين يعرفون في نفس الوقت عن مؤلفي العصر الإسلام الذهبي وعن كتاب التراث الفرنسي.[4]

- **اتجاهات النخبة الجزائرية:** لقد اختلف المؤرخون في تصنيف اتجاهات النخبة الجزائرية إبان الفترة الممتدة من 1900م-1919م، فهناك من صنفها حسب الطبيعة الاجتماعية التي تنتمي إليها كل فئة، وهناك من صنفوها حسب الجانب الثقافي، وهناك من اعتمد في تصنيفها على أساس موقف النخبة من السياسة الاستعمارية، وهناك من قسموها إلى قسمين -القسم الأول النخبة الجزائرية المفرنسة أي خريجي المدارس الفرنسية، أما -القسم الثاني هي النخبة التقليدية، أو تضم كل من علماء الإصلاح والمحافظين الذين تخرجوا من المساجد والكتاتيب والزوايا.[5]

أما أبو القاصم سعد الله فقد صنفها حسب الاتجاه الديني إلى:

- الاتجاه التقليدي

---

[1]- عبد العالي (فضيل)، تطور أوضاع الجزائر من بداية القرن العشرين (1830م-1919م)، دراسة تحليلية من خلال أراء ومواقف شخصيات جزائرية كنماذج (عبد الحليم بن سماية، محمد ابن رحال، الشريف بن حبيلس)، مذكرة تخرج شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، خ، المقاومة والثورة التحريرية، إشراف د بوصرساية بوعزة، 2009م-2010م ص 31.

[2]- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص 161.

[3]- مرجع نفسه، ص ص 159 -160

[4]- نفسه، ص 160.

[5] - خالد (بوهند)، بحوث وقراءات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 169

- الاتجاه المعتدل
- الاتجاه الإصلاحي[1]

أما عبد القادر حلوش فقد قسمها إلى ثلاثة اتجاهات:

- الاتجاه الأول يضم مجموعة من الشيخ المحافظين على التراث الإسلامي.
- الاتجاه الثاني هي الفئة التي تؤمن بالحداثة مثل محمد بن أبي شنب.
- الاتجاه الثالث يضم علماء وشخصيات ذات تكون أوروبي.[2]

ويصنفها يحي بوعزيز إلى كتل ثقافية هي:

- كتلة المثقفين ثقافة عربية إسلامية محافظة وتقليدية
- كتلة المثقفين ثقافة فرنسية محضة
- كتلة المثقفين ثقافة مزدوجة فرنسية وعربية إسلامية[3]

ومن هنا يمكن تقسيم النقابة الجزائرية إلى:

1. كتلة المحافظين

يتفق العلماء على أن في الجزائر كلمة "المحافظة" يعني بقاء الحالة الراهنة لمعارضة الأفكار الغربية والتجنيس والتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي، أما على المستوى الثقافي فإن المحافظة الجزائرية كانت يعني الإبقاء على النظم الإسلامية والتعليم العربي، وتعني كتلة المحافظين كل الطبقات الجزائرية التي تتكون من المثقفين التقليديين أو العلماء، ومن المحاربين القدماء، ومن زعماء الدين، وبعض الإقطاعيين والمرابطين[4] ومن أبرز أعلامها عبد القادر المجاوي، الشيخ عبد الحليم بن سماية، المولود بن موهوب.

2. جماعة النخبة

كانت منافسة للمحافظين، فهم جماعة من الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية، ومن أبرز هؤلاء الموظفين، المحامين، الصحافيين، المعلمين، المترجمين، الأطباء، القضاة.[5]

---

[1] – أبو القاسم (سعد الله)، أفكار جامحة، مرجع سابق، ص29.

[2] – عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق، ص 252.

[3] – يحي (بوعزيز)، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعة الجامعية، الجزائر 1999م، ص 348.

[4] – أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 145.

[5] – أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع نفسه، ص 159-160.

- **نماذج عن شخصيات النخبة الجزائرية:**

أ. **النخبة المحافظة (التقليدية):**

➢ **عبد القادر المجاوي[1](1848م-1913م):**

هو ابن عبد الله ابن محمد ابن عبد الكريم بن عبد الرحمان بن عيسى بن داود بن ابي حنش ابن جميلين بن علي بن محمد بن عبد الجليل الحسنى، ولد في تلمسان 1848، قرأ القرآن بطنجة[2]. يعتبر من علماء نهاية القرن التاسع والعشر الذين تركوا بصمة عميقة في محيطهم الاجتماع والفكري والسياسي، والذي تصدى للاستعمار الفرنسي الذي كان يرمي إلى تشويه صورة الإسلام وتغيير الشعب الجزائري للقضاء على أقوى مكونات الشخصية الجزائرية[3]، وكان الشيخ المجاوي إضافة إلى مهنة التدريس كثير النشاط في النوادي والجمعيات، وفي سنة 1908م عين إماما وخطيبا بجامع سيد رمضان بالعاصمة، وكانت في دروسه للعامة التي انتشر فيها الجهل.كان مثالاً للعالم الناصح، كما دعاء إلى محاربة البدع والخرافات والعمل بالسنة والانقياد إلى الحق، وقد خلف بعد وفاته 6 أكتوبر 1914 مؤلفات كثيرة منها: إرشاد المتعلمين، الإفادة لمن يطلب الاستفادة، الاقتصاد السياسي، وغيرها من المؤلفات.[4]

➢ **ابن سماية عبد الحليم (1866م – 1933م)[5]:**

هو بن سماية عبد الحليم بن علي ابن سماية، ولد بالجزائر العاصمة حفظ القرآن الكريم، كان واسع الثقافة، درس بمدرسة خاصة لتعليم العربية، ثم اشتغل مدرسا ممتازا بالمدرسة الثعالبية، إصلاحي النزعة، من مؤلفاته "فلسفة الإسلام"، نشر مقالته في الأخلاق والمجتمع في جريدتي "كوكب إفريقيا" و "الأقدام".[6]

---

[1] -ينظر ملحق رقم08 ، ص 117.

[2] – عبد القادر(المجاوي)، المرصاد في مسائل الاقتصاد، منشورات خمسينية جامعة الجزائر، 2012م، ص 7.

[3] – سومية (أولمان)، دور الشيخ المجاوي عبد القادر وكتابة "إرشاد المتعلمين في الصمود الفكري بالجزائر" الديوان الوطني، الجزائر 2013م ص 10

[4] – عبد القادر (المجاوي)، إرشاد المتعلمين، تح، تق، تع، عادل بن الحاج همال الجزائري، دار ابن حزم، لبنان، 2008م، ص ص 24-25.

[5] – عبد الكريم (بوصفاف)، مرجع سابق، ص 109.

[6] – محمد (بن صالح ناصر) ، الصحف العربية الجزائرية من (1874م – 1954م)، ALPHA ، الجزائر، 2006م، ص 247.

➢ الشيخ المولود بن الموهوب: (1866م–1930م)

محمد المولود بن محمد السعيد بن الشيخ المدني بن العربي بن مسعود بن عبد الوهاب سليل أبي عبد الله البركة الموهوب، من رجال الإصلاح الاجتماعي البارزين في الجزائر، ولد بمدينة قسنطينة، درس في مسقط رأسه، من أساتذته الشيخ عبد القادر المجاوي، تأثر ابن الموهوب ببعض علماء الإصلاح في المشرق وخاصة محمد عبده، كان يستنكر بعض التصرفات الاستعمارية التي فيها مساس بالدين الإسلامي والكرامة الإنسانية، فكان يخاطب المستعمر عن طريق اللواء والبيانات التي تتضمن المطالبة بالحقوق وحفظ كرامة الجزائريين، اشتغل بالتدريس بصفة رسمية بالمدرسة العربية الشرعية الفرنسية بقسنطينة ثم عين إماما ومدرسا رسميا بالجامع الكبير بقسنطينة، كانت كتابته في الجرائد ومقالاته في الصحف وخطبه ودروسه في المساجد والنوادي في قضايا الإصلاح الاجتماعي فاغتنم حسن علاقته بالإدارة الفرنسية في تكثيف جهده الإصلاحي في التدريس والإفتاء، والاحتكاك بالناس، وتعليم أبناء الجزائريين وتربيتهم وإلقاء الدروس لعامة الناس لتوعيتهم وتثقيفهم، وكان من الذين مهدوا لدور الحركة الإصلاحية التي تزعمها العلامة عبد الحميد بن باديس.

نشر مقالات كثيرة في صحف عديدة منها جريدة "كوكب إفريقيا" وجريدة "الإقدام" وجريدة "الصديق"[1].

➢ الدكتور محمد بن أبي شنب[2]: (1869م–1929م)

هو واحد من أبناء المدية، تعلم القرآن على يد الشيخ برماق، كان أول من دخل ثانوية ابن شنب المسماة باسمه اليوم أين درس الابتدائية والثانوية، تخرج معلما من مدرسة ترشيح المعلمين، اشتغل مدرسا، وبعد نجاحه في شهادة الدراسات العربية العليا أصبح نائبا لأساتذة الشيخ بوسديرة، درس علوم الإسلام العليا والمنطق والفقه على يد الشيخ عبد الحليم بن سماية، وتعلم لغات عديدة منها: اللاتينية، الألمانية، التركية وغيرها، أصبح مدرسا في الجزائر العاصمة 1901م وفي 1904م دخل التعليم العالي فأصبح أستاذا محاضرا، تمتع بشهرة على مستوى العالم، فصارت الأكاديميات والجامعات العلمية تتنازع عليه لتضمه إليها.

---

[1] – كمال (الدرع)، ملخص عن كتاب «المفتي القسنطيني والمصلح الاجتماعي»، الشيخ المولود بن موهوب، مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ع 13، 2015م، ص ص 167 –175.

[2] – ينظر الملحق رقم 10، ص 119.

إذا فالشيخ ابن شنب بحياته التي قضاها في طلب العلم أسوة حسنة لكل أبناء الجزائر، وعلى رأسهم تلاميذ وتلميذات ثانوية ابن شنب اليوم.[1]

ب.النخبة الجديدة (الشبان الجزائريين):

- **محمد بن رحال[2]:**

ولد في ندرومة يوم 16 ماي 1816م، تخرج من المدرسة الثانوية سنة 1874م، بدأ نضاله الفكري منذ الثمانينات، كان جناحا من النخبة الفكرية والسياسية في الجزائر، تحكم في اللغتين العربية والفرنسية، كان مضطلعا على النهضة والحضارة العربية والإسلامية، كما كانت له دراية بالثقافة والحضارة الغربية الحديثة[3]، شغل عضو المجلس، فنائب بالمجلس المالي كاتب راق سياسي حاذق وإسلامي، شارك في المؤتمرات الدولية كإصلاحي وسياسي[4]، دافع عن حق الجزائريين في التعليم بلغتهم العربية، وحقهم في التمثيل النيابي والمحافظة على الشريعة الإسلامية، وكان يلقي محاضرات باللغة الفرنسية ومن بينها محاضرته بعنوان "مستقبل الإسلام" التي طرحها في مؤتمر المستشرقين سنة 1897م[5].

- **أبو القاسم ابن التهامي:**

ولد في 20 سبتمبر 1873م بمدينة مستغانم تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، والثانوي بالجزائر العاصمة، درس طب العيون بفرنسا ثم عاد إلى الجزائر، وعين طبيبا مسؤولا على عيادة طب العيون بكلية الطب بجامعة الجزائر، برز بدوره العلي في نشر عدة مقالات علمية، إضافة إلى نشاطه الاجتماعي في مساعدة الفقراء والمرضى في الجزائر العاصمة.

ظهر نشاطه السياسي مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى إذ تزعم حركة الشباب الجزائري، كان من المطالبين بالإدماج، ترشح لانتخابات البلدية بالجزائر العاصمة، وفاز بعضوية المجلس البلدي، ودخل في خلاف مع المعمرين الرافضين لمطالب الإدماج كما اختلف مع الأمير خالد في كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية بعد نفي الأمير خالد سنة 1923م، وأصدر جريدة "التقدم" للدفاع

---

[1] – بشير (بلاح)، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 428، 429.

[2] – ينظر ملحق رقم 11، ص 120.

[3] – عبد العالي (فضيل)، مرج سابق، ص 6.

[4] – عبد الحميد (زورو)، مرجع سابق، ص69.

[5] – عبد العالي (فضيل)، مرجع سابق، ص 6.

عن فكرة الاندماج إلى غاية 1931م حيث انسحب من النشاط السياسي، وفي سنة 1936م أيّد مطالب المؤتمر الإسلامي، وقدّم عدّة محاضرات في نادي الترقي بالعاصمة، ثم ترشح من جديد في الانتخابات البلدية وصار مرة أخرى عضواَ في المجلس البلدي لمدينة الجزائر إلى أن توفي في جوان 1937م.[1]

موقف النخبة من سياسة شارل (جونار):

➢ **موقف النخبة الجزائرية من الإدماج والتجنيس:**

أ- موقف النخبة المحافظة (التقليدية):

معظم أعضائها رفضوا الإدماج وكانوا أعداء غير مساومين لفكرة التجنيس، وبالتحديد على الطريقة الغربية[2]، ويرى الدكتور أبو القاسم سعد الله أن أعضاء جماعة النخبة المحافظة كانوا وطنين وفي الوقت نفسه ضد الوطنية، كانوا وطنين لأنهم دافعوا عن الهوية العربية الإسلامية، وحاربوا التجنيس...، ولكنهم بالمقابل كانوا ضد التطرف والثورة ضد الاحتلال لاعتقادهم بأنه ليس من السهل أن تهزم فرنسا.[3]

وفي هذا السياق يقول ابن سماية الذي عارض بشدة سياسة الإدماج التي جاءت بها فرنسا "ودعوى أن ذلك يدفع فرنسا إلى فتح الحرية السياسية للجزائريين وهي دعوة باطلة، واعلموا أنهم إذا منح لهم ذلك مقابل تجنيدهم تكون هناك الضربة القاضية على القومية الإسلامية والجنسية معا، لأن ذلك سيؤدي إلى اندماجهم في الأمة الإسلامية نهائيا[4]".

على العموم فإن أعضاء النخبة المحافظة اتفقوا على الإبقاء على الشخصية الجزائرية، ومقاومة كل خطط الفرنسيين لإذابة الجزائر والتضامن بين جميع المسلمين كانت في نظرهم هي ضمانات الانتصار[5]، واشتمل برنامجهم على ما يلي:

الدعوة إلى الجامعة الإسلامية.

---

[1] - بشير (بلاح)، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، 432.

[2] - أبو (القاسم سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، (1900م -1930م)، ج2، الطبعة الثالثة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983م، ص 153.

[3] - عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق، ص270.

[4] - كمال (خليل)، مرجع سابق، ص 150.

[5] - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص153.

- تحقيق المساواة في التمثيل النيابي والضرائب والاستفادة من الميزانية بين الجزائريين والمعمرين.
- تعلم اللغة العربية.
- استرجاع العمل بالقضاء الإسلامي.
- معارضة التجنيس والتجنيد.
- إلغاء كل القوانين التعسفية وفي مقدمتها قانون الأهالي.
- حرية الهجرة.
- تجنب استعمال العنف.[1]

ب-**موقف النخبة الجديدة (الشبان الجزائريين):**

قبلوا التجنس والدخول تحت القضاء الفرنسي، وانخرطوا في المجالس الفرنسية[2]، ولما صدر مرسوم 1908 الذي ينص على إحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن الثامنة عشر بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي، قدمت حرة الشبان احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية، دعت فيه الحكومة الفرنسية إلى إلغاء قرار التجنيد، وعدم قبوله إلا إذا حصل الجزائريون على حقوق أساسية تتمثل فيما يلي:

- تعديل قانون الأنديجينا وإلغاء بعض بنوده وتخفيض العقوبات الواردة فيه.
- رفع نسبة التمثيل في الانتخابات المحلية والمساواة بين المسلمين والأوروبيين[3]

لكن بفضل مقاومة السكان المسلمين للخدمة العسكرية الإجبارية بدون الحصول على مقابل وكذا إصرار المستوطنين الأوروبيين على عدم السماح للمسلمين بأن ينخرطوا في الجيش الفرنسي، بعث رجال حركة الشبان الجزائريين وفد إلى باريس يوم 18 جوان 1912م وتقديم احتجاج على عدم إقدام الحكومة الفرنسية على اتخاذ إجراءات سياسية لصالح السكان المسلمين، وطالب وفد الشبان الجزائريين، بمنح الجزائريين الحقوق التالية[4]:

- إنهاء القوانين الاستثنائية والإجراءات الاضطهادية.
- تمثيل نيابي حقيقي للجزائريين في المجالس الجزائرية والبرلمان الفرنسي.

---

[1] - بشير (بلاح)، موجز تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص79-80.

[2] - مرجع نفسه، ص80.

[3] - عمار (بوحوش)، مرجع سابق، ص203

[4] - عمار (بوحوش)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962م، مرجع سابق، ص204.

- تطبيق عادل للضرائب.
- توزيع متساوي للميزانية بين كل سكان الجزائر.
- تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائريين.[1]

ج- موقف النخبة الجزائرية من التجنيد الإجباري:

تصدى الجزائريون لقرار التنجيد الإجباري، وفي مقدمتهم العلماء والمثقفون كونه سيخرجهم للدفاع عن دولة تضهدهم ولا تعترف لهم بأية حقوق، ويجعل المسلمين يقاتلون بعضهم في سبيل دولة غير مسلمة، فحاولوا إلغاء القانون أو التخفيف من طغيانه بإصدار البيانات، والتظاهر، والتصادم مع الشرطة.[2]

ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائريين يرفضون هذا القرار هو اتفاق الجزائر (1830م) الذي ضمن الاحترام الكامل للدين والقوانين، والتقاليد الجزائرية وقد رأى الجزائريون أن التجنيد الإجباري يتناقض مع هذا الاتفاق، وردا على ذلك أصدر الحاكم العام منشور 1908م دافع فيه عن سياسة بلاده، وقد اعترف هذا المنشور بأن وعد الأهالي المسلمين باحترام حريتهم، ودينهم، وممتلكاتهم، وتجارتهم، وصناعتهم، ولكنه لم يعدهم أبدا بعدم الخدمة العسكرية، ولكن الجزائريين لم يقتنعوا بحجة الحاكم العام وواصلوا دعايتهم النشيطة في المدن والقرى، وشهدت أهم مدن العمالات الثلاث مظاهرات في الشوارع، وفي مدينة تلمسان وحدها تظاهر سنة 1909م عشرة آلاف نسمة ضد التجنيد الإجباري[3]، كما قدم الجزائريون عرائض ورسائل ولوائح معبرين فيها عن معارضتهم للتجنيد الإجباري ففي 25 ديسمبر 1907م بعث "المستشارون الأعيان" الجزائريون في البليدة رسالة إلى محرر جريدة "ديبشألجيريان" رافضين فيها رسميا التجنيد الاجباري، وقد أكدوا للمحرر أن جميع الأهالي يؤيدون وجهة نظرهم، والقوة التي كانت وراء معركة العرائض هي "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين" التي أنشأت حوالي سنة 1908م، وكانت العرائض توزع بين الجزائريين مطالبة

[1] - بشير (بلاح)، موجز تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص80.

[2] - بشير (بلاح)، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص238.

[3] - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص ص، 188.186.

بأن الحصول على الحقوق السياسية شرط في قبول التجنيد الإجباري[1]، هذا بالإضافة إلى هجرة الكثير من أعضاء النخبة خاصة منهم المحافظين إلى المشرق العربي فرارا من التجنيد الغاشم.[2]

كما أن حركة الشبان الجزائريين قدمت احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية سنة 1908م، على قرارها المتعلق بتجنيد شبانها الجزائريين، ودعت إلى إلغائه وعدم قبوله إلا إذا حصل الجزائريون على الحقوق الأساسية[3]. عموما يمكن أن نصنف مواقف النخبة إزاء التجنيد الإجباري إلى:

موقف الرافضين له أصلا سواء كانوا من التقليديين أو من الشبان موظفين كانوا أو أحرار من أمثال عبد الحميد ابن باديس، ابن سماية الذي رأى فيه مساسا بالدين والأخلاق، وعبد القادر مجاوي، وعمر راسم الذي عارضه بشدة بكتاباته الصحفية وبمواقفه وعمر ابن قدور.

أما موقف المعارضين له خوفا من التفرنس والعاملين على سحبه من أمثال المكي وحميدة وابن باديس واحمد بوقندورة ومحمد بن مصطفى بن خوجة، وأغلبهم ينادون بعدم فرضه وإجبار الناس عليه بل منحهم الخيار والتطوع، أما وقد فرض فكانوا يأملون أن يرو فيه خطوة في طريق الحصول على الحقوق في ظل الوفاء للإسلام وتقاليده.

أما موقف الفريق الثالث المؤيد له فقد كان يرى فيه فرصة للحصول على الحقوق السياسية التي طالما حرم منها، ولو أدى به الأمر إلى التجنيس والتنازل عن الأحوال الشخصية مثل ابن التهامي الذي تزعم هذا الاتجاه، بالإضافة إلى الشريف بن حبيلس، وعمر بوضربة، والزروق محي الدين.[4]

د- موقف النخبة الجزائرية من سياسة شارل (جونار) التعليمية:

1- موقف النخبة المحافظة التقليدية:

قد كانت قضية التعليم من بين اهتمامات النخبة المحافظة، هذا ما جعلها تسعى جاهدة لإصلاح التعليم وأطره، وقد بدا موقفهم موحدا اتجاه هذه المسألة، واعتبروا أن أكبر عدو للجزائريين بعد الاستعمار هول الجهل وضعف الدين، وانتشار البدع والخرافات وانزلاق الجزائريين نحوها، هذا ما دفع

[1] - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص190.

[2] - بشير (بلاح)، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص238.

[3] - عمار (بوحوش)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، مرجع سابق، ص203.

[4] - عبد الحميد (زوزو)، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

بالنخبة التقليدية إلى ضرورة نشر التعليم العربي، وإصلاح نظمه وإعادة هياكله[1]، رافضين بذلك التعليم الفرنسي راغبين في التعبير لكن داخل الإطار العربي الإسلامي، كما رفضوا التعليم الإجباري الفرنسي، وطالبو فرنسا بتنظيم المدارس العربية واسترجاع العمل بالقضاء الجزائري.[2] لأنهم رأوا أن المدرسة الفرنسية تعتبر فخ منصوب للإيقاع بدينهم ووطنهم.[3]

وفي هذا الصدد قال عبد القادر المجاوي: "التعليم غير نافع لنقصانه، إط تعليم القرءان وحده على الكيفية المألوفة عندنا بهذه الأقطار، لا يفيد المتعلم فلا بد من معرفة العلوم النافعة في الدين والدنيا"، وإلى جانب تلك الأفكار النظرية، عمل على تطبيق ما كان يراه صائبا في مناهج التعليم الحديثة وطرق التربية، ولم يكن الشيخ المجاوي الوحيد الذي اهتم بالدفاع عن تعليم المسلمين والدعوة إلى تلقيهم مختلف المعارف والنهوض بمستواهم. فقد كان الشيخ بن موهوب من أهم المدافعين عن الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري من خلال محاضراته المختلفة في نادي صالح باي بقسنطينة وعبر صفيحة كوكب إفريقيا[4] وكان شعاره أن الجزائر، وصلت إلى أدنى درجات الانحطاط العلمي والثقافي، لذلك أعلن حربه على الجهل والكسل حتى يحرر الجزائر من ذلك الانحطاط وعبر قائلا: "إن الكس يقتل موهبة الإنسان وإن العلم يزدهر بالعمل فعملوا بجد أيها الشباب لتحصوا على مكان مشرق، اطمحوا مثل الآخرين، ولا تيأسوا، لأن الله يسعف دائما أولئك الذين يفعلون الخير"[5]

كما كان حريصا على الدعوة إلى التعليم ورأى فيه حلا لمختلف المشاكل والآفات التي تتخبط فيهما الجزائر مثل قانون الأهالي، والمحاكم الرادعة، لا تنتهي إلا بخلق المدارس، ثم المدارس[6] فقد كانت كانت مواقفه الثقافية تصب كلها في الدعوة إلى العلم واجتناب الجمل حيث يقول "لا توجد حقيقة خارج العلم، ولا يوجد علم بدون بحث، ولا بحث بدون رغبة كبيرة في الكمال وهذه الرغبة لا توجد إلا في أمة تنقصها الثقافة والتعليم الإجباري للجميع، وهذه الغاية الحقيقية من الحياة، وهي الطريق

---

[1] – محمد (مالكي)، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط02، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 1944م، ص243.

[2] – خيثر (عبد النور) منطلقات وأسس الحركة الوطنية والبحث في ثورة أول نوفمبر 1954م، سلسلة المشاريع الوطنية والبحث، الجزائر 2007م، ص79-98.

[3] – زينب (عمراوي)، مرجع سابق، ص68.

[4] – كمال (خليل)، مرجع سابق، ص144-145.

[5] – مرجع نفسه، ص145.

[6] – نفسه ص146.

الوحيد الذي يجعل الإنسان أعلى درجة من الحيوان"[1]، غير أن ابن الموهوب كان يعتقد في فرنسا أنها ستسمر في الجزائر وستضاعف من عملها الحضاري عن طريق تعليمم تقدمي باللغتين العربية والفرنسية.[2]

عارض الشيخ إبراهيم بن عامر السوفي[3]، السياسة التعليمية الفرنسية ودعا الجزائريين بعدم إقبالهم على التعليم الفرنسي وحاول الدفاع عن اللغة العربية والثقافة الإسلامية، هذا ما جعله يجمع الناس حوله في دروس بعنوان "مساعدات دينية في تفسير القرآن الكريم" فكانت مساماراته عبارة عن دروس تهدف إلى التوعية وإيقاظ الضمائر.[4]

2- موقف النخبة الجديدة (الشبان الجزائريين):

كان موقف أعضاء النخبة الجديدة موحدا اتجاه التعليم الفرنسي، طالبو بتنظيمه وفرضه من الجزائريين، رافضين الحجة القاتلة بأن الجزائريين، غير قابلين للتعليم ولا للتصحيح، كما كذبوا الادعاء القاتل بأن الجزائريين كانوا أعداء للمدرسة وأنه لا يوجد فرق بين الطلبة الجزائريين والطلبة الفرنسيين في يد التعليم والذكاء[5]وتمثلت مطالبهم فيما يلي:

1. نشر التعليم الفرنسي والثقافة الأوروبية لتطوير المجتمع الجزائري.
2. إصلاح المدارس الجزائرية الفرنسية.
3. وضع برنامج خاص لتعليم الجماهير الجزائرية موقع التنفيذ.

---

[1] - كمال (خليل)، المدارس الشرعية الثلاثة، مرجع سابق ، ص146.

[2] - إبراهيم (مياسي)، مقاربات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص238

[3] **- إبراهيم بن عامر السوفي:** هو إبراهيم بن محمد بن عامر الملقب بالعومار ولد سنة 1888م بوادي السوق وهو من شيوخ العلم ورجال القضاء الشرقي بوادي السوق له انشغال بالفقه والتاريخ، تعلم ببلده وتونس وكان من أتباع الطريقة القادري، ومن لآثارة "**الصروف في تاريخ الصحراء وسوف" وكتاب "الكافي في علمي العروض والقوافي"** توفي سنة 1943م، ينظر عادل (نويهض)، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية التأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1980م ص 181.

[4] - موسى (بن موسى)، الحركة الإصلاحية بوادي السوق نشأتها وتطورها (1900م-1939م) مذكرة تخرج شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار 2005م-2006م، ص ص، 140-142.

[5] - أبو القاسم (سعد الله) الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق ص165.

كما صرح بن بن حبيلس[1] في قوله " فرنسا وهي تسعى إلى تعليم الجزائريين تريد تحقيق هدفين هما حاجتها إلى توظيف المتعلمين من الأهالي في المؤسسات الخاصة، وتحويل الأهالي إلى إنسان جديد يحمل فكرا خاضعا للمستعمر، ولا يوجد تمدن دون تربية وتكوين أي دون تعليم الغالب للمغلوب.

ورفض بن جيليس مقولة المستعمر: " بأن الأهالي غير قابلين للتعلم، وإن التجربة أثبتت على أن الأطفال الجزائريين لا يختلفون عن أقرانهم من أبناء الفرنسيين في الذكاء والتحصيل"[2] كما قال أيضا "ليس لهذا الشعب البائس أي شيء يخسره بل سيربح كل شيء حين يصبح فرنسيا...عندما يتعلم الانسان على المدارس الفرنسية سيتم كسبه" ولا شك أن المقارفة واضحة لدى جيليس بين الاندماج عن طريق التجنيس محاولة إثبات الذات " الاهلية" بواسطة التعليم[3]

ثانيا: موقف الفرنسيين من سياسة الحاكم العام (جونار) (Jonnart):

1-موقفهم من السياسة التعليمية:

مثل هذا الموقف كل من الحكومة الفرنسية، والحكومة العامة بالجزائر، والبرلمان الفرنسي. حيث عرضت الحكومة الفرنسية سياسة شارل (جونار) التعليمية بكل الوسائل والطرق، من أجل منع التعليم العربي للجزائريين، وسعت بأن تكون المدرسة الفرنسية بمثابة المدرسة الأولية للجزائريين. ولأن الحكومة الفرنسية كانت دائما تعارض الإصلاحات الثقافية في الجزائر، ولا سيما بناء المدارس، محاولة بذلك الهيمنة على التعليم والمؤسسات الثقافية بالجزائر.[4]

---

[1]– **الشريف (بن جيليس)**: ولد بضواحي قسنطينة سنة 1885م، تابع دراسته بالمدارس الفرنسية تخصص في دراسة الحقوق بجامعة الجزائر، وبعد إنهاء مساره الدراسي عين بسلك القضاء حظي بتقدير السلطات الفرنسية وحصل على وسام الشرف سنة 1927م كان مهتما بمجال السياسة اهتم بالكتابة حتى أنه اعتبر أول كاتب جزائري باللغة الفرنسية ومن كتبه "الجزائر الفرنسية منظورا إليها من طرف أندجاني وكتابه فرنسا في الجزائر إلى أين، ومن أهم كتبه حصيلة مئة عام لفرنسا، اغتيل في فرنسا سنة 1959في ظروف غامضة، أعقاب لقائه برئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، ينظر: نفيسة (الدويدة)، الشريف بن حبيلس، أراؤه واهتماماته الفكرية، في المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا، والعلوم الاجتماعية، العدد 72، 2016م (ص،م،69،90)، ص ص 3-5.

[2]– شريف (بن حبيلس)، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي وأخرون، المسك، 2012م ص ص46-55.

[3] – نفيسة (الدويدة)، مرجع سابق، ص52.

[4]– أبو القاسم (سعد الله)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2007م، ص 110.

تمكنت الإدارة الفرنسية من منع تعليم اللغة العربية في المدارس القليلة التي كانت موجودة، بحجة اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتابة. كما حاولت الإدارة الفرنسية القضاء على المدارس الوطنية القديمة التي كانت موجودة في الزوايا، أو إخضاعها للرقابة الصارمة. واستمر ضغط المستوطنين على الإدارة الفرنسية، وزادت شدة معارضتهم لتعلم الجزائريين، حتى أعلنوا أمام اللجنة البرلمانية بقيادة جولفيري (1892م) ولجنة شارل (جونار) المكلفة بهذا الشأن «بأن تنظيم التعليم الوطني الجزائري غير مفيد»[1]، كما رأى بعض النواب أن تجهيل الجزائري، هو ضمان للسيطرة عليه فإذا تعلم أفاق وحاسبهم ونافسهم، وهم لا يريدون ذلك.[2]

في سنة 1902 وخلال الدورة البرلمانية للمندوبين الأوروبيين، حيث سارعوا في وضع حد لمشروع تعليم المسلمين الذي يعتبرونه خطرا يهيمن عليهم وعلى ميزانية المستوطنة. وفي هذا الشأن صرح فينيسي قائلاً «لا يجوز أن نرمي من نوافذ المدارس أموالنا هباء بدون أن تصلح لشيء» ونتيجة لذلك، كلفت لجنة مراجعة برامج التعليم العالي بإلغاء فروع التعليم التي لا تعتبر ضرورية للجزائر.[3]

كما أكد بعض النواب العامون بأن إنشاء المدارس الأهلية خطأ فادح، ورأوا أن الحل يكمن في إسداد تعليم نظري لا يتجاوز المستويات الدنيا، وأن الأهم هو التعليم المهني. لتحقيق ذلك كان لابد من انتزاع إدارة المدرسة الأهلية من مدير الدراسات.[4]

فقد شملت المعارضة للسياسية الثقافية التي جاء بها (جونار) كل من الحكومة الفرنسية والحكومة العامة بالجزائر وكل نواب البرلمان، الذين طالبوا بما يلي:

1-التقليل قدر الإمكان من المدارس الابتدائية إن لم يكن إلغاؤها نهائيا.

2-تطوير التعليم المهني مع إعطاء بعض المبادئ في الفلاحة.

3-إعطاء إصلاح وتنظيم المدارس الإسلامية في إطار فرنسي.[5]

وعليه فإننا نجد أن فرنسا سمحت بتعليم الجزائريين، وذلك بإنشاء المدارس لقلة منهم بهدف منحهم ثقافة حقيقية تبصرهم بأحوال وطنهم ولغتهم وحضارتهم، وإنما كانت تهدف من وراء ذلك

---

[1]- شارل (روبير اجرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق، ص 535.

[2]- أبو القاسم (سعد الله)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص156.

[3]- شارل (روبين أجيرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق، ص ص 533، 534.

[4] - مصدر نفسه، ص 529.

[5]- عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق، ص 99 - 100

لإنشاء جيل من الجزائريين، يخدم الاستعمار الفرنسي لا بأبدانهم فحسب،بل يخدمونه بعقولهم وأرواحهم وبهذا يسهل استيعابهم في المجتمع الأوروبي، وكذلك لتوفير بعض الموظفين في المناصب الدنيا في الإدارات المحلية وبعض المعلمين وغيرهم.[1]

ما يمكن استخلاصه، هو تعمد الفرنسيين وتقصيرهم وتحججهم بحجج مالية وسياسية وأخرى عنصرية[2]، لمني تعليم الجزائريين، في حين تركز اهتمام المستوطنين واللجان المالية على توفير التعليم للأطفال الأوروبيين، حيث كان التعليم يساير نسبة تركز السكان الأوروبيين.[3]

أما فيما يخص موقف الحكومة العامة في الجزائر، فقد اهتمت بتعليم الجزائريين لإيجاد حلول لمشاكل المستعمرة، الناتجة عن سياسة الاستيطان والاستغلال وكذا لتخريج الموظفين والإطارات الإدارية، التي تحتاجها في تعاملها مع السكان الجزائريين، هذا ما جعل التعليم في نظرها يقتصد على فئة معينة من الشعب، كأبناء المسؤولين والأسر المتنفذة لجعلها تلعب دوراً الوسيط بين والمستعمرين.

لقد كان تعاليم الحكومة العامة جدا صارمة فيما يخص تعليم الجزائريين.[4]فكل نشاط تعليمي دون موافقتها كان ممنوعا، والواقع أن الحكومة العامة لم تكن متحمسة لفتح المدارس لتعليم الجزائريين، مبررة قصورها في هذا الميدان على أن الجزائريين كانوا يرفضون التعليم الفرنسي.[5]

2- موقف المعمرين من السياسة التعليمية:

فقد بدى موقفهم بين مؤيد ومعارض لسياسة (جونار) الثقافية والتعليمية في الجزائر.

- **فأما أصحاب الرأي المؤيد**

فقد تحمسوا لفكرة نشر المدارس الابتدائية الفرنسية في كل مكان من الجزائر، بل إنهم نادوا بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية في كل مكان من الجزائر بدلا عن اللغة العربية باعتبار اللغة الفرنسية أداة لغزو النفوس والقلوب.

---

[1]- ابراهيم (مياسي)، مقاربات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 156.

[2]- عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق، ص 107

[3]- ابراهيم (مياسي)، مرجع سابق، ص 159

[4]- عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق، ص ص101- 102

[5]- مرجع نفسه، ص 103

لذلك طالب هؤلاء الغلاة، باجتذاب الجزائريين إلى المدارس الفرنسية عن طريق منحهم بعض المزايا، حتى يمكن تكوين طبقة معتدلة من الزعماء الوطنيين الذين يعملون على تدعيم النفوذ الفرنسي في الجزائر.[1]

- **أما أصحاب الرأي المعارض:**

فقد كان موقفهم أكثر تشددا وتصلبا إزاء تعليم الجزائريين، خوفًا من انتشار التعليم في صفوفهم، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ظهور الوعي السياسي لديهم، وبالتالي يدفعهم للمطالبة بالحقوق ولواجبات التي يتمتع بها الأوروبيين أي مطالبتهم بالمواطنة، وما تشمله من حقوق وقد يكون مطلبهم هو الاستقلال نفسه، كما أن ارتفاع الجزائريين إلى مستوى المواطنة الفرنسي عامل من عوامل منافسة الأوروبيين أنفسهم ومشاركتهم في النفوذ والسيطرة وهذا ما دفعهم للضغط على البلديات للكف عن تأسيس المدارس للجزائريين.[2]

- **موقفهم من إصلاحات 1919:**

رفض المستوطنون هذه الإصلاحات وثاروا ضدها وفرضوا حقهم في النقض[3] وعلى الرغم من أن الجزائريين أبدوا عدم رضاهم بهذه الإصلاحات لضآلتها، فإن الكولون وجدوها شيئا عظيما لا طاقة لهم بقبوله، وعارضوا هذا التشريع قبل ميلاده مسخرين له في ذلك صحافتهم ونوابهم، كما أقروا بأن ذلك التشريع قد يقود إلى حرب أهلية بين المجموعتين الفرنسية والجزائرية، وقد اعتقدوا أن الإصلاحات الجديدة ضياع لامتيازاتهم.[4] وعلى العموم قد تباينت المواقف وردود الأفعال بشأن هذه الإصلاحات (فيفري 1919) نذكرها كالتالي:

- **موقف المعمرين من إصلاحات فيفري 1919 :**

عارض المعمرون هذا القانون وبشدة حيث رأوا فيه دعامة للأهالي، لذلك سخروا كل ما يملكون لإبطاله وخاصة الصحافة[5] حيث قالت صحيفة (Messager)من المحال أن نوافق على هذا هذا القانون الذي سيزرع البلبلة والفوضى. أما صحيفة (L'écho d'Alger) فكتب رئيسها

[1] – ابراهيم (مياسي)، مقاربات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق،ص 157- 158

[2] – عبد القادر (حلوش)، مرجع سابق،ص 91 – 92

[3] – عباس (فرحات) ، الشاب الجزائري، مصدر سابق .ص 31

[4] – أبو القاسم (سعد الله) الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق. ص ص 278-279

[5] – أبو القاسم (سعد الله) الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق ، ص 279

(Boilec) على حد قوله «لقد ضربونا غدرا» ثم قال «إن المستوطنين الجزائريين الواعين بالخطر المحدق بهم سيتمكنون من تجميع قواهم حول فكرة واحدة وهي أن الجزائر فرنسية».[1] وطالبوا خلال مؤتمر البلديات، سنة 1920 بالعودة إلى سياسة جزائرية أكثر عقلانية تأخذ بعين الاعتبار أمن الأهالي في المناطق الداخلية، وبتقويم نظام الاحتجاز السري، أما ممثلوا الكولون في المجلس المالي فقد احتجوا ونادوا بالعودة إلى قوانين ما قبل 1914 وقد نجح الكولون في ذلك سنة 1920، عندما جددت السلطات الفرنسية قانون الأهالي ودعمته.[2]

لم يكتف المعمرين بهذا فحسب، بل كونوا وفدا يضم 246 عضوا، من رؤساء البلديات بالجزائر، حيث سافروا إلى العاصمة الفرنسية (باريس) أين قابلوا رئيس الوزراء وابلغوه أن ذلك القانون يعرقل الجزائر، كما قامت فيديرالية الفلاحين بتنظيم مظاهرة على ما أسموه بالامتيازات التي منحت للأهالي الجزائريين.[3]

- **موقف النخبة الفرنسية من إصلاحات فيفري 1919:**

هناك من اعتبروا إصلاحات 1919 مظهراً حضاريا وشيئا إيجابيا، ساهم في تكوين الجزائريين سياسياً أمثال الكاتب بيرنار، وكذلك شارل أندري جوليان الذي شاطره هذا الرأي، حيث اعتبر أن هذه الإصلاحات أهم تشريع فرنسي وضع للجزائريين قبل دستور 1947.[4] وتأييدا لمشروع القانون كتبته صحيفة (les Débats) وكذلك صحيفة(le Radical) كان معتبرة التصويت لصالح القانون أمراً مصيريا سيفضي إلى اتحاد قائم بين عرقين محكوم عليهما بالتفاهم.[5]

3- موقف الفرنسيين من التجنيد الإجباري:

- **موقف السلطة الفرنسية:**

عملت فرنسا بعد إحكام سيطرتها على الجزائر سنة 1830 إلى تجنيد الجزائريين وفقا لإصدار العديد من القوانين، والمراسيم التي من شأنها تنظيم متطوعين في الجيش الفرنسي. وتوالت الامتيازات

---

[1]- شارل (روبير اجرون) الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، مصدر سابق. ص 869 -870

[2] - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص 279

[3] - عمار (بوحوش)، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص 100.

[4]- عباس (فرحات)، ليل الاستعمار، تر، أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، 2005م، ص 95.

[5]- شارل (روبير اجرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، مصدر سابق، ص 869.

والتعويضات المالية بهدف إغراء الجزائريين من أجل التطوع في الجيش الفرنسي، ومع بدالة القرن العشرين، تغير الوضع حيث أصدرت عنده قوانين منها قانون 1902 الذي نص على إلغاء الحملات عسكرية على الجزائريين، ما نتج عنه انخفاض في المكافآت، وكذلك قانون 03جويلية 1903 الذي عرضه النائب مقرر الجيش «أدولف ميسيمي» فانخفضت من 350 فرنك إلى 140 فرنك. وكان يهدف من وراء ذلك إلى إضعاف التجنيد عن طريق التطوع، في انتظار الوقت لعرض التجنيد الإجباري كإجراء فعال ووحيد أمام الجزائريين[1]، وفعلا هذا ما وصلت إلي فرنسا بعد قانون التجنيد الإجباري سنة 1912.

كان موقف السلطة الفرنسية أنها سعت إلى تجنيد الجزائريين خدمة لفرنسا ولسياساتها المختلفة في مستعمراتها، وفقا لظروفها الاقتصادية والسياسية كما انتشرت في فرنسا فكرة أن اليوم الذي سيتم فيه جعل الجزائريين جنودا نظاميين فإنهم سيصبحون ثوارا ضد السيادة الفرنسية.[2] وحتى تغطي فرنسا أهدافها، وتقنع الأهالي بحسنيتها، أصدرت العديد من القوانين والتشريعات لتخفيف القوانين الزجرية عليهم ومن بينها:

1. إعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الأنديجينا
2. إلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر ومع فرنسا
3. إلغاء الكثير من المخالفات التي تلزم دفع الغرامات
4. إحالة باقي المخالفات الأخرى على قضاة الصلح بدلا من السلطات الأوروبية[3]

على الرغم من سكون صحافة المستعمر، وامتناع المؤرخين الفرنسيين عن إبراز تضحيات الجزائريين في سبيل إنقاذ فرنسا وشعبها، إلى أنه خرجت أصوات من داخل فرنسا تدو إلى ضرورة منح بعض المكافآت السياسية والاجتماعية المحدودة للجزائريين المجندين، غير أن فرنسا كعادتها تنكرت لوعودها

[1]- وليد (بوشو)، التجنيد الإجباري ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، مجلة الدراسات العسكرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، الجزائر، ع1، جانفي 2019م ص 79.

[2]- مرجع نفسه،ص 80.

[3]- يحي (بوعزيز)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1954م)، مرجع سابق ص 44.

مع الجزائريين المجندين ولم تستجب لمطالبهم كاملة، بل اكتفت في ذلك بإصلاحات 24 فيفري 1919التي لم ترقى إلى مستوى طموحات الجزائريين.[1]

- **موقف المعمرين:**

رفض المعمرون التجنيد الإجباري لخوفهم من منح المجندين الجزائريين الحقوق السياسية، غير أنه بعد ظهور بوادر الحرب العالمية الأولى، ضغط المستوطنون الأوروبيون على فرنسا حتى تصدر قانون التجنيد الإجباري على الشباب الجزائريين سنة 1912 زاعمة أنها تحقق المساواة بينهم لكن في الحقوق دون الواجبات.[2]

[1]- الجزائر خلال الحرب العالمية الاولى موقع (الجزائر المجد) http://glorioussalgeria.dz.

[2]- يحي (بوعزيز)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1954م)، ، مرجع سابق، ص 44

خاتمة

خاتمة

من خلال متابعتنا وتعمقنا في هاته الدراسة الموسومة بعنوان "سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر على عهد الحاكم العام شارل (جونار) (1900م، 1919م) توصلنا إلى جملة من النتائج نطرحها فيما يلي:

كان شارل (جونار) خبير بالشؤون الجزائرية حيث طالب بمعاملة الجزائر كمستعمرة خاصة منذ أن جاء ضمن الوفد البرلماني بقيادة جول فيري سنة 1891م، قصد تقصي الحقائق وكذا النظر في أحوال الجزائريين والتفكير في مصيرهم ضمن جشع المستوطنين، كما قدّم النائب شارل (جونار) تقريرا سنه 1892م، أشار فيه إلى إعادة النظر في النظام القائم في الجزائر، وطلب بإعطاء بعض الحقوق للمواطنين الجزائريين، كما اقترح تكوين مكتب لمصالح الجزائر بباريس.

حكم شارل (جونار) الجزائر ثلاث مرات، العهدة الأولى أكتوبر1900م إلى جوان 1901م، حاول شارل (جونار) خلالها فرض مجموعة من القوانين والقيام بالعديد من الإصلاحات، مثل:

- قانون 19 ديسمبر 1900م.
- إنشاء المحاكم الردعية الخاصة بالأهالي ومعاقبتهم إثر انتفاضة سكان عين تركي، ثم قدم استقالته بسبب المعارضة التي وجدها في تطبيق سياسته.

العهدة الثانية وهي الأطول بداية من ماي 1903م إلى فيفري1911م، واصل فيها شارل (جونار) سياسته ضد الأهالي الجزائريين من خلال:

- إصدار منشور1906م، وقيامه بإجراءات اضطهادية ضدهم، وهذا كرد فعل على ثورة عين بسام.
- قيام (جونار) بإصلاحات اقتصادية واجتماعية هدف من ورائها إلى تحقيق غاية استعمارية تخدم مصالح فرنسا قبل خدمتها الأهالي.

لأحكام سياسته في الجزائر أصدر منشور17 مارس 1910م الذي نص على إدماج الأهالي الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية، وهذا لعزل الأهالي عن ثقافتهم وجعلهم يعيشون في إطار الثقافة الاستعمارية.

تأييد (جونار) فكرة التجنيد الإجباري التي سعت من خلالها الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى تجنيد الشباب الجزائريين للخدمة تحت راية العلم الفرنسي، ورأى بأنه لا توجد أي صعوبات لتطبيقها في الجزائر.

حث على الحفاظ على التقاليد الوطنية ونشر التعليم باللغة العربية واحترام الشريعة الإسلامية، كما قام بتعيين الكثير من العلماء والفقهاء والقضاة والائمة في مناصب عليا تليق بمقامهم، كما أمر بإنشاء المؤسسات الدينية والتعليمية والمطابع لنشر التراث، وتشييد المباني الضخمة على الطراز العربي الإسلامي، كالبريد المركزي، كما قام بإنشاء جامعة الجزائر، كل هذه الأمور ترمي إلى الحفاظ على الجزائر عربية إسلامية مرتبطة بفرنسا، وعمل على التخفيف من الضرائب والقوانين الجائرة.

العهدة الثالثة بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت فترة حكمه خلال هذه العهدة قصيرة امتدت من جانفي 1918م إلى جويلية 1919م، والتي تزامنت مع إصلاحات جورج كليمنصو (إصلاحات فيفري 1919م) التي كانت بمثابة رد الجميل للجزائريين لمشاركتهم في الحرب العالمية الأولى، سعى خلالها (جونار) إلى تطبيق إصلاحات إدارية وأخرى عسكرية منها قانون 4 و6 فيفري 1919م والذي جاء بعد مشاورات طويلة بينه وبين كليمنصو وكان يهدف هذا القانون بالدرجة الأولى على منح الجنسية الفرنسية للأهالي الجزائريين.

من خلال ما سبق ذكره، يتضح أن (جونار) سلك سياسة أهلية جديدة تقوم على تطوير الجزائر، لكن في الواقع كان يهدف من ورائها خدمة المخططات والمصالح الفرنسية، ثم استقال في آخرها بفعل حملات المستوطنين على من سموه ب"(جونار) العربي"، وفي المقابل فإن سياسة شارل (جونار) في الجزائر أدت إلى ردود فعل وطنية مختلفة منها:

موقف الأهالي الذي كان رافضا لكل سياسات (جونار) معبرين عن ذلك بانتفاضاتهم الشعبية (ثورة عين التركي، ثورة عين بسام).

أما النخبة تضاربت مواقفهم بين مؤيد ومعارض، حيث عارض التقليديون سياسة (جونار) التعليمية، كما رفضوا سياسة التجنيس والإدماج، والتجنيد الإجباري، في حين قبلت نخبة الشبان الجدد الجزائريين التجنس مقابل التجنيد الإجباري، أما موقفهم من التعليم فكان موحدا حيث طالبوا فرنسا بالتعليم الفرنسي وتنظيمه وفرضه على كل الجزائريين، كما طالبوا بنشر الثقافة الأوروبية لتطوير المجتمع الجزائري.

كما نجد أن الفرنسيين أيضا رفضوا سياسة شارل (جونار) وهذا بسبب قيامه بإصلاحات تخص الأهالي.

نلاحظ تناقضا صارخا في سياسة شارل (جونار) على جميع الأصعدة ، على الرغم من أنه الشخصية الفرنسية الوحيدة التي استطاعت أن تعطي لنفسها وجها من السياسة، اللينة التي عرفت بتعاطفها مع الأهالي الجزائريين وفي حقيقة الأمر (جونار) لم يكن يخلص لا للإسلام ولا للجزائريين، بل هي سياسة لتثبيت الاحتلال الفرنسي في الجزائر، كما أن سياسته كانت خادمة للمستوطنين دون الجزائريين، وظهر هذا في كل الجوانب وهو الذي قال: "جئنا لنشغل الشموع فأطفئنها"، غير أن الجزائر عرفت في ظل سياسته أجواء جديدة سمحت للنهضة الجزائرية لأن تبرز بمظاهر عدة.

الملاحق

الملحق (01): يوضح صورة الحاكم العام شارل (جونار)[1]

[1]- بشير(بلاح)، مرجع سابق، ص241

الملحق (02): يوضح صورة جول فيري[1]

[1]- بشير (بلاح)، مرجع سابق، ص283.

الملحق(03): وثيقة توضح ما نص عليه قرار 18 مارس 1905 م[1]

N° 185. — INSTRUCTION PUBLIQUE. — Réorganisation des medersas

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Vu le décret du 23 juillet 1895 sur l'institution des médersas;

Vu le décret du 23 août 1898 sur le gouvemement et la hauts administration de l'Algérie ;

Vu l'arrêté du 1er août 1895 sur l'organisation des éludes dans les médersas.

Arrête:

ART. 1er. _ Les élèves des médersas se divisent en élèves boursiers et en élèves libres; ils sont tous soumis aux mêmes obligations d'assiduité et de discipline.

ART. 2. _ Les élèves sont recrutés par voie de concours parmi les indigènes pourvus du certificat d'études primaires et âgés de 15 ans au moins et de 20 ans au plus au 1er janvier de l'année où ils se présentent.

ART. 3. _ Les élèves boursiers des médersas admis à la division supérieure de la médersa d'Alger continuent à jouir de leur bourse.

ART. 4. _ Le montant de chaque bourse et de 360 fr par an. En outre, le logement pour la nuit est assuré aux élèves boursiers par les soins de l'administration.

ART. 5. _ Le personnel enseignant de chaque médersa comprend des professeurs titulaires et des délégués.

Ces derniers sont les fonctionnaires débutants qui sont obligés d'accomplir un stage permettant d apprécier leur aptitude au titre de professeur.

ART. 6. _ Le traitement des délégués est fixé à 2.000 francs.

Ceux des professeurs titulaires sont fixés ainsi qu'il suit:

1re classe	5.000 fr.
2e __	4.500
3e __	4.000
4e __	3.500

[1]– بشير (بلاح)، مرجع سابق، ص283.

Les avancements sont accordés à raison de deux tiers à l'ancienneté et d'un tiers au choix,

L'avancement au choix n'est accordé qu'après cinq ans passés dans la classe inférieure. L'avancement à l'ancienneté est attribué après 7 ans.

ART. 7. _ Un ou plusieurs oukkafs sont attachés au service des médersas. Leur traitement est fixé à 1,000, 1,100, et 1,200 francs.

ART. 8. _ Le personnel enseignant est nommé par le Gouverneur général sur la présentation du Recteur. Les oukkafs sont nommés par le Recteur.

ART. 9. _ Les professeurs musulmans sont recrutés autant que possible, parmi les anciens élèves diplômés; de la division supérieure de la médersa d'Alger.

Les professeurs français sont recrutés parmi les brevetés ou diplômés d'arabe de l'Ecole des Lettres d'Alger ou de l'école des langues orientales vivantes, pourvus soit d'un baccalauréat, soit du diplôme d'études historiques délivré par l'école des lettres d'Alger.

ART. 10. _ Chaque médersa est administrée par un des professeurs de nationalité française, désigné par le Gouverneur général sur la présentation du recteur et qui prend le titre de directeur:

Le préciput du directeur est fixé à 1,000 francs pour les medersas de Constantine et de Tlemcen et à 2,000 pour la médersa d'Alger.

ART. 11. _ A la fin de chaque année scolaire le directeur adresse au recteur, qui le transmet au Gouverneur général avec ses observations un rapport détaillé sur la marche des études, les résultats obtenus par chaque élève et en général sur tous les faits de nature à intéresser l'administration supérieure.

ART. 12. _ Un fonctionnaire désigné directement par le Gouverneur général sera appelé à titre d'inspecteur général à visiter tous les ans les médersas. Il assistera général du résultat de son inspection et lui signalera toutes les modifications qu'il lui apparaît utile d'apporter au fonctionnement des médersas.

Copie de ce rapport sera transmise au recteur par les soins de l'inspecteur général.

Une indemnité annuelle de 4,500 francs sera attribuée au fonctionnaire chargé de l'inspection générale.

ART. 13. _ Les peines disciplinaires sont applicables aux élèves sont:

1° La réprimande du directeur;

2° La réprimande devant le conseil des professeurs;

3° L'exclusion temporaire;

4° L'exclusion définitive.

Les trois dernières peines ne sont prononcées qu'après avis du conseil des professeurs.

L'exclusion temporaire est prononcée par le recteur et l'exclusion définitive par le Gouverneur général sur la proposition du recteur.

ART. 14. _ L'application au personnel actuel des médersas des nouveaux traitements fixés à l'article 6. sera réalisé progressivement et dans la limite des disponibilités budgétaires.

ART. 15. _ Sont abrogés l'arrêté susvisé du 1er août 1895 et toutes autres dispositions contraires au présent règlement

ART. 16. _ Le recteur de l'académie d'Alger est chargé de l'exécution du présent arrêté

Alger, le 18 Mars 1905.

Le Gouverneur général

JONNART.

ترجمة الملحق (03): [1]

- الدرجة الأولى ..... 5000 فرنك
- الدرجة الثانية ..... 4500 فرنك
- الدرجة الثالثة ..... 4000 فرنك
- الدرجة الرابعة ..... 3500 فرنك
- الدرجة الخامسة ..... 3000 فرنك
- الدرجة السادسة ..... 2500 فرنك

المادة السابعة: يلحق بمصالح المدارس وقاف أو عدّة وقافين راتبهم محدّد بـ: 1000، 1100، 1200 فرنك.

المادة الثامنة: الموظفون المدرّسون يُعيّنون من طرف الحاكم العام بتقديم من مدير التربية، الوقّافون يُعيّنون من طرف مدير التربية.

المادة التاسعة: الأساتذة المسلمون يُوظفون كل ما كان ذلك ممكنا من بين ذوي التلامذة الحاصلين على شهادة من القسم الأعلى لمدرسة الجزائر.

الأساتذة الفرنسيون يوظفون من بين أصحاب الشهادات أو الديبلومات للغة العربية لمدرسة آداب الجزائر أو من مدرسة اللغات الشرقية الحيّة الحاصلين إما على شهادة الباكالوريا أو شهادة الدراسات التاريخية ممنوحة من طرف مدرسة آداب الجزائر.

المادة العاشرة: كل مدرسة يديرها أحد الأساتذة ذوو الجنسية الفرنسية، معيّن من طرف الحاكم العام بتقديم من طرف مدير التربية و يحمل لقب المدير.

علاوة المدير محدّدة بـ: 1000 فرنك بالنسبة لمدارس قسنطينة و تلمسان و 2000 فرنك بالنسبة لمدرسة الجزائر.

المادة الحادية عشر: في نهاية كل سنة دراسية يرسل المدير إلى مدير التربية الذي بدوره يحوّله إلى الحاكم العام تقريرا مفصلا مرفقا بملاحظاته حول سير الدراسة و النتائج المحصّل عليها من طرف كل تلميذ و حول كل ما من شأنه إثارة اهتمام الإدارة العليا.

[1]- ب كمال (خليل): مرجع سابق،ص ص193-198.

المادة الثانية عشرة: يعيّن مباشرة من طرف الحاكم العام موظّف يشغل منصب مف تش ع ام مهمّته زيارة المدارس سنويا. يحضر مختلف الدروس و يبدي رأيه حول المدرسين و الط رق المستعملة و النتائج المحصل عليها. يقدّم تقريرا إلى الحاكم العام حول نتاج مهمّة ه التفتي شية. و يخطره بكل التغييرات التي يراها مناسبة في عمل المدارس.

يقدّم المفتش العام نسخة عن هذا التقرير إلى مدير التربية.

يُمنح الموظف المكلّف بالتفتيش العام تعويضا سنويًا قدره 4500 فرنك.

المادة الثالثة عشرة: العقوبات التأديبية المطبّقة على التلاميذ هي:

1- توبيخ المدير.
2- توبيخ أمام مجلس الأساتذة.
3- الطرد المؤقت.
4- الطرد النهائي.

العقوبات الثلاثة الأخيرة لا تُعلن إلا بعد استشارة رأي مجلس الأساتذة.

الطرد المؤقت يعلن من طرف مدير التربية و الطرد النهائي من طرف الح اكم الع ام باقتراح من مدير التربية.

المادة الرابعة عشرة: تطبيق الرواتب الجديدة المشار إليها في المادة السادسة (06) على الموظفين الحاليين للمدارس يكون تدريجيا و في حدود الإمكانيات المالية.

المادة الخامسة عشرة: يُلغى كل من قرار 01 أوت 1895 و كذا كل المواد المخالف ة ه ذا القانون.

المادة السادسة عشرة: مدير أكاديمية الجزائر مكلّف بتنفيذ هذا القرار.

الجزائر : 18 مارس 1905.

الحاكم العام

ج . جونار

الملحق (04): جامعة الجزائر سنة 1909 م[1]

[1] – http://www.bayyraq.com

الملحق رقم (05) توضح الجمعيات والنوادي الثقافية التي كانت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى. [1]

الجمعيات و النوادي الثقافية التي كانت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى

اسم الجمعية أو النادي	تـــــاريخ تأسيسها	مـــــقـــرهـا
الجمعية الرشيدية	1902	الجزائر
الجمعية التوفيقية	1908	الجزائر
الجمعية الإسلامية القسنطينية	1910	قسنطينة
الجمعية الصادقية	1910	عنابة
جمعية الإتحاد	1911	معسكر
الجمعية الأخوية	1912	معسكر
الجمعية الصديقية	1913	تبسة
جمعية الطليعة	1895	الجزائر
جمعية الهلال	1910	عنابة
جمعية الانطلاقة الإسلامية	1911	قسنطينة
نادي صالح باي	1907	قسنطينة
نادي الشبان الجزائريين	1911	تلمسان
نادي الشبيبة العنابية	1911	عنابة
نادي الصادقية	1912	الأصنام " الشلف "

[1] – عبد الغني (حروز): دراسة حول نادي الترقي و دوره في الحركة الاصلاحية بالجزائر (1927م – 1939م)، المدرسة العليا للأساتذة ، الجزائر، 2007 ، ص 158.

الملحق رقم (06): يوضح صورة البريد المركزي الجزائري [1]

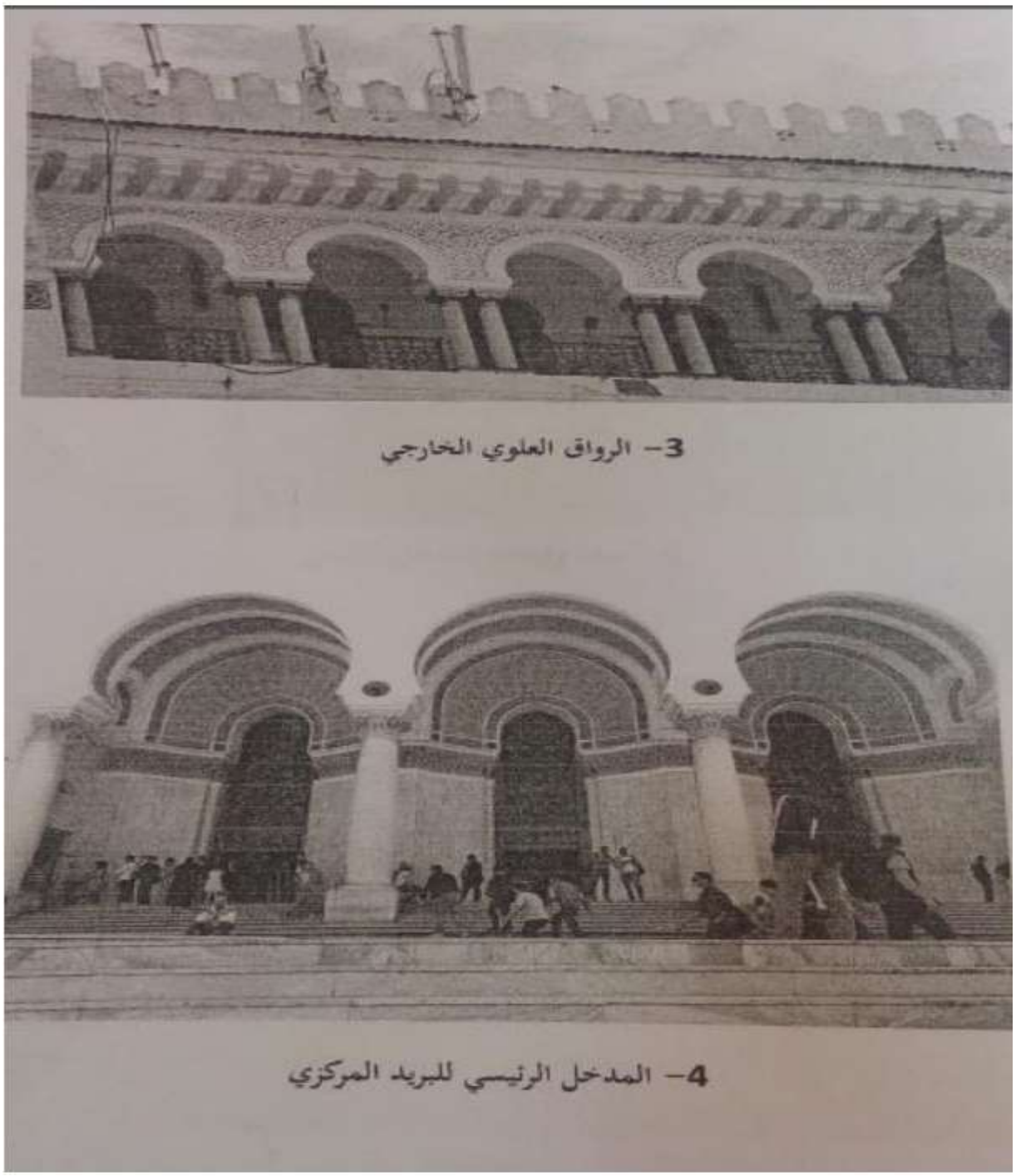

3- الرواق العلوي الخارجي

4- المدخل الرئيسي للبريد المركزي

[1]- محمد (رحماني)، أبو سفيان الحاج سعيد، أحياء التراث الاسلامي بمدينة الجزائر ، البريد المريكزي أنموذجا ، مذكرة تخرج شهادة الماستر ، إشراف د ، مزاري عبد الصمد توفيق جامعة يحي فارس، 2014 – 2015، ص84 .

الملحق رقم (07): يوضح صورة الشيخ عبد القادر المجاوي[1]

[1]– عبد القادر (المجاوي) و آخرون، المرصاد في مسائل الاقتصاد، تح ، عبد الرزاق بلعباس، مركز النشر العلمي، السعودية، 2014، ص54.

الملحق رقم (08): يوضح صورة الشيخ عبد الحليم بن سماية[1]

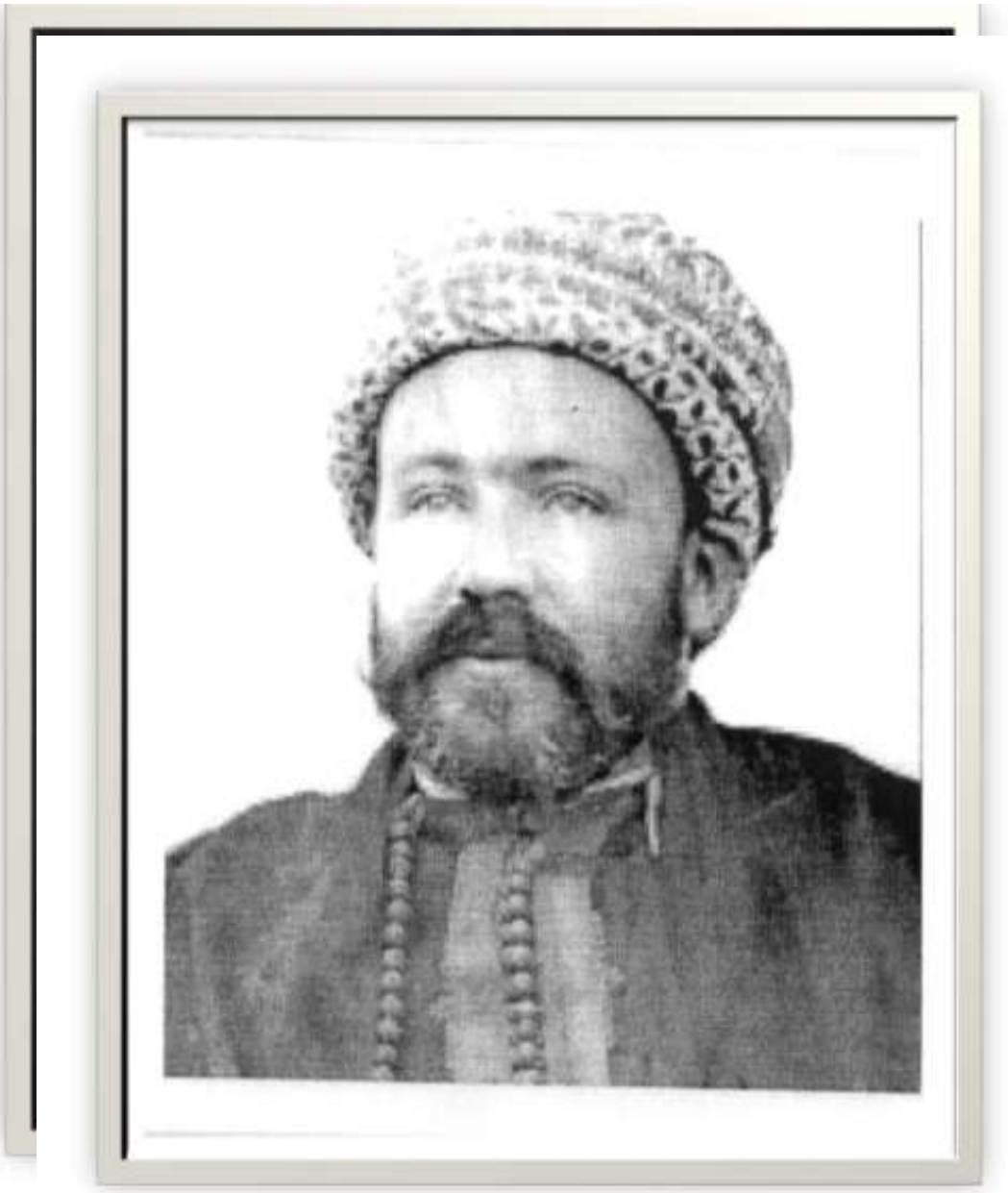

[1]- جيلالي (صاري)، مرجع سابق،47.

الملحق رقم (09): يوضح صورة محمد بن أبي شنب[1]

[1]- ميلود (بن حيلش)، محمد بن أبي شنب و الاستشراق الحديث، سلسلة محاضرات الملتقى الدولي، محمد بن شنب و الاستشراق ، مديرية الثقافة لولاية المدية، الجزائر ، 10 – 12 – 20014م ، ص1.

الملحق رقم (10): يوضح صورة الشيخ محمد بن رحال[1]

[1]- الجيلالي (عبد الرحمان)، مرجع سابق، ص 340.

الملحق رقم (11): يوضح صفحة من جريدة كوكب إفريقيا[1]

كوكب افريقية

[1]- محمد(ناصر)، مرجع سابق، ص66.

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا:

➢ المصادر:

- بن حبيلس الشريف، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر، عبد الله حمادي و آخرون، المسك،2012م.
- الحفناوي أبي القاسم ، تعريف الخلف برجال السلف ، بيير فونتانا الشرقية في الجزائر،1906.
- الورتلاني فضيل، الجزائر الثائرة ، ط4، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة ، الجزائر، 2009م.
- المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر ، منشورات ANEP ، الجزائر، 2010م.
- محمد بن مريم التلمساني، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1908
- المجاوي عبد القادر، المرصاد في مسائل الاقتصاد، منشورات خمسينية، جامعة الجزائر،2012م.
- فرحات عباس، ليل الاستعمار ، حرب الجزائر و ثورتها، تر، أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.
- فرحات عباس الشاب الجزائري، تر ، أحمد منور ، الجزائر ،2007م
- شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، مجلد2، دار الطبع، دار أمة ، الجزائر،2008م.
- شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا(1871م- 1919م) ، تر ، محمد حاج مسعود و بكلي، ط1،ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر ، 2007م.
- شارل أندري جوليان ، إفريقيا الشمالية ، تسيير القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، تر، المنجي سليم و آخرون، دج،د ط، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1976م.
- الزاوي أبو يعلى، تاريخ الزواوة ،مر، تع، سهيل الخالدي، منشورات وزارة الثقافة ،الجزائر ،2005م.

➢ المراجع

- الابراهيمي أحمد طالب، أثار الإمام محمد البشير الابراهيمي (1940-1962)، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997م
- أولمانسومية، دور الشيخ الموجاوي المعاصر وكتابه، إرشاد المتعلمين في الصمود الفكري للجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م.
- بلاح بشير، كرونولوجيا الجزائر 1830، ط1، دازيرانفو، الجزائر، 2003.
- بلاح بشير، موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830م-1989م)، دار المعرفة، الجزائر، 2000م.
- بلغين محمد الأمين، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، دار الطبع دار مدين للطباعة، الجزائر، 2008.
- بوحوش عمار التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، الغب الإسلامي، بيروت، 1997م.
- بوحوش عمار، العمال الجزائريون وفي فرنسا، دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979م
- بوصفصاف عبد الكريم، معجم أعلام الجزائر في القرنين 19 و20، منشورات الدراسات التاريخية والفلسفة،
- بوعزيز يحي، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه، (1912-1948)، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، من وثائق جبهة التحرير الوطني، الجزائرية، (1954-1962)، القسم الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2009.
- بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- بوهند خالد، بحوث وقراءات ف تاريخ الجزائر العامة، ج1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2008.
- جامد صلاح مازن، جمعية علماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1349هـ-1358هـ/1931م 1939م)، تق، أبو القاسم سعد الله، د ج، د ط، عالم الأفكار، الجزائر.
- جامعة منصوري، قسنطينة، 2010.

- الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2010م.
- حاجي فريد، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، المنطلق السيرورة، المال (1837م 1937م)، دار الطبع دار الخلدونية، الجزائر، 2013م.
- حسين محمد الخضر وآخرون، خمس رحلات إلى الجزائر (1904م-1932م)، تح، تق، محمد صالح الجابري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2004م.
- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية (1871م-1914م)، دار الطبع، دار الأمة، الجزائر، 2010م.
- حماني أحمد، صراع بين السنة والبدعة أو القصة الكاملة للسطو بالإمام عبد الحميد بن باديس، ج1، دار البحث، (د.ب) (د.س).
- حياة سيدي صالح، اللجان وقضايا الجزائر، (1871م-1895م)، دار الهدى، الجزائر، 2012م
- خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830م-1962م) تر عبد السلام عزيزي،..، مصطفى ماضي، دار الطبع، دار القصبة، الجزائر، الجزائر، 2006م.
- خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية، والبحث في ثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة المشاريع الوطنية والبحث، الجزائر، 2007م.
- زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية، الجزائر والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012م.
- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830م-1900م) طبعة منفتحة ومزيدة، مو فم للنشر، الجزائر، 2010م.
- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي-بيروت، 1998م.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجماعية، د،ب، 2007.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، (1900م-1930م)، ج2، ط3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983م.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية1830 -1900م، ج1، الطبع، دار البصائر، الجزائر، 2007.

- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج3، دار الطبع، دار البصائر، الجزائر 207.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، (1830-1954م) ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، (1830م-1954م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6 (1830-1954)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998م.
- أبو القاسم (سعد الله)، تاريخ الجزائري الثقافي (1830م-1954م)، ج9، ط خ، دار البصائر، الجزائر.
- سعيدي ميزان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في بلاد القبائل، ومواقف السكان منها (1861-1914)، ج1، د ط، دار سيدي خير، الجزائر، 2010م.
- الشريفي إبراهيم، الجزائر في القرن العشرين، دائرة المعارف والعلوم الدولي، ط1، مطبعة الترقي، 8 نهج القاهرة، تونس 1955م-1374هـ.
- طوني بينيت، وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، تر، سعيد الغامني، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، سبتمبر 2010م.
- عبد الرحمان عواطف، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، (1954-1962)م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.
- عبد الله مغلاتي، المشروع الفرنسي لصليبي ألاحتلالي للجزائر، وردود الفعل الوطنية، (1830-1962)، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013م.
- علمي سعيد، الاستعمار والعمران، السياسة الاستطالية والعمراني في الجزائر، ج1، تر، نسرين الوالي ومحمد رضا بوخالفة، دار حفصاء للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
- عمورة عمار، الجزائر بوابة من ما قبل التاريخ إلى 1962م، الجزائر خاصة، مطبعة دار المعرفة، ج2، 2006م.
- عمورة عمار، الجزائر من بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962م، الجزائر عامة، دار المعرفة، الجزائر ج2، 2006.

- عميراوي حميدى وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، (1844-1916)، دج، د ط، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2009.

- عياد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجماعية 2014.

- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات وأبحاث وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

- كاتب كمال، أوروبيون أهالي، ويهود بالجزائر (1830-1962)، تمثيل وحقائق السكان، تر، رمضان زيدي، دج، ط خ، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

- لونيسي إبراهيم، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دار هومة، الجزائر، 2013 م.

- مالكي محمد، الحركا الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994م.

- محمد يحياوي صالح، متعاونون ومجندون جزائريون، في الجيش الفرنسي (1830-1962)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

- مفدي زكريا، تاريخ الصحافة العربية الجزائرية، تح، أحمد حمدي، د ط، منشورات مفدي زكريا، الجزائر، 2003م.

- مقلاتي عبد الله، في جذور الثورة الجزائرية، مقاومة المستعمر المستمرة، من الاحتلال إلى الفاتح نوفمبر 1954م، د ط، وزارة الثقافة، الجذع.

- مهديد إبراهيم، القطاع الوهراني مابين (1850م-1939م) ج1، أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011م.

- مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830م-1962م)، دار هومة، 2008م.

- ناصر محمد بن صالح، الصحف العربية الجزائرية (1847م-1954م)، ALPHA، الجزائر، 2006م.

- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر، من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1980م.

- هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-162)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

- الوناس الحواس، نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية (1927م-1954م)، د ط، دار شاطبي، الجزائر، 2013.

- عبد الغني (حروز): دراسة حول نادي الترقي و دوره في الحركة الاصلاحية بالجزائر (1927م – 1939م)، المدرسة العليا للأساتذة ، الجزائر، 2007 ،

- محمد(ناصر)، المقالة الصحفية الجزازائرية نشأتها و تطورها، أعلامها (من 1903م – 1931م) ، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008م، ج1.

- ميلود (بن حيلش)، محمد بن أبي شنب و الاستشراق الحديث، سلسلة محاضرات الملتقى الدولي، محمد بن أبي شنب و الاستشراق ، مديرية الثقافة لولاية المدية، الجزائر ،10 – 12 – 2014م

قائمة البيبليوغرافيا باللغة الأجنبية

➢ المصادر

– Charles robert ageron , «une politique algérienne libérale sous la république (1912-1919), revue d'histoire moderne et temporaire, volume 6».1959.

➢ المراجع

- Guy Pervillé : les étudiants algériens de l'université française 1880-1962, populisme et natiolisme chez les étudiants et intellectuels musulmans algériens de formation française, préface de Charles-Robert Agerom, éditions du centre national de la recherche scientifique 15, qui anatole France - 75700 Paris, 1984.

- Gilbert meynier, l'algerie revelee la guerre de 1914 – 1918 et le premier quart du xx (20) siecle, liberire droze,geneve,1981.

- Belkacem rachan, les musulans algerien dans l'armee francis (1919 - 1945), paris 1996.

- Dreyfusards souvenirs de mathieu dreyfus et autre inedits. Presentes par robert gauthier. Julliard 1965. P276. Reed. 1978.

➢ قائمة الموسوعات:

- الزركلي خير الدين، موسوعة قاموس الأعلام، مج7، ط5، دار العلم للملايين بيروت، 1980م.

- المسيري عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية، الصهيونية، مج2، 1999م.

➢ **قامة المذكرات:**

- بن عدة عبد المجيد، مظاهر الإصلاح الديني والاجتماع، رسالة ماجيستير، كلية الأداب والعلوم الاجتماعية، فصل التاريخ، جامعة الجزائر، 1993م.

- بن موسى موسى، الحركة الإصلاحية بوادي سوف، نشأتها وتطورها (1900م-1939م)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، 2005م-2006م.

- خليفي عبد القادر، أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر (1889م-1983م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منصوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار 2006-2007م

- خليل كمال، المدارس الشرعية الثلاثة في الجزائر، التأسيس والتطور، (1850م-1951م) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، إشراف أحمد صاري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007م-2008م.

- الخمري الجمعي، حركة الشؤون الجزائريين والتونسيين، دراسة تاريخية وسياسية، مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منصوري، قسنطينة، 2006.

- سباعي سيدي عبد القادر، مسألة الادماج في السياسة الكولنيالية الفرنسية (1870م-1940م)، الجزائر أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، قسم التاريخ (2014م-2015م).

- زفزاف سعيدة، حايد عقيلة، الحكام العامون في الجزائر (1914م-1930م)، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، تاريخ الجزائر المعاصر، إشراف يوسف التلمساني، جامعة الجزائر، 2007-2008م.

- طيب الجيلالي، أحمد رمكي، الأوضاع الثقافية في الجزائر بين (1830م-1914م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، بتاريخ المغرب العربي والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تونس، 2015م-2016م.

- العكروت خميلي، جامعة الجزائريين، الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين، (1909م-1956م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعة، قسم التاريخ، 2008م-2009م.

- عمراوي زينب، شتوح أحلام، شارل (جونار) والمسألة الثقافية في الجزائر، 1900م-1919م، مذكرة ماستر، تاريخ الوطن العربي المعاصر، جماعة محمد خيضر، بسكرة، 2021م 2022م.

- فوضيل عبد العالي، تطور أوضاع الجزائر من بداية القرن العشرين (1830م-1919م)، دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف شخصيات جزائرية، كنماذج (عبد الحليم بن سماية، محمد بن رحال، الشريف بن حليلس)، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ المعاصر، (خ)، المقاومة والثورة التحريرية، إشراف، د بوضرساية بوعزة (2009م-2010م).

- قريتلي أحمد، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830م-1907م)، مذكرة لنيل شهدة الماجيستير، تاريخ الجزائر المعاصر، إشراف الدكتور الغالي غربي،جامعة الجزائر، 2009، 2010م

- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900م-1930م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009م.

- كيفورة أسماء، لونيس دليلة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، جول كامبون (1891م-1897م)، شارل (جونار) (1900م-1918م)، الأبعاد والخلفيات، مذكرة تخرج لنل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الغالي غربي، جامعة المدية، 2014م 2015م.

- لفريد حبيبة، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، إشراف أ صادق بوطارفة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016م.

- معزة عز الدين، فرحات عباس، ودورة في الحركة الوطنية، ومرحلة الاستقلال، (1899م-1985م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، الحدث المعاصر، جامعة منصوري، قسنطينة، 2005م.

- مهمي شريفة، مبارك سهيلة، سياسة الحاكم العام شارل (جونار) في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري في مطلع القرن العشرين، (1908م إلى 1919م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ حميد قريقلي، جماعة المدية، 2016-2017.

– رحماني محمد أبو سفيان الحاج سعيد، أحياء التراث الاسلامي بمدينة الجزائر ، البريد المريكزي أنموذجا ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، إشراف د ، مزاري عبد الصمد توفيق جامعة يحي فارس، 2014 م– 2015م.

➢ المقالات والمجلات

- بغداد محمد، رائد الحركة الجزائرية يكشف وثائقه، مجلة أصوات شمال إفريقيا، العدد 235، الشركة الراشدية، كندا، 7 جانفي 2012م، بكار محمد، أحداث بلدية حمام ريغةبلميانة يوم 26 أفريل 1901 حسب تقارير الإدارة الاستعمارية

- بلحاج ناصر، الهجرة كمظهر من مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الاجباري في الجيس الفرنسي فيما بين (1908م-1912م)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، حجم29، ع1، 2015م.

- بليل محمد، قانون التجنيد الاجباري لسنة 2012م وانعكساته على الجزائريين (القطاع الوهرانيانموذجا)، مجلة عصور، ع20، منشورات مخبر البحث التاريخي، مصادر وتراجم، جامعة وهران، الجزائر.

- بوشو وليد، التجنيد الاجباري ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، مجلة الدراسات العسكرية، المركز الوطني للدرساات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، الجزائر، ع1، جانفي 2019.

- بوضياف سميرة، ملمح تكوين العلمين في الفترة الاستعمارية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد08، جامعة قسنطينة2، 2014م.

- بوعزيز يحي، الوضع العام في الجزائر، عشية ثورة اول نوفمبر 1954م، مجلة الذاكرة، ع7، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ديسمبر 2001م.

- الدويدة نفسية، الشريف بن حليلس، أراؤه واهتماماته الفكرية، في المجلة الجزائرية في الأنثروفولوجيا، والعلوم الاجتماعية، ع72، 2016م

- سلاماتي عبد القادر، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي في الجزائر، مجلة البدر، المعجم3، مارس 2011م، كلية الآداب واللغات، جامعة بشار، 2011م.

- مجاوي حسين، المؤسسات التعليمية ودروها في ترسيم السياسة الكلونيالية الفرنسية بالجزائر، (جامعة الجزائر 1909م أنموذجا)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، م14، العدد 01، جويلية 2022م.

- المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع14، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2005م.

- مياد رشيد، السياسة التعليمية في الجزائر، ورد فعل الجزائريين اتجاهها (1830م-1954م)، في مجلة، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج14، ع1، جانفي 2022م.

- ولد النبية كريم، سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر في مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع2، ديسمبر 2011م.

➢ قائمة المواقع الالكترونية

- https://fr-wikipedia-org/wiki/jules-Clamagrans.
- https://fr-wikipedia-org/wiki/jules-guichard.
- https://geoconfluences-lyoh.fr..
- http://Lesqanounskabyles-mustaphaganlouz-googllivres.2018.
- http://gloriousalgeria.dz.
- http://www.bayyraq.com.

الفهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

المقدمة ..... أ

مدخل

الأوضاع العامة في الجزائر ما بين 1870م–1900 م

الأوضاع السياسية و الإدارية..... 07

الأوضاع الاقتصادية. 10

الأوضاع الاجتماعية 11

الأوضاع الثقافية..... 13

الفصل الأول

شارل (جونار) قبل تعيينه حاكما عاما على الجزائر

التعريف بالحاكم العام شارل (جونار)..... 17

المولد والنشأة..... 17

شارل (جونار) ولجنة التحقيق البرلمانية 1891م (لجنة جول فيري)..... 19

تعريف لجنة جول فيري..... 19

تقارير لجنة جول فيري (**Jules Ferry**)..... 22

ردود الفعل اتجاه اللجنة 28

الفصل الثاني

سياسة شارل (جونار) خلال فترات حكمه في الجزائر

أولا: سياسة شارل (جونار) خلال عهدته الأولى: 3 أكتوبر 1900 م –جوان 1901م 30

قانون 19 ديسمبر1900م 30

تنظيم العمالات والدواوير 31

توسيع مهام القضاة المسلمين 33

إنشاء المحاكم الردعية 33
فرض الضرائب – الضرائب العربية..... 34
ثانيا: العهدة الثانية لشارل (جونار): ماي 1903 م إلى 28 فيفري 1911م 35
إصلاحات شارل (جونار) خلال عهدته الثانية 35
الإصلاحات الاقتصادية..... 36
إصلاحات الملكية العقارية..... 36
استغلال الغابات..... 36
استغلال السكك الحديدية 37
الاصلاحات الاجتماعية 38
الجانب الصحي..... 38
الإدماج 39
الجانب القضائي 40
الجانب الديني (الحج)..... 42
الجانب الثقافي والتعليمي 42
إنشاء المؤسسات التعليمية..... 43
التعليم في الزوايا والمساجد..... 46
الترجمة والتأليف في عهد (جونار**JONNART**) 51
الجانب العسكري 57
التجنيد الإجباري 30 فيفري 1912م..... 57
ثالثا: سياسة شارل (جونار) خلال عهدته الثالثة 30 جانفي 1918م إلى جويلية 1919م 59
إصلاحات فيفري 1919م 60
الإصلاحات الإدارية – إعادة تأسيس هيئة تاجماعت– 61
الإصلاحات العسكرية..... 61

الفصل الثالث

ردود الأفعال اتجاه سياسة شارل (جونار) في الجزائر

أولا: موقف الجزائريين من سياسة شارل (جونار)..... 64
موقف الأهالي 64
موقف الأهالي من السياسة التعليمية والثقافية لشارل (جونار) 66
موقفهم من التجنيد الإجباري 67
موقف النخبة من سياسة شارل (جونار) 68
موقف النخبة الجزائرية من الإدماج والتجنيس 74
موقف النخبة المحافظة (التقليدية)..... 74
موقف النخبة الجديدة (الشبان الجزائريين) 75
موقف النخبة الجزائرية من التجنيد الإجباري..... 76
موقف النخبة الجزائرية من سياسة شارل (جونار) التعليمية 77
موقف النخبة المحافظة التقليدية..... 77
موقف النخبة الجديدة (الشبان الجزائريين) 79
ثانيا: موقف الفرنسيين من سياسة الحاكم العام (جونار) (**Jonnart**) 80
موقفهم من السياسة التعليمية..... 80
موقف المعمرين من السياسة التعليمية 82
موقف المعمرين من إصلاحات فيفري 1919..... 83
موقف النخبة الفرنسية من إصلاحات فيفري 1919 84
موقف الفرنسيين من التجنيد الإجباري 84
الخاتمة..... **88**
الملاحق **92**
قائمة المصادر والمراجع **108**
فهرس المحتويات

ملخص:

تعاقب على حكم الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي العديد من الحكام العامون الفرنسيين الذين حكموا الجزائر لفترات من الزمن، نذكر من بينهم شارل (جونار) الذي رشح لأن يكون حاكما على الجزائر لأسباب عديدة من بينها أعماله مع لجنة حول فيري، و كذلك تقريره الذي قدمه سنة 1892م.

حكم شارل (جونار) الجزائر من (1900م إلى 1919م) و التي كانت على عهدات ثلاث، حاول خلالها تطبيق سياسة أهلية لينة بدت في ظاهرها لصالح الأهالي إلاّ أنها تخفي في باطنها أهدافاً لتثبيت أقدام الاستعمار في الجزائر، و لتحقيق ذلك سعى جوار لإدخال إصلاحات شملت العديد من الميادين منها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الدينية، غير أن ردود الأفعال كانت متباينة حول سياسته بين مؤيد (الحكومة الفرنسية و المعمرين و البرلمان) و معارض (الأهالي الجزائريين، النخبة الجزائرية المثقفة).

Abstract:

During the French occupation of Algeria, many French Governors-General ruled Algeria for varying periods. Among them was Charles Jonnart, who was nominated to be Governor of Algeria for several reasons, including his work with a committee on Ferry, as well as his report presented in 1892.

Charles Jonnart governed Algeria from 1900 to 1919, spanning three terms. During this time, he attempted to implement a policy of "soft indigenization" that appeared outwardly to benefit the natives. However, it concealed underlying goals to consolidate the foundations of colonialism in Algeria. To achieve this, Jonnart sought to introduce reforms in many fields, including political, social, economic, cultural, and religious aspects. However, reactions to his policies varied between supporters (the French government, the settlers, and the Parliament) and opponents (the Algerian natives, the educated Algerian elite).